Military Review

الطبعة العربية

الربع الثاني 2008

العَرض العسكري

في هذا العدد:

التعلم من حروبنا الحديثة: ضرورات الاستعداد لمستقبل يتسم بالخطورة 2
الفريق بيتر دبليو. كياريللي الجيش الامريكي، والرائد ستيفن إن سميث، الجيش الأمريكي

استعادة الأمل: الانتعاش الاقتصادي في العراق يسير قدماً 22
بول إيه. برينكلي، نائب وكيل وزارة الدفاع لتحول مشروعات الأعمال

القانون الدولي والعبودية 59
مارك د. ولتون، دكتور في القانون

2nd Quarter 2008 — الربع الثاني 2008

Military Review

الطبعة العربية

COMBINED ARMS CENTER, FORT LEAVENWORTH, KANSAS
http://militaryreview.army.mil

Military Review

2 التعلم من حروبنا الحديثة: ضرورات الاستعداد لمستقبل يتسم بالخطورة

Learning From Our Modern Wars: The Imperatives of preparing for a Dangerous Future

الفريق بيتر دبليو. كياريللي الجيش الامريكي، والرائد ستيفن إن سميث، الجيش الأمريكي

Lieutenant General Peter W. Chiarelli, U.S. Army, with Major Stephen M. Smith, U.S. Army

منذ عودتي من جولتي الثانية في العراق في ديسمبر 2006، كان لدي وقت للتفكير في مدى تأثير خبراتنا المتراكمة في هذه الحرب فينا جيشا وحكومة ودولة، ومعها خبراتنا في حرب أفغانستان وكذلك في حربنا الأوسع ضد الإرهاب.

22 استعادة الأمل: الانتعاش الاقتصادي في العراق يسير قدماً

Restoring Hope: Economic Revitalization in Iraq Moves Forward

بول إيه. برينكلي، نائب وكيل وزارة الدفاع لتحول مشروعات الأعمال

Paul A. Brinkley, Deputy Under Secretary of Defense for Business Transformation

أحد العوامل الهامة في الاستراتيجية المتبعة في مكافحة التمرد والتي أجرت تقدمًا في زيادة الأمن في العراق رغم ظهورها مبكرا هو التخطيط والتطبيق السريع للتنمية الاقتصادية في الوقت الذي يتحسن فيه الأمن.

36 محاربة تمرد معاصر: قوة المهمة المشتركة "ديفل" في أفغانستان

Combating a Modern Insurgency: Combined Task Force Devil in Afghanistan

العقيد (ب) باتريك دوناهيو، الجيش الأمريكي، والمقدم مايكل فينزل، الجيش الأمريكي

Colonel (P) Patrick Donahue, U.S. Army, and Lieutenant Colonel Michael Fenzel, U.S. Army

في أوائل صيف عام 2005، كانت عملية دوام الحرية (OEF) في منتصف دورة التناوب السادسة للقوات المسلحة في أفغانستان وذلك منذ أواخر عام 2001 . في 1 يونيو 2005، أصبح اللواء الأول من الفرقة 82 د المحمولة جوا يشكل لب قوة المهمة المشتركة "ديفل" (CTF) وتولى رئاسة قيادة المنطقة الشرقية (RC East). وقد تضمن نطاق مسؤوليته عشرة أقاليم وشمل قطاعا جبليا يقارب في حجمه حجم ولاية كارولينا الشمالية.

59 القانون الدولي والعبودية

International Law and Slavery

مارك د. ولتون، دكتور في القانون

Mark D. Welton, J.D.

لقد كانت العبودية منتشرة ومباحة طوال القسم الأكبر من التاريخ البشري. وكانت عبودية الامتلاك –أي امتلاك شخص لآخر امتلاكاً قانونيا- أكثر صور العبودية شيوعاً. وتدريجيا، ولاسيما في القرن التاسع عشر، وصلت الإدانة المتزايدة لعبودية الامتلاك وتجارة العبيد من جانب عدد متزايد من الأفراد والجماعات، والدول في نهاية المطاف، إلى ذروتها التي تمثلت في تحريمها قانونيا على نطاق واسع.

Lieutenant General
William B. Caldwell IV
Commander, USACAC — Commandant, CGSC

COL John Smith
Director and Editor-in-Chief

LTC Gary Dangerfield
Deputy Director and Executive Editor

Major Sharon Russ
Executive Officer and Production Manager

English Edition

Marlys Cook
Managing Editor

Peter D. Fromm
Supervisory Editor

John Garabedian
Associate Editor

Elizabeth Brown
Associate Editor

Nancy Mazzia
Books and Features Editor

Barbara Baeuchle
Visual Information Specialist

Linda Darnell
Administrative Assistant

Foreign Language Editions

Miguel Severo
Supervisory Editor Foreign Language Editions

Paula Severo
Translator Assistant

Michael Serravo
Visual Information Specialist / Webmaster

Ronald Williford
Spanish Translator

Albis Thompson
Spanish Translator

Shawn Spencer
Portuguese Translator

Flavia da Rocha Spiegel Linck
Portuguese Translator

Consulting Editors for Foreign Language Editions

Colonel Sergio Luiz Goulart Duarte
Brazilian Army, Brazilian Edition

Colonel Mario A. Messen Cañas
Chilean Army, Hispano-American Edition

Arabic Edition
THE PROFESSIONAL JOURNAL OF THE U.S. ARMY
Published by:
COMBINED ARMS CENTER
Fort Leavenworth, Kansas 66027-1254
VOLUME 3 — 2ND QUARTER 2008, NO. 2
http://militaryreview.army.mil
email: leav-milrevweb@conus.army.mil

71 وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان: خطوة أولى هامة لكسب الحرب ضد التمرد

Human Terrain Mapping: A Critical First Step to Winning the COIN Fight

مقدم/جاك مار، الجيش الأمريكي
رائد/جون كشنج،الجيش الأمريكي؛
رائد/براندون جارنر، الجيش الأمريكي؛
نقيب/ريتشارد تومسون، الجيش الأمريكي
Lieutenant Colonel Jack Marr, U.S. Army;
Major John Cushing, U.S. Army;
Major Brandon Garner, U.S. Army; and
Captain Richard Thompson, U.S. Army

وفقا للعقيدة العسكرية الأمريكية الحالية، فإن الطريق إلى النصر في أي مكافحة للتمرد يمر من خلال السكان الوطنيين. ولقد تأثرت هذه العقيدة بالتجارب في العراق وأفغانستان حيث الناس هم مراكز الثقل. لكن، قبل أن يستطيع مكافح التمرد الفوز بثقة الش عب، لابد له من اتخاذ الخطوات الضرورية لكي يفهمهم ويعرفهم حقا. ومن الواضح أن الجيش الأمريكي لم يكن متوائمًا مع هذه الحقيقة في بداية عملية "الحرية العراقية". لكن اليوم يفهم معظم الجنود الذين قاموا بجولات عديدة في المسرح أنه يجب على القوات الأمريكية الاهتمام بالسكان أولا في كل ما يفعلونه من خلال عملياتهم. ولقد اكتشفوا أن أي محاولة لفصل المتمردين عن السكان لابد أن تتم بالتنسيق مع الجهود الفعالة لكسب دعم السكان.

80 الشرعية والعمليات العسكرية

Legitimacy and Military Operations

المقدم جيمس دبليو. هاموند، القوات الكندية
Lieutenant Colonel James W. Hammond, Canadian Forces

رغم مرور أكثر من عامين منذ قام الرئيس بكتابة هذه الملاحظات، ما زالت كلماته واقعية. ففي حين أن الولايات المتحدة مستمرة في الهجوم، لم ينهزم العدو حتى الآن. في العراق وحدها، فقدت الولايات المتحدة ما يزيد عن 4000 من الأفراد رجال ونساء، بينما تم الإخلاء الطبي لما يساوي أفراد فرقة من مسرح العمليات هذا. تم قتل الغالبية العظمى منهم أو جرحوا أو أصيبوا أو أصبحوا مرضى في السنوات التي تليت العمليات الحربية الرئيسية التي انتهت في مايو 2003. إن حالات الإصابة في قوات التحالف، في أفغانستان تتزايد، ومقاتلو الطالبان كثيرين بمثل الكثرة التي كانوا بها في أي وقت في السنوات الست الماضية.

مجلة العرض العسكري العربية تصدر ربع سنوياً وهي تُنشَرُ (باللغة العربية) (1559ISSN – 0313) من قبل مركز الأسلحة الموحد للجيش الأمريكي CAC بمعسكر ليفن ورث، كانسس . يتم دفع الرسوم البريدية بشكل دوري بواسطة معسكر ليفن ورث في كانسس ومكاتب بريدية أضافية أخرى. وللمراسلات أرسلُ العنوان الصحيح الى عنواننا البريدي أو ألألكتروني :Military Review, 294 Grant Ave, Fort Leavenworth, KS 66027.

Military Review (Arabic) first published in September 2005 (ISSN 1559-0313) is published quarterly by Military Review at 294 Grant Ave. Bldg #77, Fort Leavenworth, KS 66027-1254. Application to mail at periodicals postage rates is pending at Leavenworth, KS and additional mailing offices. POSTMASTER: Send address changes to Military Review, 294 Grant Ave., Fort Leavenworth, KS 66027-1254.

الصورة: لاعبي الأدوار وأفراد القوات المسلحة الأمريكية في إجتماع تدريبي لوزير الدفاع روبرت إم جيتس والرقيب أول بالجيش الأمريكي، وليام جي جيني، في فورت رايلي، كنساس، 9 أغسطس 2007. وقد ركز التدريب على الوعي الثقافي. (البنتاجون، شري إيه ثرلبي)

التعلم من حروبنا الحديثة:
ضرورات الاستعداد لمستقبل يتسم بالخطورة

الفريق بيتر دبليو. كياريللي الجيش الامريكي، والرائد ستيفن إن سميث، الجيش الأمريكي

Learning From Our Modern Wars: The Imperatives of preparing for a Dangerous Future

Lieutenant General Peter W. Chiarelli, U.S. Army, with Major Stephen M. Smith, U.S. Army

Published originally in the September-October 2007 English Edition.

إن الآراء الموجودة في هذا المقال هي آراء خاصة بكاتبها ولا تعكس السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية أو الحكومة الأمريكية.

منذ عودتي من جولتي الثانية في العراق في ديسمبر 2006، كان لدي وقت للتفكير في مدى تأثير خبراتنا المتراكمة في هذه الحرب فينا جيشا وحكومة ودولة، ومعها خبراتنا في حرب أفغانستان وكذلك في حربنا الأوسع ضد الإرهاب. ورغم أننا ما زلنا ملتزمين بجميع تلك العمليات، ومستمرين في ضبط وتعديل أساليبنا من أجل تحقيق أهدافنا في نهاية الأمر، فإني على يقين أنه قد آن الاوان للبدء في النظر بشكل أكثر اتساعا إلى ضرورة توظيف خبراتنا المكتسبة في الحرب الحديثة في تشكيل وتكوين مؤسسات الأمن القومي لدينا في السنوات القادمة. وتلقي هذه المقالة الضوء على أكثر الدروس التي تعلمتها في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، أهمية، وكيف أرى إمكان تطبيقها من أجل إعدادنا بشكل أفضل لكافة التحديات التي يحتمل مجابهتها في المستقبل.

لقد بدأت هذه المقالة كمحاولة للتعريف بالتحديات التي يجب أن يعد الجيش الأمريكي نفسه لمواجهتها، إلا أنني سرعان ما أدركت أن الكثير من تلك التحديات ترتبط بقوات مسلحة أخرى وبالوكالات الحكومية الكبرى والحكومة الأمريكية

بشكل أكثر اتساعا. لذا، فإنني أتناول عناصر أخرى من قوانا القومية، وليس فقط قواتنا المسلحة. إن تعقيدات المناخ الحالي للأمن القومي تتطلب منا إعادة تقييم المهام داخل الحكومة الأمريكية، واحتواء متطلبات العمليات بصورة شاملة، والحفاظ على أهم مبادئنا العسكرية، عند تعديلنا لمنظماتنا وتطويرنا لقيمنا، لأفضل مواجهة للتحديات المنتظرة. ولذلك فهذه المقالة ليست محاولة لتقديم حلول لكافة التحديات التي يحتمل أن نواجهها، وإنما محاولة للإنضمام لحلقة البحث والنقاش.

كيف وصلنا إلى هنا وأين يجب أن نذهب

إن الانتشار السريع للتكنولوجيا، والنمو المتعدد للعوامل الدولية، وتداعيات العولمة المتزايدة وتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل، قد تضافرت لخلق تحديات شديدة التعقيد للأمن القومي...

الجنرال تشارلز سي كرولاك، 1999[1]

باختفاء الحرب الباردة وتحولها إلى ذكرى، وبروز تحديات جديدة للأمن القومي عند بداية القرن الحادي والعشرين، قامت وجهات النظر العسكرية بالترويج لفكرة حرب مستقبلية تتسم بالتعقيد وصعوبة التوقع والغموض، بصورة متزايدة. كما رأى آخرون، أقل استبصارا، في مفاهيم مثل النزاع قليل الكثافة والعمليات دون حرب وبناء الأمة، على أنها من الأمور المستبعدة بالنسبة لثقافة مقاتلينا العسكريين. وعلى الرغم من تكرار القيام بمثل تلك العمليات في التسعينيات، فإننا كنا نميل إلى العودة السريعة بإمكانياتنا الفكرية إلى قدراتنا التقليدية الرئيسية في ضبط تزامن القدرة القتالية في ميدان قتال متسق ومتجانس ومنتظم.

وقد كانت النتيجة الحتمية هي أن الولايات المتحدة الامريكية، حتى بعد جولة غير عادية لجهود التحول العسكري الأساسي، دخلت في الحرب ضد الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بقوات مسلحة معدة لهزيمة جيوش معادية وقلب أنظمة الحكم، غير أنها تفتقر إلى العمق المناسب لمتطلبات المدى الطويل اللازم لاستقرار وإعادة بناء الأمم. وللضرورة، ذهبنا إلى الحرب بتشكيل حربي ومدني غير معد لضرورات العمليات ذات المدى الواسع وللحرب ضد التمرد.

ومنذ الحادي عشر من سبتمبر، وعن طريق تجاربنا في ميادين القتال الحديثة غير المتجانسة في العراق وأفغانستان، تعلمت القوات المسلحة دروسا قاسية وأرغمت نفسها على عمل طفرات جيلية هامة في عملية التكيف والتعديل. وفي غضون ذلك، بدى أن كثيرا من وكالات حكومتنا واجهزتها في حالة رفض بالنسبة لمتطلبات التكيف مع الحرب الحديثة. وإجمالا، سوف يكون علينا الاستفادة من دروس العراق وأفغانستان بإجراء تعديلات في الأوضاع الداخلية والمؤسسية، لضمان أنها قد

إن الفريق بيتر دبليو كياريللي، الجيش الأمريكي، هو كبير المساعدين العسكريين لوزير الدفاع. وهو يحمل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، من جامعة سياتل، وماجستير في السياسة من جامعة واشنطن، وماجستير في استراتيجية الأمن القومي من جامعة سالف رجينا. كما أنه خريج كلية القادة والأركان التابعة للبحرية الأمريكية وكلية الحرب القومية. وقد ظهرت مقالته «الفوز بالسلام: الحاجة إلى العمليات الشاملة» في إصدار يوليو 2005، من المجلة العسكرية.

الرائد ستيفن إن سميث، الجيش الأمريكي، مساعد عسكري في مكتب وزير الدفاع. وهو يحمل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والتاريخ من جامعة ويتنبيرج، وماجستير في السياسة من مدرسة كينيدي الحكومية بجامعة هارفرد. وقد خدم الرائد سميث في مختلف مناصب القيادة والأركان في أوروبا وكوريا الجنوبية والكويت والبوسنة والعراق.

أصبحت بالفعل معمول بها وليست فقط "معلومة". كما يتوجب علينا أيضا توسيع مجالنا ليشمل ضرورات ملحة داخل حكومتنا-ضرورات سوف تساعدنا على الاستعداد لمستقبل يغلب علينا فيه التأكد من مجابهة مواقف تماثل أو تزيد من حيث تعقيدها عن تلك التي نواجهها في الوقت الحاضر.

وكما اظهرت الأحداث في تاريخ أمتنا بصورة متكررة، فإنه من المحال نظريا التوقع بأية درجة من درجات التأكد كيف ستبدو ميادين القتال المستقبلية على وجه التحديد، أو في هذا الخصوص، أين ستتواجد. إن الثابت الوحيد هو التغير. كما يكون التنبؤ بالقرارات السياسية المستقبلية أكثر خطورة. وعلى أية حال، من الممكن تعريف بعض التوجهات التي يحتمل أن تشكل النزاعات في المستقبل. وذلك يتضمن ازدياد الهوة بين العالم النامي والمتقدم، والانفجار السكاني في المناطق المتخلفة، وظهور أيديولوجيات ومنظمات لا تعترف بالحدود القومية، والزيادة الحادة في الانفصالات العرقية والطائفية، والتنافس الدولي المتزايد من أجل الحصول على موارد الطاقة. وقد حدثت أيضا تحسينات كبيرة في التقنيات بما يسمح بالنقل الفوري للمعلومات على مستوى العالم-ومن ثم يؤمن إمكانية لصناعة أسلحة لا يمكن تخيل قدرتها التدميرية. وتشير جميع هذه الخصائص إلى الطبيعة المعقدة والغامضة للنزاعات المستقبلية.

وقد يسعى البعض إلى تجنب تعقيد الخيارات الصعبة والتي ينجم عنها التوصل إلى نتيجة مفادها أننا غير معدين لاستخدام قوانا القومية في مثل تلك البيئات متعددة الأبعاد. وقد يزعموا أنه لا يمكننا تحمل التدخل في عراق آخر. غير أن تلك الحجة هي مثل الحجج التي كانت ضد الدخول في حرب أخرى في اوروبا بعد تجربة الحرب العالمية الأولى: رغم جاذبيتها، إلا أنها غير واقعية وتدعو إلى المخاطرة. وفي هذا العالم الخطير الذي نعيش فيه، حيث يتزايد تشابك العلاقات ويزداد الاعتماد المتبادل، لا يكون في إمكان الولايات المتحدة الأمريكية إفتراض أنها سوف تكون قادرة على الانسحاب من مشاكل الأمم الأخرى لفترة طويلة. وقد تتطلب مصالحنا القومية منا، في أغلب الأحوال في المستقبل غير البعيد، أن نشارك في مواقف يمكن أن تكون أكثر تعقيدا من تلك التي نواجهها في الوقت الحالي.

وسوف يتوجب علينا، من أجل مواجهة تحديات الأمن القومي في المستقبل، أن نوجد القدرة اللازمة للمشاركة بشكل كامل في العمليات العسكرية وعمليات الوكالات الكبرى، كما سيتوجب علينا تبني مفهوم بناء الأمة، ليس فقط من الناحية النظرية ولكن بشكل كامل. إن إحتمال فقدان القوة الدافعة للتغيير في هذه الحقيقة الجديدة للنزاع، من خلال نشر التمويل وترتيب الأوضاع السياسية بوجهة نظر قصيرة المدى، والممانعة الطبيعية من جانب قواتنا للمشاركة الفكرية التي تتجاوز البنية الخطية للحرب، هو احتمال حقيقي. وعلاوة على ذلك، فإنه بينما نقوم بمحاولة تحسين قدراتنا في مجال الحرب غير الخطية، يكون علينا المحافظة على قدرتنا على هزيمة التهديدات العسكرية التقليدية وردع ظهور منافسين أقوياء. ويكون التحدي هو أن نجد التوازن الصحيح دون محاولة الوصول إلى الجدارة في الكثير من المهام المحتملة مما لا يمكننا من أداء أي منها بشكل جيد.

تطوير ثوابتنا الثقافية

لا يتعلق التحول فقط بالتكنولوجيا والبرامج----" التحول يحدث ما بين الأذنين". إن العوامل الثقافية والفكرية للتحول أكثر أهمية من السفن والطائرات الجديدة والأسلحة ذات التقنية المتقدمة.

العقيد إم إي كروس[2]

ولعل الشيء الأكثر أهمية الذي يتوجب علينا القيام به للاستعداد لمستقبل يتسم بالخطورة هو تغيير

ثقافة منظمات الأمن القومي لدينا وزيادة جهودنا لتوعية الجمهور الأمريكي. لقد اعتاد الأمريكيون، بصورة تقليدية، على رؤية الحرب كصراع بين صديق وعدو، وهذان الجانبان محددان بشكل واضح، ويشتبكان بميدان قتال له حدود وأبعاد معينة، حيث تكون النتائج على هيئة غالبين ومغلوبين، بشكل قاطع. وبمعنى آخر، كنا نشعر بالارتياح لفكرة ميدان القتال المتسق. في الواقع، عملت لمدة 20 سنة من خدمتي في القوات المسلحة كضابط مدرعات، وكنت أتدرب على هزيمة الجيش التاسع السوفيتي للأسلحة المشتركة، وذلك في سهول أوروبا، عن طريق خفض قوة تشكيلاتهم إلى 60% مما يدفعهم إلى الاستسلام. وقد كان هذا النوع من الحرب سهل الفهم والترجمة إلى تشكيلات عسكرية ومعدات وتدريب. كان نوعا نظيفا. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة والانتصار الساحق في حرب عاصفة الصحراء إلى إعاقة قدرتنا، كأمة وكقوات مسلحة، على إدراك ما سيحدث بعد ذلك. وحتى يومنا هذا، يرى البعض المعركة التقليدية كأسلوب وحيد للقتال. وهم يعتقدون أن كل ما علينا فعله لكسب حروبنا الحديثة هو أن نقتل ونأسر أكبر عدد من الاعداء.

وحتى نتمكن من رفع قدرتنا على النجاح في نزاعاتنا الحالية والمستقبلية إلى الحد الأقصى، يتوجب علينا تغيير هذا التفكير. لقد تطورت الحرب، لذلك يتوجب على كل من الأمة والقوات المسلحة تعديل أوضاعها بما يتناسب مع ذلك التطور. ويجب أن يتضمن جزء من هذا التغيير تقييما صارما لما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة لزيادة فرص النجاح عند اتخاذ القرار بالذهاب إلى الحرب، إلى أقصى حد ممكن. فلم تذهب الولايات المتحدة كأمة، ومعظم الحكومة الأمريكية في الواقع، إلى الحرب منذ الحادي عشر من سبتمبر. وبدلا من ذلك، كانت وزارتي الدفاع والخارجية (بما تسمح به قدراتهما الحديثة) ومعهما وكالة المخابرات المركزية، في حالة حرب، بينما كان الشعب الأمريكي ومعظم مؤسسات القوى القومية الأخرى يمارسون أعمالهم العادية.

وهناك مثل ظاهرعلى ذلك وهو بطء عملية التدبير والأمداد الميداني التي نقوم بهما من أجل إدخال عربات مصفحة جديدة للاشتراك في المعارك القتالية. وفي النزاع الذي استمر فترة أطول من الحرب العالمية الثانية، ما زالت غالبية الأطقم القتالية في المناطق القتالية في الخارج تستخدم العربات الهامر -وهي نتاج تكنولوجيا بدايات الثمانينات ولا تتناسب مع المخاطر التي نواجهها. ورغم قيام القوات المسلحة بتزويد القوات المقاتلة بتحديثات للعربات العاملة من أجل تحسين أداء العربات الهامر، فإن فكرة الإحلال بعربات تتناسب بشكل أفضل مع التهديد المتطور لم تكن موضع بحث حتى وقت قريب. لذلك، فإن إمداد القوات الميدانية بالطرق المعرضة للمخاطر بأعداد كبيرة من البدائل المحسنة بدرجة فائقة يتم الأن فقط. وباختصار، كانت قاعدتنا الصناعية تعمل إلى حد وفق أسس وقت السلم، مقارنة بالنزاعات السابقة التي قمنا فيها بالإسراع في رفع قدراتنا الإنتاجية وإنتاج معدات جديدة.

وزارة الدفاع، رقيب هيئة القيادة ميلز كولن

وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايز تستمع إلى سؤال أثناء جلسة استماع لجنة بالكونجرس الأمريكي في واشنطن دي سي، في 27 فبراير 2007. وكانت جلسة الاستماع بخصوص طلب تمويل إضافي لحربي العراق وأفغانستان.

الجيش الأمريكي، رقيب جونثوا أر. فورد

بول إيه برينكلي، نائب وكيل وزارة الدفاع للتحول في الأعمال التجارية، يقدم شيك بقيمة تزيد عن 6 مليون دولار لموظفي مصنع أسمدة بيجي في مدينة بيجي في العراق، 7 أغسطس 2007. وسوف يستخدم المصنع هذه الأموال في شراء معدات جديدة واستخدام موظفين جدد.

وعقب واحدة من تلك التجارب، أي فيتنام، تم إعادة هيكلة القوات المسلحة الامريكية بحيث لا يمكنها خوض الحروب مرة أخرى دون الاعتماد القوي على عنصر الإحتياط للقوات المسلحة. ويجب علينا الآن التفكير فيما إذا كان يمكننا في أي وقت النجاح في الذهاب إلى الحرب لفترة طويلة من الزمن دون دعم واع من الشعب الأمريكي والالتزام التام من قبل كافة عناصر قواتنا القومية.

وقطعا يجب الوعي بأن أحد أسباب قوة الدفع الصناعية كان سلسلة من الافتراضات الخاطئة عن الفترة التي كان على القوات الأمريكية أن تتواجد خلالها في العراق. ففي السنوات الأولى للحرب، افترض القادة المدنيون والعسكريون تكرارا أن مستويات القوة يمكن أن تنخفض بشكل منتظم مع مرور الوقت، وبناء على ذلك اتخذوا العديد من قرارات تأمين الموارد. إن ذلك يلقي الضوء على خطورة الإفراط في التفاؤل، خاصة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية التي يصعب في الأساس توقع ملابساتها.وهو ما يشير بوضوح إلى أن التخطيط الاستراتيجي يجب أن يعطي اهتماما أكبر لأسوأ الاحتماليات الممكنة.

وتثير مشاكلنا الحالية السؤال المشروع عما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية، أو أية دولة ديمقراطية أخرى، المشاركة بنجاح في حرب موسعة دون التزام قومي حقيقي. إن التاريخ مفعم بالأمثلة عن دول حاولت أن تحارب دون وجود دعم شعبي ودون الالتزام بمواردها القومية. وكانت غالبا ما تجد تلك الدول نفسها منهزمة في ميادين القتال بعيدا عن أرض الوطن.

إن تاريخ الحروب هو تاريخ عمليات التغير. ويعد ميدان القتال الحديث-وهومكان متعدد الجنسيات، يصعب تحديد معالمه بدقة، تكون فيه مقدرة أمة ما على استخدام عناصر قواها القومية غير الحركية بنفس أهمية استخدام قوى النيران لتحقيق النصر- يعد ثوريا للغاية بما يدعونا لتوعية مواطنينا بعواقبه. وقد أظهرت حروب العراق وأفغانستان أن الحروب سوف تمتد لفترات أطول وستكون أكثر تكلفة، وأن تحديد كل من النصر والهزيمة فيها سيكون صعبا. ونحن كأمة علينا أن نفهم ذلك في المرة القادمة التي نقرر فيها التزامنا بخوض الحرب.

تنظيم وتدريب فريق الأمن القومي

لا أعتقد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كان لديها ما يلزم لإعادة تشكيل دولة من الدول الأخرى. وقد قمنا بذلك بنفس الأسلوب في البلقان وبعد ذلك في أفغانستان ثم في العراق.

-كونداليزا رايز وزيرة الخارجية [3]

إعادة تحديد الأدوار والمهام. من أجل تحسين قدرتها على تحقيق النجاح في ميدان القتال الحديث المعقد، تحتاج الولايات المتحدة بشدة إلى القيام بإعادة النظربجدول من الأعلى إلى الأسفل لأدوار ومهام كافة عناصر قواها القومية. وهي تتضمن كل منظمة تساهم في تحقيق التاثير الدبلوماسي والمعلوماتي والعسكري والاقتصادي الأمريكي. ففي كل تدخل خارجي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، كان هناك قصور شديد في إيجاد أسلوب متكامل وتفهم لمهام وقدرات كل تشكيل من التشكيلات. ولسنوات قام البعض بالقوات المسلحة بانتقاد الشركاء من الوكالات الكبرى لعدم مساهمتهم بالقدر الكافي في جهودنا الخارجية، بينما قام البعض بالوكالات الكبرى بانتقاد القوات المسلحة لعدم توفير التأمين الكافي من أجل قيامهم بمهام وظائفهم.

وقد كان ما توصلت إليه هو أن أصابع الاتهام تلك تضيع الوقت وتخطئ في التصويب. فالمشكلة الحقيقية هي أننا نفتقر إلى رؤية شاملة لما يجب أن يسهم به كل شريك من القوات المسلحة أو الوكالات الكبرى في نزاعات كالعراق وأفغانستان. وبدلا من ذلك توجد فجوة كبيرة بين ما نحتاجه في النهاية لتحقيق النجاح وبين الموارد المركبة التي يمكن لحكومتنا تحمل تأمينها. إن هذه «الفجوة في القدرات» ليست خطأ أي من الوكالات بحد ذاتها ولكنها نتاج عدم قيام حكومتنا بوضع تعريف دقيق لما تتوقعه من كل جهاز من أجهزة القوى القومية في الإسهام في حلول سياستنا الخارجية. ونظرا لهذا القصور في التوجه، فقد فشلنا في بناء أنواع المنظمات التي نحتاجها في الوقت الحالي.

ولإثبات تلك النقطة لست في حاجة سوى إلى النظر إلى الوضع في وزارة الخارجية الأمريكية. فالوزارة لديها 11000 موظف بالخدمة الخارجية، وهي مكلفة بتطبيق السياسة الخارجية لأكبر قوة على سطح الأرض في علاقاتها بحوالي مائة وثمانين دولة في مختلف أنحاء العالم، مقارنة بأكثر من مليوني فرد عسكري بالقوات المسلحة الأمريكية، وهو يعد رقما هزيلا. وفي حين ميزانية البنتاجون هي نصف تريليون دولار في السنة، فإن الميزانية المطلوبة لوزارة الخارجية الأمريكية عام 2007 كانت 9.5 مليار دولار.[4] وخلال حرب فيتنام كان هناك 15000 موظف بالوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

واليوم هناك حوالي 3000 موظف، وهو ما يجعل تلك المنظمة التي كانت منظمة كبيرة، تقترب من حجم وكالة للمقاولات. وبالمثل، تم إلغاء الوكالة الأمريكية للمعلومات (USIA)، التي كانت ناجحة للغاية في الدبلوماسية العامة خلال الحرب الباردة، كوكالة مستقلة عام 1999 وتم ضم ما تبقى منها لوزارة الخارجية.

ويمكن لمراجعة وضع الوكالات الكبرى بواسطة الكونجرس وبالتعاون مع السلطة التنفيذية والقوات المسلحة، التقليل من العيوب في نظامنا الحالي. ويجب علينا كأمة أن نقرر الدور الذي يكون على كل من مؤسساتنا القيام به لتحقيق أهداف سياستنا الخارجية، ومن ثم إمدادها بالموارد اللازمة لأداء هذا الدور. فعلى سبيل المثال، عندما نريد زيادة الحيوية الطبيعية لأمة ما، فهل نرسل خبيرا زراعيا من وزارة الزراعة، وخبيرا في الحكومة من وزارة الخارجية، وخبيرا في القانون من وزارة العدل، أو نرسل هؤلاء الخبراء من القوات المسلحة، حيث أنها الاقدر على تعبئة وإجبار الأفراد على التواجد بالمواقع الخطرة؟ ومهما كانت الإجابة، فإنها يجب أن تنظم وتفهم بحيث يمكن للمنظمة المسئولة الاستعداد بشكل سليم للاحتمالات المستقبلية.

وبمجرد وضع المسئوليات التي تقع خارج نطاق العمليات القتالية التقليدية والإعتبار الفوري لما بعد النزاع، فإنه يكون على كل عضو من أعضاء فريق الوكالة الكبرى العمل على تعديل وضبط تنظيمها من أجل تلبية المتطلبات التي يجب أن تدخل ضمن البناء

الأشمل للحكومة. وفي الغالب تتضمن هذه التعديلات زيادة الموارد المخصصة للعناصر غير العسكرية من قوانا القومية، مثل وزارة الخارجية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية. كما يمكن تقرير حاجتنا إلى إعادة تطوير إمكانات مؤسسات مثل الوكالة الأمريكية للمعلومات. ومع ذلك فمن الواضح أنه في مثل ذلك النوع من النزاع حيث يتحدد معظم النجاح الذي نحققه بواسطة وسائل غير حركية من قوانا القومية، يتوجب علينا زيادة الموارد المقدمة للمنظمات الأكثر قدرة على إظهار تلك القوى.

كما علينا أن ندرس طرق استخدام بعض العناصر غير الحكومية الاكثر فعالية لقوانا القومية بشكل أفضل، كالجامعات والأعمال والمشروعات الخاصة والصناعات التي تعد محور تأثيرنا في الاقتصاد العالمي. فجامعاتنا، على سبيل المثال، مليئة بالزراعيين والمهندسين والاقتصاديين الذين، إذا ما تم طلبهم ودعمهم، سوف يتقدمون للمساعدة في تطوير التنمية غير العسكرية والسلطة الوزارية في الدول المستهدفة، كما يفعلون اليوم في بعض الحالات. ورغم تطبيق قوة تنفيذ المهام التابعة للبنتاجون والخاصة بعمليات المشروعات التجارية والاستقرار، لعدة سنوات في النزاع، فإنها حاولت إحضار رؤساء الأعمال التجارية من الولايات المتحدة جنبا إلى جنب مع رؤساء الصناعات الفاشلة أو المتداعية في العراق في محاولة لتحسين القدرة الاقتصادية العراقية. ويكون علينا التطلع لتطبيق نماذج مماثلة من تركيبة القطاع الخاص/الحكومة في العمليات المستقبلية عندما تقع الوسائل الهامة لتحقيق أهدافنا خارج الأدوار العسكرية التقليدية. إن القوة الاقتصادية القومية تكون في أغلب الأحوال أكثر أهمية من القوة العسكرية في ضمان الأمن الإستراتيجي؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن رخاء دولتنا ومواطنينا هو ما يصبوا إليه الآخرون- وليس قوتنا العسكرية. كما يكون علينا أن نتطلع على الدوام إلى أساليب متجددة لرفع هذا العنصر التأثيري لقوانا القومية من أجل مساندة أهدافنا الأمنية بالخارج.

الضرورات العسكرية. وبمجرد اتخاذ القرار باستخدام القوة العسكرية، يتوجب علينا نحن العسكريين قبول كون العناصر الحاسمة للقوة المطلوبة للغلبة عناصر غير حركية في معظم النزاعات الحديثة. وبينما يتوجب علينا المحافظة على قدراتنا الرئيسية من أجل دحر العدو بواسطة القوة القتالية التقليدية، فإننا يجب أيضا أن نكون قادرين على أن نقدم لسكان الدول المتأثرة بالحرب الأمل بأن الحياة سوف تكون أفضل لهم ولأبنائهم بسبب وجودنا، وليس بالرغم من تواجدنا. وبمعنى آخر، على عكس فكرة أن القوة تفوز دائما في نهاية الأمر، علينا أن نفهم أنه لا يمكن حل جميع المشاكل في النزاعات الحديثة باستخدام البندقية فقط.

وهناك حقيقة أخرى يجب قبولها من قبل القوات العسكرية ألا وهي؛ شئت أم أبيت، وهي أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت أن توكل القوات المسلحة هي مهمة بناء الأمة. ورغم أن الأمة وقيادتها السياسية وقواتها المسلحة كانت ترفض هذه المهمة بصورة روتينية منذ نهاية الحرب الباردة، فإننا قررنا مرارا وتكرارا إلزام قوانا القومية بها. واليوم يعد جيش الولايات المتحدة المنظمة الوطنية الوحيدة القادرة على القيام بأصعب المهام المرتبطة بإعادة بناء الأمم المنهارة أو التي مزقتها الحرب.

في الحقيقة، منذ نهاية الحرب الباردة ضعفت قدرات بعض منظمات الوكالات الكبرى التي لعبت دورا كبيرا في بناء الأمة بشكل تقليدي، بصورة كبيرة برغم تضاعف مطلب القيام بهذه العمليات. وحتى تتم إعادة تنظيم قدرات وكالات الحكومة الأمريكية الكبرى بشكل واسع،فإن القوات المسلحة سوف تظل جهاز الدولة المختار لتنفيذ عمليات بناء الأمة. نحن في حاجة إلى قبول هذه الحقيقة بدلا من مقاومتها، كما حدث في معظم حياتي العملية.

إعادة تشكيل منظماتنا. يجب أن تبحث منظمات الأمن القومي لدينا بشكل متواصل، خاصة

القوات المسلحة، عن سبل لإعادة تشكيل الهياكل التنظيمية، مع زيادة التكامل الأفقي الداخلي. فهذه هي الطريقة التي يعمل بها الكثير من أعدائنا ويمكن بها وضع منظماتنا التي تسير بطريقة تقليدية متشعبة في مأزق. نحن لا نريد زعزعة هياكلنا، أو جعلها تعمل فقط وفق ظروف الحرب غير المتسقة، ولكن لا بد أن يتم تعديلها.

ولسوء الحظ هناك الكثير من قدراتنا الاكثر أهمية التي تدار بسرعة بيروقراطية، وليس بالسرعة المطلوبة لمستوى المواقف العملية المختلفة. فنحن نمتلك التكنولوجيا التي تمكننا من المشاركة المعلوماتية بصورة أسرع، إلا أن عمليات الموافقة النمطية المتشعبة النابعة من تراثنا يمكن أن تبطئ من نقل تلك المعلومات. أما أعداؤنا فإنهم لا يعملون وفق تلك القيود. ومن ثم فإنهم غالبا ما يصنعون دوائر من حولنا، خاصة في البيئة المعلوماتية، وكذلك في ميدان القتال السريع التغير والتطور.

هناك طريق واحد للمساعدة في إعادة تشكيل منظماتنا وهو أن يقوم زعماؤنا وقادتنا العسكريون بتوسيع تركيزهم إلى أعلى وإلى اسفل التسلسل القيادي. لقد فهم القادة العسكريون بالقوات البرية، وبشكل تقليدي، نية قادتهم لمستويين أعلى وقاموا بنقل نيتهم لمستوى تشكيليين أدنى. وإني أعتقد بثقة أنه في ميدان القتال الحديث القادة بحاجة إلى توسيع تركيزهم ثلاث مستويات أو أكثر في كل إتجاه. وأنا لا أقترح أننا يجب أن نتجاوز التسلسل القيادي أو التصرف على مستوى المرؤسين. ولكنني تعلمت من تجارب ميدانية حديثة أن عملياتنا لامركزية بدرجة كبيرة وأن كل منطقة من مناطق العمليات تختلف عن الاخرى بدرجة تجعل القادة في حاجة إلى توسعة تفهمهم للعمليات فيما وراء ما كان يعمل لصالحنا بشكل متعارف عليه في ميدان القتال التقليدي.

كما انه يمكننا المساعدة في إعادة تشكيل منظماتنا عن طريق مزيد من العمل على تمكين التكامل الأفقي غير المقيد والنقل السريع للمعلومات. ففي بعض

نحن لا نريد زعزعة هياكلنا، أو جعلها تعمل فقط وفق ظروف الحرب غير المتسقة، ولكن لا بد لها أن تعدل.

الاحيان لا تأتي المعلومات الأكثر حساسية بميدان القتال عن طريق التسلسل القيادي، وإنما من مصادر خارجية. ويكون علينا تمكين أولئك الأكثر حاجة لتلك المعلومات من الوصول إليها دون المراجعات التي يفرضها التسلسل القيادي بصورة تقليدية. ويقترب من ذلك كثيرا الحاجة إلى المراجعة المتواصلة لكيفية تصنيفنا للمعلومات والسيطرة عليها. أنا أعتقد اننا في القوات المسلحة نميل إلى المبالغة في عملية تصنيف المعلومات التي تكون إما سريعة التلاشي أو لا تستحق التصنيف على الإطلاق. وذلك يؤدي في بعض الأحيان إلى تقييد المعلومات الحساسة بقنوات سرية لا يكون في إمكان قادة الوحدات الصغيرة الوصول إليها. ومن الناحية التكنولوجية، يمكن تناول هذه المشكلة عن طريق زيادة عدد الأدوات المتاحة لنشر المعلومات السرية، أما الآن فيمكننا المساعدة في حل المشكلة باستخدام المزيد من الفكر والاطلاع في تقرير ما هو بحاجة بالفعل للتصنيف كمعلومات سرية منذ البداية.

أما تفتيت القوة فليس هو الحل. ونظرا لتعقد حروبنا في الوقت الحالي، فإن البعض يرى أننا يجب أن نعيد تنظيم قواتنا إلى نوعين من الوحدات: تلك التي تعمل فقط عند مستوى عالي الكثافة من الحملة، وتلك المصممة والمجهزة لقتال منخفض الكثافة والعملية

الكلاسيكية في بناء الأمة. وتقوم القوة عالية الكثافة، بعد أداء وظائفها، بتسليم المسئولية إلى القوة منخفضة الكثافة. هذا الحل غير دائم ولا يمكن تحمله: فنحن ببساطة لا نمتلك الموارد لتقسيم القوات المسلحة إلى تشكيل «قتال» وتشكيل «استقرار». وبدلا من ذلك، علينا التركيز على التطوير الشامل لقدراتنا بجميع تشكيلات القوات المسلحة. وبناء على ذلك، وعند قيام فيالق الجيش والبحرية بزيادة قوة العمليات النهائية الفعالة، يكون علينا دراسة زيادة العدد وضبط نسب الوحدات المتخصصة كالشؤون المدنية والمهندسين وعمليات المعلومات وغيرها التي تلعب أدوارا حساسة في عمليات الاستقرار.

كما ينبغي علينا تطبيق نفس التفكير في كيفية تدريب الجيوش الأجنبية وقوات الأمن الأخرى الأجنبية. وانا لا أعتقد أنه من مصلحة القوات المسلحة إنشاء «فيلق تدريب» داخل قواتنا التقليدية من أجل تنمية قوات أمن محلية لدول اخرى.

إن القوات الخاصة تقوم بهذه المهمة بشكل جيد وبالحجم الذي يكون مطلوبا في العادة للتعاون في أمن ميدان القتال وغيره من المهام الدفاعية الداخلية الروتينية. وأكثر من ذلك يتوجب علينا ضمان المرونة المتواصلة لقواتنا التقليدية في تنفيذ عملية الانتقال لدعم قوات الأمن المحلية عندما تصبح المهمة بالغة الكبر بالنسبة للقوات الخاصة. وإذا ما تجاوزت المتطلبات قدرات القوات الخاصة، فإن فرق التدريب والتحول يجب أن تزود داخليا بالموارد من القوات الأمريكية التقليدية أو قوات التحالف التي تعمل بالفعل في مواقع القتال.

هناك ميزتان اثنتان هامتان في أخذ المدربين من الوحدات العسكرية المكلفة بمواقع القتال. أولهما، تكون للشراكة وحدة في القيادة والجهد مشكلة داخلها: فالمدربون ينتمون للوحدة العسكرية؛ ويعرفون إلى أين يذهبون للحصول على الدعم العملياتي والتدريبي واللوجيستي الذي يحتاجونه؛ والأكثر أهمية، أنهم يحصلون على الأخير بشكل أكثر سهولة ويسر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدربين والمحاربين سيكونون قد أقاموا بالفعل الروابط الشخصية ذات الأهمية القصوى بالنسبة لذلك النوع من المهام. وتلك ليست ميزة بسيطة. ففي العراق، سمعت من أحد قادة فرق التدريب أنه كان من الأيسر له إنشاء علاقات وروابط مع نظرائه العراقيين عن تلك مع قيادة وحدته الأمريكية الشريكة.

وثانيهما، يعالج تدريب قوات الأمن المحلية المجهز بوحدات قتالية ما يوجه إلى التدريب من نقد، وغالبا ما يكون مستواه بالشكل الذي تم به تزويد الفرق في العراق وأفغانستان، حتى أننا لم نقم، بشكل متسق، بتعيين أفضل قادتنا بهذه الفرق. وإذا علم القادة العسكريون المتواجدون في الميدان أن أسرع الطرق لإتمام مهمتهم هو نقل عملياتهم إلى قوات الأمن المحلية، فحينئذ سوف يؤكدون على تخصيص أفضل أفرادهم لتدريب قوات الأمن المحلية. وإذا ما قمنا بإتباع هذا المنهج، فقد يكون علينا تعيين وحدات قتالية إضافية لمسرح العمليات، وهو ما سيكون فقط ثمن العمل بالشكل الصحيح. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي استراتيجية التجهيز هذه إلى التخلص من المطلب الحالي لانتقاء الضباط والصف ضباط ذوي المهارات والخبرات الخاصة للعمل كأفراد دعم بفرق التدريب المجهزة الخارجية. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة، أدت تلك الممارسة إلى تنزيل درجة الوحدة التي تستعد للإنتشار وساعدت على استحالة ضمان تساوي إيقاع سير العمليات القتالية بين وحدات القوة القتالية.

وحدة القيادة لقد كانت وحدة القيادة مبدء من مبادئ الحرب، وتم الإخلال به مرارا وتكرارا في العراق وأفغانستان، وكانت العاقبة غير المقصودة لذلك القصور هي المخاطرة بفشل المهمة وحدوث إصابات لا لزوم لها. وبينما زودنا التقدم التكنولوجي المتتالي بوعي لمواقف ميدان القتال

غير المسبوق وخفض كثيرا من عدد مرات الإصابة بنيران صديقة، فإن عدم التمكن من ضمان وحدة القيادة أدى إلى كبت قدرتنا على تنفيذ الخطط المنسقة والمتزامنة للحملة العسكرية، بينما سهل ذلك على العدو إحداث إصابات بقواتنا وبالمدنيين. وأنا أعتقد أن معظم تلك الإخلالات بمبدأ وحدة القيادة هو نتيجة غير مقصودة للتنافس المؤسسي وبناء التحالف بأي ثمن، وهو في بعض الاحيان مجرد إخفاق في التنظيم الفعال والإدارة الفعالة لتلك الأنواع المعقدة من المهام.

فعلى سبيل المثال، إن ترتيب القيادة والسيطرة الحالية: (سي2)، في أفغانستان يعد ترتيبا خارج نطاق الإدراك والفهم حتى بالنسبة للعسكريين المحترفين. وقد تتطلب الضرورة السياسية مثل ذلك الترتيب، إلا أن ترتيب القيادة والسيطرة بأفغانستان(سي2) يميل إلى دعم حقيقة أن الشيء الوحيد الأسوأ من الذهاب إلى الحرب مع حلفاء هو الذهاب إلى الحرب بدونهم. ويضحي ترتيب القيادة والسيطرة بأفغانستان بوحدة القيادة ويتجنب الوعي العملياتي لمسرح العمليات والإتصالات الاستراتيجية الهادفة، بسبب تفاقم وضعه عن طريق التحذيرات الوطنية لبعض أعضاء التحالف.

وإذا كان على حلف الشمال الأطلسي أن يستمر لائقا للعمل، خاصة في بيئة أمنية غير متسقة، فإنه من الضروري إدخال تحول حقيقي عليه. كما أن مبدأ القيادة والسيطرة يشكل تحديا علينا التعامل معه بالتعاون مع الحلفاء الآخرين، حيث أنه من المحتمل حدوث المزيد من حالات ذهابنا إلى الحرب مع «تحالفات الإرادة» التي يتم تشكيلها بشكل كبير خارج تشكيلات المعاهدات المبرمة في الوقت الحالي. وحيث يكون تشكيل التحالف مطلوبا بشكل دائم تقريبا، حتى لو كان ذلك فقط من أجل تقوية شرعية عملياتنا العسكرية، فعلينا وضع الحلول لزيادة وحدة القيادة والجهد.

وبينما تكون عمليات الناتو بشكل عام أهدافا سهلة عند مناقشة مسائل وحدة القيادة، فإن العمليات العسكرية الأمريكية الصافية بواسطة الوكالات الكبرى، وهي أساسية لحملاتنا العسكرية الحديثة، يمكن أن تكون بنفس درجة الاختلاف عليها. ونحن نتعلم في القوات المسلحة ضرورة وحدة القيادة؛ لذلك فبإمكاننا رؤية إنتهاكات المبدأ في مواقف لا يراها نظراؤنا المدنيين. وفي وقت السلم، قد لا تؤدي تلك الانتهاكات إلى أكثر من مشاحنات بيروقراطية ناشئة عن اعتبارات خاصة بالميزانية أو معارك سطحية. أما في أحوال المعارك القتالية فإنها بلا شك تكلف أرواحا وتقلل من فرصنا في تحقيق النجاح. على سبيل المثال، قليل من الأشخاص الذين أعرفهم يفندون قيمة فرق الإعمار الإقليمي في العراق

البحرية الأمريكية، أخصائي اتصال جماهيري من الفئة الثانية كريستوفر بيرير

القوات الخاصة الأمريكية وجنود من الجيش العراقي يتدربون على قراءة الخرائط خلال تدريبهم الأسبوعي في الصويرة، العراق ، 28 يوليو 2007.

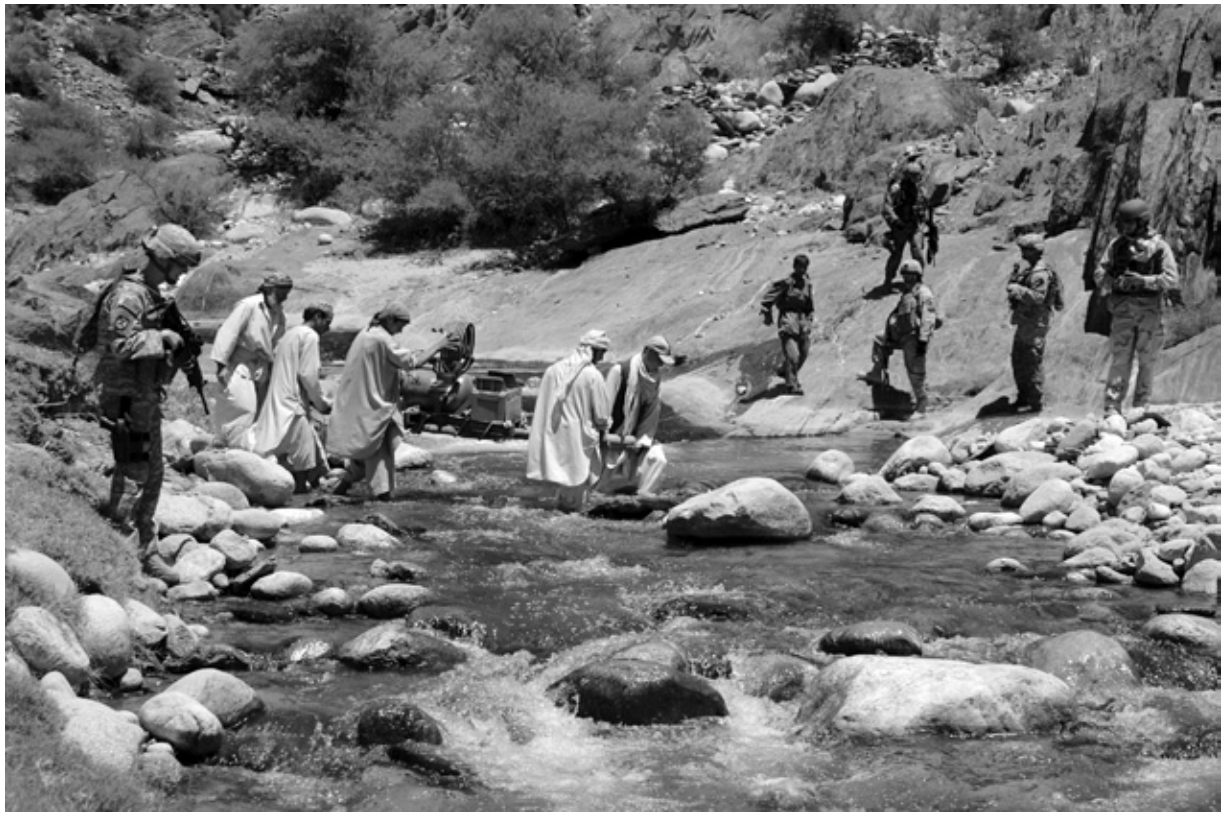

الجيش الأمريكي، مجموعة الخدمات الخاصة، ميشيل براكين

عمال إنشاء طرق يعبرون ممرا مائيا بينما يقوم ضباط من الشرطة الأفغانية وجنود من الجيش الأمريكي من فريق الإعمار الإقليمي من قاعدة كالاجوش الأمامية العاملة بدوريات في إقليم نورستان الأفغاني، 14 يونيو 2007.

وأفغانستان، ومع ذلك فإننا عانينا تأخيرات مؤلمة في تطبيقها- تأخيرات كانت نتيجة خلافات على كل شيء بدءا من كيفية مدها بالافراد والتمويل إلى تحديد من يسيطر على أنشطتها. ولسوء الحظ، هناك ارتباط مباشر بين مدى جودة تنظيمنا لعملياتنا وتحقيق تكاملها على المستوى العسكري للوكالات الكبرى ومدى نجاحنا في تحقيق مهمتنا وتقليلنا لإصابات أفرادنا. وعلى أية حال، نحن نواصل الكفاح ضد هذا التحدي الأساسي. إن فرق الإعمار الإقليمي هي فقط أحد الامثلة، غير أن المشاكل التي تواجهنا في إعدادها تساند مناشدة الولايات المتحدة للقيام بمراجعة من الأعلى إلى الأسفل لأدوار ومهام كافة عناصر القوى القومية لديها.

استكشاف البيئة المعلوماتية

من الوجهة الاستراتيجية، قامت حملات المتمردين بالانتقال من الحملات العسكرية المدعومة بعمليات المعلومات إلى حملات للإتصالات الاستراتيجية المدعومة بعمليات حرب العصابات والعمليات الإرهابية.

-العقيد (المتقاعد) تي إكس هاميز[5]

قد يكون العامل الأكثر حسما الذي سوف يقرر الفائز في الحروب الحالية والمستقبلية هو أي من الجانبين يمكنه الحصول على ميزة متماسكة في البيئة المعلوماتية الشمولية الممتدة في جميع أرجاء الارض، قريبا من وبعيدا عن «الخطوط الأمامية».

وباختصار، إن القائد الذي يسود في حرب المعلومات يكون تقريبا على يقين من الفوز بالحرب نفسها. هناك تصور مزعج عن كيفية رؤية أعداءنا وحلفاءنا ومجتمعاتنا للحرب وغالبا ما يكون ذلك بصرف النظر عما يحدث على الأرض. فإذا لم يكن في استطاعتنا أن نقوم بالتأثير في تصور العالم بصورة أفضل من أعدائنا، فإنه حتى أكثر خطط الحملات العسكرية عبقرية لن يكتب لها

النجاح في غالب الأمر. إن ذلك ليس ظاهرة جديدة، حيث أن الولايات المتحدة قد اكتشفت في فيتنام، حينما تصور العالم الغربي الهزيمة الكارثية لفيتنام الشمالية في معركة تيت على أنها نصر استراتيجي للشمال. إن ما يجعل البيئة المعلوماتية اليوم تشكل تحديا أكبر من ذي قبل هو الانفجار التكنولوجي الذي يربط العالم بسرعة شبه لحظية، مما يصعب الأمر على الحكومات والجيوش الديمقراطية التي تقدر الدقة والحقيقة في التنافس مع الأعداء الذين لا يقدرونها.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، من الضروري أن يفهم القادة على جميع المستويات ليس فقط كيفية تأثير أفعالهم وأفعال مرؤوسيهم على الموقف الفوري الذي يحاولون التأثير فيه، ولكن أيضا كيفية تلقي الجمهور المحلي والقومي والعالمي لنتائج تلك الأفعال. وبالطبع، مازالت تنطبق الحكمة القديمة التي تقول «لا شيء ينجح كالنجاح»، وأن أفضل الطرق لتحقيق النجاح في حرب المعلومات هو النجاح في الحرب نفسها، إلا أن ذلك لم يعد كافيا. إننا في القوات المسلحة علينا أن نحسن من قدرتنا على المنافسة في مجال المعلومات بدرجة كبيرة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق ترقية إمكانياتنا في المجالين التقليديين؛ وهما عمليات المعلومات والشؤون العامة، وتأكيد على أن قادتنا قد حازوا على المهارات الهامة والحدس المطلوب لفهم الآثار المعقدة من الدرجة الثانية والثالثة لقراراتهم، وكيف أنها سوف تعرض على الكثير من الجماهير المختلفة. ورغم أن ضباط عمليات المعلومات والشؤون العامة ومنسقي النتائج وآخرين يقدمون دعما هاما لهيئة القيادة في حملة المعلومات، إلا أنه يكون على القادة العسكريين الأخذ بزمام المبادرة والمشاركة بشكل وثيق في عملية ضمان أن الجوانب المعلوماتية من العمليات العسكرية قد وضعت في الاعتبار في أي فعل نقوم به. إنه أمر بالغ الأهمية لنجاحنا.

ومن أجل فهم أفضل للبيئة المعلوماتية التي نعمل بها، فإني أقدم وصفا موجزا لعمل تم في عام 2006، عندما أسفرت غارة لقوة خاصة من التحالف والعراقيين عن مقتل 17 من المتمردين في بغداد. فبعد الغارة، سحب العدو جثث المتمردين القتلى إلى مصلى قريب ورتبوا الأمر ليبدو كما لو أننا قمنا بإعدامهم. ورغم أن الأمر إستغرق حوالي ثمان ساعات ليقوم التحالف بتأكيد القصة الحقيقية ويفند مزاعم المتمردين، إلا أن ثمان ساعات كانت وقتا طويلا، وانتشرت قصة المذبحة في الشوارع وفي الكثير من وسائل الإعلام الغربية. ففي مجتمع معلوماتي قومي، وفي الواقع العالمي، يصدق الناس بصورة عامة القصة الأولى حتى ولو فندت فيما بعد بأدلة مقنعة، ولذلك تم ترجمة هذه الغارة الناجحة تكتيكيا بواسطة قواتنا على أنها هزيمة استراتيجية. كما لم تكن شهادة أحد الرهائن الذي أطلق سراحه كافية لأن تفند قصة المتمردين. وتحدث قصص مماثلة كل يوم في العراق. وفي بعض الأحيان يحظى الحدث باهتمام قومي أو عالمي، إلا أنه غالبا ما تستهدف عمليات معلومات العدو مناطق محلية أصغر كثيرا. ولأن العدو لا يتقيد بنفس القواعد التي نتقيد بها، فإن الهجمات المعلوماتية له تكون فعالة بدرجة كبيرة. وقد فشلنا في كثير من الاحوال في الأخذ بزمام المبادرة أو حتى في الدفاع عن أنفسنا بفاعلية في البيئة المعلوماتية. لذا يجب علينا أن نبحث عن سبل لتحسين تنافسيتنا في هذا المجال الخطير.

عمليات المعلومات. فبالنسبة إلى الكثيرين في الغرب تعتبر عمليات المعلومات التي تتضمن أية عناصر خداعية أو دعائية لعنة على الديمقراطية وتهديدا للصحافة الحرة. وبينما يكون ذلك بحق خطا أحمر عندما تسيء حكومة ما، أو جيش ما، استخدام المعلومات، إلا أن عمليات المعلومات تعد عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجية المعلومات لدينا، وعلينا مواصلة العمل

على تحسينها. ويجب علينا أيضا إدراك كون مصطلح العمليات النفسية مفارقة تاريخية لابد من استبدالها بمصطلح عمليات المعلومات الأقل عدوانية. وبصرف النظر عن القيمة التي نسبغها على عمليات المعلومات، فقد أوضح العدو بشكل جلي أن مفتاحه لتحقيق النصر هو تحقيق السيطرة في هذا الخط الحيوي للعمليات.

وقد لخص توماس إل فريدمان في كتابه العالم مسطح، ما يعنيه تكاثر تكنولوجيا المعلومات الرخيصة وسهلة المنال على مستوى العالم، بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي[6]. فتبعا لفريدمان، بمجرد إتاحة المعلومات للنخبة العالمية فقط، فإنه الآن يمكن الحصول عليها بواسطة أي شخص لديه جهاز كمبيوتر ووسيلة إتصال بشبكة الإنترنت أينما كان. وإثباتا لنظرية فريدمان، يقوم أعداؤنا في العراق وأفغانستان باستخدام شبكة الإنترنت وما يرتبط بها من تكنولوجيا حديثة في تغذية حملتهم المعلوماتية المعقدة وفي صناعة أجهزة التفجير المرتجلة بأسرع مما يمكننا القيام به لتأمين الإجراءات المضادة أو تدريب أعضاء تقديم الخدمات على هزيمتهم.

لقد أبخسنا تقدير الأهمية التي يسبغها العدو على حملة عمليات المعلومات. وسوف نحتاج إلى فكر خلاق من اجل تحسين موقفنا في هذا المجال، وأيضا إلى وضع حلول تتجاوز ما ناقشته هنا، إلا أن هناك خطوتان يمكننا اتخاذهما للبدء في السير في الطريق الصحيح. الخطوة الأولى هي ضرورة تطبيقنا لسياسات تستوعب الحاجة إلى عمليات المعلومات، على أن تؤمن تلك السياسات الحماية ضد سوء الاستخدام، ولكن دون أن تكون مقيدة بحيث لا يتمكن القادة العسكريون من مقاومة عمليات معلومات العدو بفاعلية أو تمنعهم من شن عملياتهم المعلوماتية. ومن ناحية القادة، فعليهم إقامة جدار ناري بين عمليات المعلومات والشؤون العامة لمنع منتجات عمليات المعلومات من تلوين المعلومات التي نمد بها وسائل الإعلام. لن يمنع الجدار الناري الوظيفتين من تنسيق عملياتهما، إلا أنه يجب أن يكون ما ينشر في الصحف وما يذاع في المقابلات دائما على أساس الحقيقة بشكل تام كما نعلمها في حينها، ولا يتم الموافقة على نشر أو بث أي منها أو على تعديلها من قبل أولئك العاملين في عمليات المعلومات.

والخطوة الثانية هي ضرورة قيامنا بتحسين قدرتنا التكنولوجية والتنظيمية من أجل نشر عمليات المعلومات ومقاومة دعايات العدو. وحاليا، نحن لا نرد بالشكل المناسب من أجل التعامل بفاعلية مع الأعداء القادرين على قول ما يريدون قوله دون عقاب. نحن بحاجة إلى محترفين يمكنهم تصميم حملات معلوماتية وإعداد إمكانيات للرد السريع تفوق تلك المتوفرة للعدو.

وكما سبق قوله، علينا أيضا تبسيط العمليات البيروقراطية التي كنا نستخدمها للتصديق على رسائل عمليات المعلومات والتخلص منها حيثما يكون ذلك ممكنا. وعادة ما تقيم المنظمات ذات التنظيم الهرمي والأساليب البيروقراطية جيدة الإعداد حواجز فعالة للمرور التلقائي للمعلومات. وهي تميل إلى تطبيق التصديق وبروتوكولات التنسيق التي كانت جاهزة قبل الانفجار الذي حدث في تقنيات المعلومات. ولسوء الحظ، وكما حدث بالنسبة لمجزرة الغارة في بغداد، فإن المعلومات مستمرة في التدفق دون انقطاع إلى باقي أنحاء العالم؛ لا تنتظر النظم البيروقراطية لتلحق بها. وهذا يعني أن صانعي القرار الذين يمكنهم الحصول على أقصى فائدة من المعلومات، أو الذين يمكنهم نشر المعلومات بأقصى سرعة لمقاومة الادعاءات الزائفة للعدو، غالبا ما لا يسمح لهم بالوصول إلى المعلومات أو نشرها حينما يكون ذلك فعالا للغاية. ليس لدى أعدائنا ذلك التقيد المعيق، وهم يستخدمون التقنيات المعلوماتية الجديدة بشكل أفضل بكثير. لذلك علينا ان نعيد تنظيم تشكيلاتنا والتقليل من التطبيقات البيروقراطية، وتحسين ما ينشأ من تدفق للمعلومات- سواء داخل

وحداتنا أو منا إلى وسائل الإعلام- من أجل السماح للقادة على جميع المستويات بإتخاذ القرارات الأكثر فعالية وفائدة.

علاقات الشؤون العامة ووسائل الإعلام. إن التغطية الإعلامية المحلية والقومية والعالمية لعملياتنا العسكرية ولأنشطة أعدائنا تعد بالغة الاهمية لنجاحنا في البيئة المعلوماتية العالمية. ويعتبر ذلك على وجه الخصوص صحيحا في بيئة الأخبار المتواصلة على مدى 24 ساعة يوميا. ولسوء الحظ، حقق أعداؤنا في العراق إنتصارا هاما عن طريق دفع معظم وسائل الإعلام الغربية إلى البث من مبان آمنة، أو استخدام من هم ضمن قوات التحالف أو التعامل مع أخبار متناقلة تم الحصول عليها من شخصيات عراقية بارزة، بعضهم مشكوك في ولائهم ومخططاتهم.[7]

ومن أجل التعامل مع هذا الموقف، يتوجب علينا وضع حلول لتحسين عملية دخول وسائل الإعلام إلى ميدان القتال وحضور أنشطتنا، دون التضحية باستقلال وسائل الإعلام أو أمن العمليات العسكرية. ويمكن أن يتضمن ذلك أفعالا بسيطة نسبيا، مثل تسهيل الترخيص للصحفيين ونقلهم إلى نطاق العمليات القتالية، وتقديم الدعم اللوجيستي المتزايد للمعاونة في تحمل النفقات المتصاعدة. ويمكن أن يتضمن أيضا أساليب أكثر تعقيدا، مثل تشجيع مساعدة وسائل الإعلام في تصميم السياسات المعلوماتية وإقامة جدران النيران التي تعالج ما يقلق بخصوص عمليات المعلومات المؤثرة في الشؤون العامة. ومن المهم أيضا، رغم ما ندركه في بعض الأحيان على أنه معاملة غير عادلة من قبل وسائل الإعلام، أن نفهم وندعم الدور الحيوي الذي يؤدوه في نقل حقائق عملياتنا القتالية إلى العالم.

الجيش الأمريكي، أخصائي، ريفز بريدجن

القائد العام للفرقة التاسعة في الجيش العراقي، إلى اليمين، يتحدث إلى أحد الصحفيين من قناة العربية الإخبارية، إلى اليسار، وهما يسيران مع الجنرال ديفيد بتريوس خلال سوق الشورجة في شرق بغداد، العراق، 11 مارس 2007.

وفي تعاملنا مع وسائل الإعلام علينا أيضا أن نصبح أكثر حنكة مما كنا في بعض الأحيان. وقبل كل شيء، علينا دائما أن نكون صادقين ومباشرين عند تحدثنا إلى الصحافة. ففي بعض الاحوال، قام ضباط وقادة الشؤون العامة باختيار استخدام وسائل الإعلام كأحد مخارج عمليات المعلومات، أو قاموا بتقديم بيانات غير دقيقة على أمل تشكيل التصور العام. وعند حدوث ذلك؛ فإنه يؤدي إلى إضعاف رابطة الثقة ليس فقط مع وسائل الإعلام ولكن أيضا مع الجمهور الأمريكي الذي نقوم على خدمته، والجمهور المحلي الذي نحاول كسب ثقته. إن أية مكاسب قصيرة الأجل يتم تحقيقها عن طريق مثل تلك الاستراتيجيات تؤدي فقط إلى إضعاف مؤسستنا على المدى الطويل.

وفي النهاية، حيث أن عمليات المعلومات والشؤون العامة، بالنسبة لميدان القتال الحديث، على نفس درجة أهمية الشؤون الخاصة بالكونجرس بالنسبة للجبهة الداخلية، فإنه يمكن أن يكون الوقت قد حان للقيام بتعيين بعض أفضل ضباطنا وأكثرهم تأهيلا بهذه المناصب. وربما يجب تعيين أعلى ضابطين بالكتيبة أو باللواء أو بالفرقة ليكونا ضابطين بالشؤون العامة وعمليات المعلومات. ويجب أن يتم تعيين ضباط الشؤون العامة حتى مستوى الكتيبة أو حتى السرية بالنسبة لمهام معينة، وفي تلك الحالات، نحتاج لإعطائهم سقفا لنشر التقارير الإخبارية بصورة سريعة وكذلك الدعم الذي يحتاجونه للتغلب على الأخطاء. كما يجب ان نضمن أن ضباط وصف ضباط الشؤون العامة يتطورون بشكل كامل عن طريق إعطائهم فرصا، في وقت مبكر في حياتهم العملية، للتدرب مع منظمات الطباعة والبث الإذاعي بالقطاع الخاص. وإذا ما قمنا بهذا النوع من الاستثمار في محترفي المعلومات لدينا، فإنه قد يأتي اليوم الذي نثق في واحد منهم لقيادة مجال الشؤون العامة بدلا من ضابط عام أمضى حياته العملية في الأسلحة القتالية. وفي نفس السياق، قد يكون علينا أيضا أن نعيد تنظيم الحاجة إلى إعطاء صلاحية منصب رئيس بالجيش للاتصالات الاستراتيجية، يكون حاملا لنفس الرتبة ذات الثلاث نجوم ويتصرف كرؤساء العمليات والمخابرات والشؤون اللوجيستية وغيرهم من قادة الأركان على مستوى الجيش.

التدريب وتطوير القادة

علينا أن نطور الثقة من أجل منح السلطة لهؤلاء الذين نرسلهم للقيام بتلك العمليات المعقدة بما يتناسب مع المسئوليات الملقاة على عاتقهم...ولن تأتي تلك الثقة إلا بالإنتقاء والتدريب للأشخاص المناسبين.

-الجنرال روبرت سميث[8]

يجب علينا، في المناخ الحالي المعقد ودائم التغير، حيث تتشابك مستويات الحرب بشكل متزايد أن نطور القادة على جميع المستويات، من الوحدة الصغيرة حتى المستوى الاستراتيجي والسياسي، ممن هم أذكياء ومتطورين بما يكفي للقيام بإجراء التعديلات المطلوبة. وعلينا أن نسأل أنفسنا لماذا أفرز نظامنا الحالي بعض القادة الذين يبدو أنهم قد تلاءموا بصورة حسنة مع تعقيدات الحرب الحديثة، مع وجود غيرهم ممن لم يفعلوا ذلك، وما الذي يمكننا فعله من أجل تحسين جودة القيادة المطلوبة على جميع المستويات. كما يكون علينا أيضا ان نضمن أن القيمة التي نسبغها على الخبرة الأوسع (مقابل الخبرة العسكرية التكتيكية التقليدية) تنعكس بصورة فعلية على أولئك القادة الذين ننتقيهم من أجل التقدم المستمر.

التدريب على المهام الخطيرة. قبل سبتمبر2001، كان قد كتب الكثيرون عن الحرب غير المتسقة أو النظامية، وميدان المعركة غير الخطي، والحاجة إلى تدريب قادة يمكنهم عمل التزامن للقوى القتالية تحت ظروف غير مؤكدة وبدائية. وفي الكثير من وحدات الجيش تم تقليص

المفهوم الخاص بقوائم الواجبات الأساسية للمهمة (METLs)، الذي أنشأه رئيس الاركان السابق كارل فونو. وقد شعر القادة العسكريون على جميع المستويات بالضغط في التدريب على جميع وكل الاحتمالات التي يمكن أن تواجههم، من الحرب عالية الكثافة لعمليات حفظ السلام. وقد نسوا أن مفهوم (METLs) يتطلب أن نتدرب للوصول إلى المستوى وليس التدريب بالوقت، وأنه إذا قام القائد، بعد تحليل المهمة، بتحديد المزيد من (METLs) التي يتم التدريب عليها لمدة عام، وليس إمكان التدريب للوصول لمستوى معين، فإنه يكون عليه الذهاب إلى رئيسه وطلب إعفائه من المهمة.

وفي بعض الوحدات، رفض القادة مواجهة حقائق فترة ما بعد الحرب الباردة وواصلوا النظم التدريبية التي كانت مطبقة في ذروة التهديد السوفيتي. وقد كان التدريب في هذه الوحدات حركيا، وتم إحباط أولئك الذين حاولوا إدخال أحداث غير حركية في خطة التدريب بواسطة القادة الذين خافوا «زحف المهام» إلى أدوار لم يؤمنوا بانتمائها إلى القوات المسلحة. وقد كان هناك مثل مبدئي على مثل ذلك التصلب عندما أنفق الجيش الكثير من أجل إعداد مدربي المدفعية. وقد أعتبر القادة الذين رغبوا في الاستغناء عن أقسام من حصصهم السنوية من الذخيرة لتكوين الأموال اللازمة لإيجاد مدربين للمدفعية- والتي بدورها توفر الوقت للتدريب على مهام أخرى- منشقين أكثر منهم مفكرين تقدميين يحاولون رفع الاستثمارات الضخمة التي وضعها الجيش في التقنيات الحديثة.

يجب أن تشمل (METLs) الحديثة واجبات حركية وغير حركية، ولكن ليس أكثر من اللازم بما يدفع القادة للتدريب بالوقت وليس للوصول إلى مستوى معين. وفي الوحدات التي جهزت وفرض عليها التدريب للوصول إلى مستوى معين، اكتسب المرؤوسون الثقة في قادتهم وتعلموا التكيف مع ميدان القتال المتحرك، غير المؤكد غير المتسق. أما الوحدات التي تفتقر إلى نظام (METLs) فإنها تكون دائما غير متأكدة من كون قادتها يعرفون كيف يبدو العمل السليم، وتكون أقل قدرة على التهيؤ لخوض الحرب وما يتضمنه ذلك من واجبات لم يدربوا عليها- خاصة الواجبات غير الحركية.

وحيث أن الجيش هو الذي يتصدى حاليا للنزاعات، فإن عليه التركيز بشدة على العودة إلى البرامج التدريبية المعتمدة على قوائم (METLs).

التعليم والتوعية. يجب أن تواصل قواتنا المسلحة التحديث وتوسعة برامجها للتعليم والتوعية. وهذا يعني توسيع مناهج تعليم المدارس الرسمية من أجل التكيف مع البيئة العملية الحديثة والمعقدة، مع زيادة الفرص والمنح للقادة حتى يؤدوا ما يكلفوا به خارج التشكيلات العسكرية التقليدية. وبالرغم من أني أمضيت معظم حياتي العملية التي امتدت 35 عاما أخدم في تشكيلات الجيش التقليدية التي عادة ما توصف بمظهر «الأحذية الموحلة»، فإن التجربة التي أعدتني لقيادة فرقة وفيلق في العراق كانت 5 سنوات أمضيتها في الحصول على شهادة الماجستير والتدريس في قسم العلوم الاجتماعية بالأكاديمية العسكرية الأمريكية. فيجب أن تتضمن التكليفات «الخارجية« هؤلاء العاملين في وكالات السلطة التنفيذية وشركات التوظيف ومنظمات وسائل الإعلام والمشروعات التجارية وغيرها من الكيانات المماثلة التي يمكنها مساعدة القادة العسكريين في زيادة قدراتهم الذهنية. وبالإضافة إلى ذلك، علينا توفير الفرص الممتدة لأعضاء فرق الوكالات الكبرى للعمل مع التشكيلات العسكرية بشكل روتيني. ويمكن لهؤلاء الأعضاء زيادة مداركهم فيما يتعلق بما يمكن أو لا يمكن للقوات المسلحة المساهمة فيه بالنسبة للحلول الخاصة بأمننا القومي. وبغرض مناقشة مسألة كون هذا النوع من التدريب المتقاطع يدمر «ثقافة المحارب»، أقول أن التعرض الواسع لتجارب

الجيل التالي: أعضاء الفصل وست بوينت لسنة 2011، يعبرون الجسر إلى ثاير هول حيث سيتلقون فصولا تدريبية أساسية.

خارج نطاق العسكرية التقليدية يمكنه فقط ان يساعد قادتنا في عملهم في عالم متشابك بصورة متزايدة.

التقييمات. إن كيفية تقييمنا لقادتنا العسكريين وترقيتهم لمناصب لها مسئوليات أكبر يرتبط ارتباطا وثيقا بكيفية إعدادنا وتطويرنا لهم. لقد قيل أن الفرد يمكن أن يخدع رؤسائه معظم الوقت، وأقرانه بعض الوقت، ولكن لا يمكنه خداع مرؤوسيه مطلقا. هذا نوع من التبسيط، إلا أن به شيء من الصحة بلا شك. وحتى الآن، تأخذ نظم التقييم العسكرية لدينا بعين الاعتبار تقييمات الرؤساء فقط عند الحكم على الكفاءة للتقدم الوظيفي. لقد فات الأوان بوقت طويل على تطبيق نظام تقييم عسكري، بالنسبة للضباط والصف ضباط، يأخذ في الاعتبار وجهات نظر الأقران والمرؤوسين. فيجب أن تظل آراء الرؤساء هي الأهم، إلا أنه من المهم الحصول على وجهات النظر المتفردة التي يمكن أن يسهم بها الأقران والمرؤوسون. فهي سوف تسمح لنا بوضع تقييم أكثر اكتمالا لقادتنا.

الحفاظ على الامتياز. لقد استجاب الجيل الحالي من الضباط وضباط الصف والأفراد المجندين للنداء القومي في وقت الأزمات وفعل ما لم يفعله إلا القليل في تاريخنا: فتطوعوا للخدمة في جولات قتالية عالية الإجهاد ومتعددة. ومع ذلك، ومع وجود احتمال لانتشار لا تبدو له نهاية في الافق، فإننا قد نكون عل وشك الوصول إلى نقطة سوف يجد فيها، حتى الأمريكيون الأكثر وطنية، أنفسهم غير قادرين على مواصلة الخدمة. وعند النظر في تنشئة الجيل القادم من فيالق الجيش والبحرية، يجب أن نكون حريصين كل الحرص على استخدام وإبقاء فقط الامريكيين الذين ينبئون بتحقيق النجاح في بيئات العمل المعقدة اليوم وغدا. وإذا وقعنا في فخ تخفيض معايير الاستخدام والإبقاء من أجل تحقيق الأهداف العديدة وتلبية المتطلبات قصيرة الأجل، فإن أمتنا سوف تدفع الثمن غاليا.

لقد تم تقديم الكثير من المقترحات للحفاظ على جودة القوة العسكرية، إلا أنه إذا لم تحقق أيا منها النجاح، فإننا قد لا نعرف ذلك إلا بعد فوات الأوان. وتحتاج السلطة التنفيذية الآن، مثلها مثل الكونجرس والقوات المسلحة، وبالفعل الأمريكيون عامة، إلى معرفة نوعية القوات المسلحة التي نريدها في المستقبل والثمن الذي نحن على استعداد لدفعه لضمان أمننا القومي.

وداخل القوات المسلحة، ربما يكون أهم شيء يمكننا عمله من أجل تأمين مستقبل مؤسساتنا هو ضمان أن أولئك القادة الصغار وأعضاء الخدمة الذين يتحملون وطأة القتال في الحروب الحالية لهم الكلمة المسموعة في كيفية إعادة تشكيلنا لقواتنا المسلحة من أجل المستقبل. وتسرد سيرة حديثة قصة قيام الجنرال دويت أيزنهاور بكتابة مقالة مثيرة للجدل في أواخر عام 1920 عن الأهمية الكبيرة للدبابات في الحرب[9]. فقد كانت آراء أيزنهاور تناقض الفكر العسكري التقليدي واعتبرت هرطقة، حتى أنه تم تأنيبه شفهيا وهدد بالمحاكمة العسكرية إذا ما استمر في إطلاقها. إن مثل تلك البلادة الفكرية في سنوات ما بين الحروب ساعدت على تأكيد أن جيش الولايات المتحدة لم يكن مستعدا على الوجه الأمثل للمعركة في المراحل الاولية من الحرب العالمية الثانية.

يجب أن تؤدي هذه القصة إلى التنبيه، بينما نشارك في المناقشات المعاصرة، إلى كيفية إعداد أنفسنا للمستقبل على الوجه الأمثل. ومن أجل مضاعفة فرص نجاحنا، يتحتم علينا التأكد من أن جميع الآراء ووجهات النظر قد شاركت في النقاش وأنه ليس لدى القادة الصغار أي تخوف من العقاب المهني لإدلائهم بآرائهم بحرية عما هو مطلوب لجعل قادتنا وتشكيلاتنا وفكرنا في وضع أفضل.

الضرورات المعنوية والأخلاقية. توجد لدينا مؤشرات مزعجة من تجاربنا في العراق وأفغانستان بأن بعض القادة العسكريين وأعضاء الخدمة لم يقوموا بترسيخ القواعد والمبادئ المعنوية والأخلاقية التي توضح تعريف من نكون كقوات مسلحة وكأمة. فقد ساعد مسلكنا المعنوي في المواقف القصوى حينما فشل الآخرون، في جعلنا أمة استثنائية. وعندما نفشل، يمكن أن تؤدي أفعالنا إلى تقويض مصداقيتنا كقوة مقاتلة، ومصداقية مهمتنا وبالتاكيد مصداقية موقفنا أمام العالم. ويحتاج المرء فقط إلى النظر لموقف العالم المضاد لمصالحنا القومية النابع من الإدعاءات ضد القوات المسلحة الأمريكية في أماكن مثل أبو غريب وحديثة والمحمودية، لإدراك مدى ضرورة وجود القيادة الأخلاقية والسلوك الأخلاقي على جميع المستويات.

وعلينا أن نقوي أهمية السلوك الأخلاقي الصحيح بتشكيلاتنا في كل مناسبة.ونحن حين نقصر في تطبيق معاييرنا الأخلاقية والمعنوية يجب علينا الاعتراف بخطأنا، وبمسئولية الأفراد أيا ما كان موقعهم بالتسلسل القيادي، ثم ننطلق إلى الأمام. ونحن كثيرا ما نقاوم الاعتراف بالأخطاء، وهو ما يؤدي فقط إلى المزيد من معاداة أولئك الذين نعتمد كثيرا على دعمهم لنا. كما يكون أيضا على القادة الحرص على عدم نصب الفخاخ الأخلاقية لمرؤوسيهم بمطالبتهم بالكثير جدا من العمل بواسطة القليل جدا من الإمكانيات -وهو التحذير الذي لم ننتبه له دائما في عملياتنا العسكرية الاخيرة. إن أحد أعظم مميزات القوات المسلحة هو موقفها «استطاعة العمل»، إلا أن ذلك الموقف يمكن أن يصير إلتزاما عندما يدفعنا إلى اتخاذ أقصر الطرق الأخلاقية والمعنوية من أجل إنجاز مهمتنا.

مراجعة المشاركة. إن أحد مجالات تطور الحياة المهنية لضابط القوات المسلحة التي تستحق المراجعة المستمرة هي كيفية معالجتنا لموضوع المشاركة. يتطلب قانون جولد ووتر - نيكولز (1986) من الضابط المؤهل لرتب أعلى أن يتم مهام مشتركة. واستجابة للمشاكل

الخاصة بقدرات تبادل المعلومات التي وجدت أثناء غزو غرناطة، دفع القانون الخدمات بشكل فعال إلى أن تعمل في فرق متكاملة، ومن ثم فحيثما تتواجد قوات أمريكية مشاركة في العمليات العسكرية، فإنها تتكون دائما على وجه التقريب من خدمات متعددة تعمل معا بقيادة مشتركة أو مركبة. إلا أن الذي لم يتبع خطوات هذه الحقيقة، على اية حال، هو كيفية قيامنا بتقبل وتتبع الضباط الذين يخدمون في مواقع تسمح لهم بوضوح بإظهار فهمهم للعمليات المشتركة. وقد أدرك ذلك كل من الكونجرس والبنتاجون، وسوف يؤكد نظام التأهيل المشترك الناجم (JQS) والذي يطبق في الاول من أكتوبر 2007، أننا نميز خبرات المشاركة لدى الضباط. وسوف يعزز نظام التأهيل المشترك الأفكار الأساسية لقانون جولد ووتر - نيكولز.

وربما يكون أهم اعتبارات نظام التأهيل المشترك هو أنه سوف يسمح باحتساب الخبرات المشتركة المكتسبة عند الخدمة في مختلف المناصب غير المشتركة للتأهل المشترك. ويقرر هذا التغير أن الإيقاع السريع لعملياتنا العسكرية حول العالم، وكذلك حقيقة أن الكثير من المناصب، خاصة في البيئات المنتشرة، هي أصلا مشتركة حتى لو لم يتم تفعيلها على هذا النحو في الوثائق الرسمية.

وعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا قائد لواء وجهاز قيادته ولهم كتائب جيش وبحرية ملحقون عليهم مع وجود ضباط حرب إلكترونية من البحرية ومراقبين أماميين من القوات الجوية، فإنهم سوف يحصلون على نقاط تأهيل مشترك في هذه التجربة. وبإدخال النظام الجديد، سوف يتم وضع معايير لتقييم مثل تلك المواقف المشتركة[10]. وسوف يكون من المهم للقادة العسكريين أن يتابعوا هذا البرنامج الجديد. ولضمان ذلك يتم إضافة النقاط للضباط بالشكل الصحيح نحو تاهيلهم المشترك.

وهناك منطقة أخرى تحتاج إلى مراجعة وثيقة وهي كيفية انتقائنا للضباط لوضع التقييم المشترك. فببساطة، في بحثنا عن مشاركة عادلة، لم نقم على الدوام بتعيين الاشخاص المناسبين في الوظائف المناسبة. وقد قمنا بتشكيل مراكز قيادة مشتركة لضمان أن قدرات كل سلاح من الأسلحة هي في أحسن أوضاعها، ولكن باسم المشاركة، فإننا في بعض الأحيان نملأ مناصب جهاز القيادة بمراكز القيادة تلك حسب السلاح، وليس مجموعة المهارات. فهذا هو سبب امكانية اعتبار أن قانون جولد ووتر - نيكولز قد حقق النجاح بينما يبدو أن أداء قواتنا المسلحة، في العديد من التدخلات منذ تم تمرير هذا التشريع، إذا ما كنا أمناء في تقييمنا كان مفككا.

كما يمكن الزعم والادعاء، على سبيل المثال، أن ضابط العمليات أو ضابط الخطط على المستوى الاستراتيجي في حملة يغلب عليها التشكيل الأرضي أو البحري أو الجوي، يجب أن يأتي من السلاح السائد في تلك المعركة المحددة. وفي الوقت الحالي، هذا لا يحدث. ويبدو إن الإنصاف يتطلب أن يأخذ كل سلاح نصيبا عادلا من تلك المناصب الهامة، سواء تم بيان ذلك أو لم يتم، من أجل تاكيد أنه لا يوجد سلاح قد أضير عند التنافس على المناصب المشتركة العليا. وقد يكون للقائد المقاتل الوزن الأكبر عند اختيار ضباط هيئة قيادته الاساسيين، ولكن يبدو أن مناصب معينة بهيئة القيادة تتوجه إلى نفس السلاح في كل دورة من الدورات. إننا يجب أن نكون عالمين بهذا التعاقب الموروث للمناصب الرئيسية ونكون على استعداد لعمل التغييرات اللازمة للتخلص منه.

وهناك عاقبة غير مقصودة لقانون جولد ووتر - نيكولز، ألا وهي فكرة أنه «لا يوجد ما يطلق عليه المغالاة في المشاركة»، وهو ما يدفع القادة في بعض الأحيان إلى وضع بعض الضباط في مناصب ليسوا مؤهلين لها بالشكل الامثل. علينا أن نغير عقلية «تخريم التذاكر» هذه ووضع أفضل المؤهلين في المناصب الحساسة دون النظر إلى الفرع الذي ينتمون إليه بالقوات المسلحة.

النظر إلى المستقبل

لقد تعلم الأمريكيون، وتعلموا جيدا إن مأساة الأسلحة الأمريكية، على أية حال، هي وجود نقص في الحس التاريخي ، فالأمريكيون أحيانا ينسون بنفس سرعة تعلمهم.

-تي آر فيرينباخ[11]

بالرجوع إلى السجل غير المتسق لأمتنا عندما تعيد تنظيم قواتها عقب فترات الأزمات القومية، نجد أن الوقت قد حان لبدء مناقشة كيفية قيام تشكيلات القوات المسلحة والوكالات الكبرى التي نشأت من العراق وافغانستان بالاستعداد لمستقبل خطير. إن تلك ليست تحديات للجيش والقوات المسلحة وحدهما؛ إنها ضرورات قومية علينا التعامل معها لضمان أمننا القومي في المستقبل. وإني آمل أن تسهم الافكار التي نوقشت في هذه المقالة في المناقشة الضرورية التي يكون على جميع مسؤولي الأمن القومي الجادين عقدها الآن بشأن كيفية الاستعداد للمستقبل على أفضل وجه.

وبلا شك، قد يود بعض الناس نسيان نزاعاتنا الأخيرة. وهم يريدون أن نسحب أنفسنا من الخارج على وجه السرعة ولا نعاود أبدا توريط أمتنا في اشتباك معقد آخر. ولسوء الحظ، يمتلئ تاريخ أمتنا بأمثلة وقعنا فيها في نفس الفخ ولم نكن مستعدين في المرة التالية التي تهددت فيها مصالحنا. في واقع الأمر، قد تورطنا في الكثير مما يطلق عليه «حروبا صغيرة» أكثر منها صراعات رئيسية تقليدية. وهناك القليل من المؤشرات التي توحي بأن هذا التوجه سوف يتغير. لذلك ينبغي علينا إعداد قواتنا المسلحة وعناصر قوانا القومية الأخرى للقيام بالنطاق الكامل للعمليات ضد أعداء أثبتوا أنهم يماثلوننا من حيث التكيف بصورة كاملة، بل ويتفوقوا علينا في إستغلال التقنيات الحديثة في بعض الاحيان. إن هذا هو التحدي الأساسي لنا كما نعرف من تجاربنا الأخيرة في زمن الحرب.

في عام 1983، عندما كانت قواتنا المسلحة تمر بفترة إختبار نفس عقب حرب فيتنام، كتب عقيد في القوات الجوية: «لقد قيل أن مارس (إله الحرب) كان إلها قاسيا لا يغفر«. ونحن في القوات المسلحة ليس لدينا ميزة الخيار بين الحروب التي نقاتل بها- وقد مضى عهد الحروب النظيفة «المعلنة« «[12]. في الواقع، إننا في القوات المسلحة ومؤسسات القوى القومية ليس لدينا ميزة اختيار الوقت الذي سوف ندعى فيه والمكان الذي سوف نرسل إليه للدفاع عن مصالح أمتنا أو تعزيزها. غير أنه لدينا، رغم ذلك، الفرصة للمساعدة في تقرير كيف سوف تنظم هياكل أمننا القومي للتعامل مع عالم متزايد الخطورة. ومن المهم الآن أن نعجل بمناقشة كيفية إعداد أنفسنا لهذا المستقبل على أفضل وجه.

ملاحظات

1. جنرال تشارلز سي كرولاك، «العريف الاستراتيجي: القيادة في الحرب الثلاثية،» المارينز، (يناير 1999).

2. العقيد إم إي كروس، «التحول أثناء الحرب،» القوات المشتركة، ربع السنوية 38 (يوليو 2005).

3. ديفيد رود و ديفيدإي ساجر،»كيف تحولت حرب جيدة في أفغانستان إلى حرب سيئة،» نيويورك تايمز، 12 أغسطس 2007، 1.

4. معلومات مجمعة من <www.state.gov> ، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية.

5. تي إكس هاميس، «تطور الجيل الرابع للحرب، ظهور الخامس،» المجلة العسكرية (مايو~يونيو 2007): 14.

6. توماس إل فريدمان، العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين (نيويورك: فارار، ستراوس وجيروكس، 2006).

7. غرباء في العراق وهم أساسا عراقيون محليون تدفع لهم منظمات إخبارية لجمع الأخبار من مواقع بالغة الخطورة للصحفيين الغربيين للتراسل منه دون حماية عسكرية.

8. جنرال روبرت سميث، فائدة القوة: فن الحرب في العالم الحديث (نيويورك: ألفريد إيه نوبف، 2007)، 414.

9. أنظر مارك بيري، شركاء في القيادة: جورج مارشال ودويت أيزنهاور في الحرب والسلام (لندن، إنجلترا: دار بنجوين للنشر، 2007)، صفحة 43، لمناقشة عن كيف فهم الجنرال أيزنهاور والجنرال باتون أهمية الدور الجديد للدبابات في بداية الثلاثينيات، ولكنها أعيقت بواسطة رؤسائهم.

10. لمزيد من المعلومات عن تغيرات النظام، راجع الخطة التطبيقية لنظام التأهيل المشترك بالإدارة المشتركة بالبنتاجون، 30 مارس 2007.

11. تي أر فيرينباخ، هذا النوع من الحروب: دراسة عن عدم الاستعداد (نيويورك: ماكميلان للنشر، 1963)، 303.

12. العقيد كينيت النويك، «الخيار الاستراتيجي وإرادة الأمة، وتجربة فيتنام،» مجلة إير يونيفرستي (يناير-فبراير 1983).

استعادة الأمل
الانتعاش الاقتصادي في العراق يسير قدماً

بول إيه. برينكلي، نائب وكيل وزارة الدفاع لتحول مشروعات الأعمال

في الصورة :فني تأكيد الجودة بالشركة الحكومية للعقاقير و التوريدات الطبية في نناوه في العراق (بواسطة الكاتب)

يحقق مكافحو التمرد أبرز معاني النجاح باكتساب الدعم والتأييد الشعبي والشرعية للحكومة المضيفة، وذلك لا يتجسد بقتل المتمردين. يلعب النظام الأمني دوراً هاماً في تمهيد الساحة لتحقيق تقدماً آخر، ولكن النصر الدائم يأتي من الاقتصاد النشط والمشاركة السياسية واستعادة الأمل.

دليل ميدان الجيش الأمريكي 3-24، مقاومة التمرد[1]

أحد العوامل الهامة في الاستراتيجية المتبعة في مكافحة التمرد والتي أجرت تقدمًا في زيادة الأمن في العراق رغم ظهورها مبكرا هو التخطيط والتطبيق السريع للتنمية الاقتصادية في الوقت الذي يتحسن فيه الأمن. وكما ناقشنا مسألة انتعاش الاقتصاد العراقي في الجزء الأول من هذه السلسلة في «قضية من أجل الأمل» (المجلة العسكرية، عدد يوليو/ أغسطس 2007) فإن التحديات في التأثر بالخبرة الاقتصادية الأمريكية وتطبيقها، والاستثمارات والمحفزات الأخرى لإنعاش الاقتصاد العراقي متعددة وكثيرة؛ تتراوح بين السياسة والاستراتيجيات والتكتيكات.

قبل 1991 كان العراق أكثر الدول العربية اتجاهاً نحو التصنيع وكان يعتمد على أساس قوي من العمليات الصناعية في كل أنحاء القطاعات، كما كان يمتلك أياد عاملة من المدنيين المهرة. ومن 1991 - 2003، كانت الصناعة في العراق مركزة بشدة نحو الانتاج الداخلي للوفاء بمتطلبات الطلب المحلي- حتى أن الأمم المتحدة أصدرت عقوبات عليه تمنعه من تصدير منتجاتا أو تمنعه من الدخول في ارتباطات اقتصادية، رغم الابقاء على الحداثة النسبية لبعض المصانع من خلال الاستثمارات في تحديث المعدات.

Restoring Hope: Economic Revitalization in Iraq Moves Forward

Paul A. Brinkley, Deputy Under Secretary of Defense for Business Transformation

Published originally in the March-April 2008 English Edition.

في أعقاب انهيار النظام في عام 2003، مرت القوة العاملة العراقية بصعوبات اقتصادية هائلة تمثلت في ارتفاع معدل البطالة لدرجة تجاوزت 50 %.2 جميع هذه الظروف ساهمت بشكل مباشر في التعاطف مع المتمردين وتحريك العنف من الناحية الاقتصادية. تأسست قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار في العراق (TFBSO) عام 2006 بواسطة نائب وكيل وزارة الدفاع السيد/ جوردون إنجلاند من أجل إنعاش الاقتصاد الصناعي في العراق. تلى ذلك تقرير عن حالة جهود الإنعاش والمرحلة الجارية للاقتصاد الصناعي في العراق إلى دولة السوق الحر التي تتكامل مع البنى التحتية المالية العالمية وهيكل العرض والتجارة العالمية.

قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار والبعثة الاقتصادية الكلية في العراق:

من وراء كل هدف استراتيجي تسعى قوة المهمة للوصول إليه مبدأ رئيسي مبني على حجم ونطاق انتشار الوجود الأمريكي في العراق. طوال العام الميلادي 2007، استطاع العراق من أن يحقق انتاجا محليا إجماليا يقدر بحوالي 55 مليار دولار أمريكي.3 التكلفة الحالية التي تتكبدها وزارة الدفاع الأمريكية من أجل دعم العمليات في العراق تصل إلى حوالي 10 مليار دولار أمريكي تقريباً في الشهر.4 معظم هذا المبلغ مخصص للحفاظ على وجود هيئة الخدمة العاملة التابعة لنا واستقامة أمور القوة المدنية العاملة. وهذا المبلغ لا يغطي التكلفة المباشرة للعمليات العسكرية فحسب، وإنما كل شيء أيضاً بدءً من السكن والغذاء إلى الأمن على الصعيد المحلي.

وبالنظر إلى كون الانفاق الحكومي الأمريكي سوقا في حد ذاته فقد أدى إلى تدعيم وتعزيز استراتيجية التنمية الاقتصادية لقوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار داخل العراق. كما أن التطبيق الحذر لمثل هذه النفقات مع وضع التنمية الاقتصادية المحلية في عين الاعتبار في الوقت الذي يتعين فيه التأكد من استقامة أحوال قواتنا ودعم وجودها بالاستعانة بأفضل وسائل الدعم الممكنة، فقد عمل على تغيير الطريقة التي تنظر بها وزارة الدفاع الأمريكية للإعمار الاقتصادي تغييراً جذرياً، وقد أدى ذلك إلى وضع طرق جديدة حتى تستقر الأحوال بعد مرحلة الصراع.

لقد تطلبت مرحلة الإعمار الاقتصادي في العراق إلى مفهوم تشغيلي يعتمد على العلاقات البينية بين الوكالات والأجهزة المختلفة التي تعزز وتعمل على تحسين القوة الشاملة للكيانات الحكومية الأمريكية المختلفة داخل العراق. كما أن الإطار العام المبين في الشكل رقم 1 يمثل النموذج التشغيلي بين الأجهزة والوكالات المختلفة التي نشأت من أجل التطوير الاقتصادي في العراق.

وفيما كانت الحدود الخاصة بالنموذج تفتقر إلى التثبيت بشكل متين، فإن هذا الهيكل العام قد أشار إلى التعاون والتكاتف بين الكيانات الأمريكية الحكومية

يشغل بول إيه. برينكلي منصب نائب وكيل وزارة الدفاع لتحويل مشروعات الأعمال. في يونيو 2006 كلفه نائب وكيل وزير الدفاع ليقود قوة المهمة المكلفة بمشروعات الأعمال وعمليات الاستقرار في العراق. يحمل السيد/ برينكلي شهادة البكالوريوس ودرجة الماجستير في الهندسة الصناعية من جامعة تكساس إيه. آند إم.، وقد أكمل الدورة الدراسية اللازمة من أجل التأهل لدرجة الدكتوراه في بحوث العمليات من جامعة ولاية نورث كارولينا. وباعتباره يحمل أربع براءات اختراع أمريكية في النظم والتكنولوجيا الصناعية، فإنه كان يشغل منصب مسؤول تنفيذي رفيع المستوى لدى عدة شركات دولية ناجحة قبيل الانضمام إلى وزارة الدفاع عام 2004.

المشتركة. ومع تحديد هذا الهيكل الأساسي والاتفاق عليه، فإن قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار قامت أيضًا بتحديد مجالات التركيز فيه.

إطار العمل اللازم لاقتصاد صناعي

قامت قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار منذ بدايتها بالعمل في عدة مناطق تركيز واسعة النطاق ينفرد كل منها بفريق عمل مكلف خصيصاً لها يتكون من قادة الأنشطة الاقتصادية والحكومية الأمريكية التي تتطلع بعدة مجالات ومناطق مختلفة داخل الدولة. ولطالما كانت تعمل بالتعاون الوثيق مع القوة متعددة الجنسيات-العراق (IMNF-) وقياداتها الفرعية. وبينما ركز الكثير من المفهوم العام لقوة المهمة على تمكين وميكنة التعاقد المباشر مع أنشطة الأعمال العراقية وإعادة بدء تشغيل المشروعات الضخمة الخاملة التي تمتلكها الدولة والمغلقة منذ عام 2003، أدى هذان المجالان الرئيسيان من مجالات التركيز إلى توسيع نطاق التركيز على التنمية الاقتصادية لكل درجة هامة من درجات الاقتصاد الصناعي المعاصر.

ولابد من أن يتمتع أي اقتصاد صناعي معاصر بالعناصر الرئيسية التالية:

- وجود هيكل اتصالات مُصنّع من الألياف البصرية المزودة بآلية داخلية للاتصال اللاسلكي خاصة بها من أجل تمكين تشغيل الصفقات الآلية بالإضافة إلى آلية اتصال أساسية واسعة النطاق من أجل الحصول على المعلومات من خلال شبكة الانترنت.
- بنية أساسية خاصة بالقطاع المصرفي والنظام المالي تكون قادرة على الإدارة المالية الآلية؛ بدءً من الصفقات المالية الواسعة النطاق بين البنوك وبين بعضها البعض وانطلاقا إلى الصفقات المالية الشخصية.
- عمليات صناعية مباشرة في كل أنحاء القطاعات المحدودة على أنها تتمتع بميزات لا نظير لها لأسباب اقتصادية أو استراتيجية.
- نشاط تنظيمي على صعيد المؤسسات الصغيرة والقطاع الخاص من أجل دفع عجلة التوظيف في المستقبل.
- عمليات استثمار في القطاع الخاص لتشجيع

الشكل رقم 1: نموذج الارتباط بين الوكالات والأجهزة المختلفة

استثمارات خاصة	تسهيل فرص الاستثمار المباشر الخاص السريع من المؤسسات والحقوق والشركات الخاصة.
إقامة الطلب السوقي	إعادة تخصيص الطلب داخل العراق بين المصانع، والتفاوض بشأن اتفاقيات العرض الاقليمي والعالمي والشركات المساهمة.
الخصخصة الصناعية	إعادة تخصيص الطلب داخل العراق بين المصانع، والتفاوض بشأن اتفاقيات العرض الاقليمي والعالمي والشركات المساهمة.
استرجاع السعة الصناعية	إعادة البدء في/ استرجاع الانتاج إلى القاعدة الصناعية العراقية الخاملة.
العقود/ الحافز الاقتصادي المباشر	السياسات، والعمليات، والأنظمة اللازمة لدعم القيادة المشتركة للتقاول في العقود الحكومية الأمريكية المباشرة مع الشركات العراقية الخاصة.
البنوك و الشبكات المالية	بدء تطوير الخدمات المالية في القطاع الخاص النشط والبنية التحتية المصاحبة لها من خلال المتطلبات التعاقدية.
البنية التحتية للاتصالات	البدء في تطوير البنية التحتية اللازمة اللاسلكية والسلكية واللاسلكية.

الشكل رقم 2: نموذج تشغيل قوة العمل

تدفق رأس المال الخاص من أجل مزيد من التحفيز على نمو النشاط الاقتصادي والتجاري.

ولقد تولى النموذج التشغيلي لقوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار جميع هذه العناصر الرئيسية كما هو مبين في الشكل رقم [2].

استعراض أهم مناطق تركيز قوة المهمة

يقدم الانجاز الذي تم والموقف الحالي للعناصر الأساسية للاقتصاد في العراق صورة متفائلة عن المستقبل.

البنية التحتية للإتصالات. من أجل تحقيق انضمام الصناعة العراقية بنجاح إلى الإقتصاد العالمي فإن تكنولوجيا هيكل الاتصال المصنوعة من الألياف البصرية والمزودة بوصلات قوية لبنية تحتية للخطوط السلكية واللاسلكية تعد أمراً في غاية الضرورة. وبالشراكة مع القوة متعددة الجنسيات IMNF-، وقيادة خدمات المعلومات ووكالة خدمات معلومات الدفاع (DISA)، ومستشار السفارة الأمريكية في بغداد للاتصالات السلكية واللاسلكية، قامت قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار ببدء مجموعة من المبادرات من أجل الحث على بناء شبكة البنية التحتية هذه.

وللقيام بتحفيز كل من شركات القطاع العام والخاص على بناء بنية تحتية للاتصالات المصنوعة من الألياف البصرية - الفايبر أوبتيك - في العراق، قامت وزارة الدفاع بتعزيز استهلاكها من نطاق التردد للاتصالات المتبادلة غير المؤمنة. واعتباراً من عام 2007، فإن جميع اتصالات وزارة الدفاع غير المؤمنة تم إرسالها عبر القمر الصناعي - وهي أكثر وسائل الاتصال واسع النطاق تكلفة. ونتيجة للافتقار إلى بنية تحتية أساسية لازمة لشبكة أرضية منخفضة التكلفة، ونتيجة لغياب البدائل، أصبح الوصول لشبكة الانترنت باستخدام القمر الصناعي ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية عالية التكلفة أمراً شائعاً في العراق. وبالاشتراك مع DISA، يجري حالياً اتفاق قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار على التعاقد مع شركات الاتصالات التابعة لكل من القطاع العام والخاص في العراق من أجل شراء نطاق ترددي - تشجيعاً لهذه الشركات في

العراق على استكمال بناء شبكات الاتصال. ومع اكتمال عملية بناء الشبكات الأرضية في كل الأنحاء، تستطيع الأنشطة التجارية التابعة للقطاع الخاص (المصرفية، والمشروعات الصناعية) التحول والانتقال من الاتصالات بالقمر الصناعي إلى هذه الشبكات.

موقف البنية التحتية الخاصة بالاتصالات. ظلت الخطوة الأولى لهذه الجهود الحيوية معنية بإقامة قدرة شبكات الاتصال الفايبر أوبتيك من بغداد من خلال البصرة وحتى مدينة الكويت العاصمة، وبدء الربط بشبكة الانترنت العالمية المركزية. ويستمر العمل بهذا المشروع الذي تم بدءه في شهر يناير 2007، رغم التأخير المستمر الناتج عن وجود قصور في اختبار الدائرة داخل نطاق الوصلة الأولى التي تديرها شركة الاتصالات والبريد العراقية (ITPC)، وهي مؤسسة اتصالات تديرها الحكومة العراقية. وبمجرد أن تصبح هذه الدائرة الأولى نشطة، سيتم استكمال الوصلات المتتالية شمالا عبر الموصل وغرباً عبر القائم، مع تزويدها بوصلات للمراكز الصناعية الرئيسية، بما في ذلك أربيل، والسليمانية، والنجف.

وبينما يتواصل بذل هذه الجهود من أجل التحفيز على استكمال إنشاء وتعمير شبكات أرضية رئيسية، فإن حكومة العراق نفذت عدة مزادات خاصة بالقطاع الخاص من أجل منح رخص شبكات اتصال النظام العالمي للتليفون المحمول GSM على الصعيد المحلي خلال صيف عام 2007. وحققت مزادات تراخيص التليفون المحمول، التي كان من المتوقع أن تدر ما لا يزيد عن 400 مليون دولار أمريكي وهي إجمالي الإيرادات التي تستفيد منها الحكومة العراقية، نجاحاً مالياً مدوياً منقطع النظير بالنسبة للعراق. وقد درت ثلاث رخص إجمالي إيرادات إجمالية تصل إلى 3.6 مليار دولار أمريكي للحكومة العراقية من مستثمرين إقليميين.

ولقد تم ترسية ومنح هذه الرخص ودعم الشبكات داخل العراق. كما جرى تقديم خدمات بيانات التليفون المحمول الحديثة نتيجة للاستثمارات في البنية التحتية الجديدة، وزاد شيوع استخدام التليفون المحمول في العراق بحوالي 50 بالمائة منذ صيف عام 2007، مع ما يزيد عن 12 مليون مشترك يستخدمونه الآن.

الحافز الاقتصادي المباشر من خلال التعاقدات. ودعماً لقائد قيادة المقاولات المشتركة في العراق/ أفغانستان (A/I JCC ، اللواء بالقوات الجوية الأمريكية داريل سكوت.)، قامت قوة المهمة المكلفة بعمل تغييرات على السياسة الخاصة بتوحيد السيطرة التشغيلية على التعاقدات في منطقة العمليات في العراق تحت قيادة A/I JCC، واشتملت هذه التغييرات اختيار نظام لميكنة عمليات التعاقد بطريقة أفادت مشروعات الأعمال العراقية بالإضافة لعناصر القيادة التي تعمل على ضمان حصول الشركات العراقية على حق الوصول إلى عقود وزارة الدفاع. وبالفعل تم اختيار نظام المعلومات الحديث، ونظام مقاولات الطوارئ المشتركة في سبتمبر 2006، والآن تعمل مع ما يزيد على 1000 مستخدم نشط في جميع أوساط المقاولات التابعة لوزارة الدفاع في العراق وأفغانستان. كما أن هذه النظم توفر قاعدة بيانات مركزية للشركات العراقية والأفغانية، ولقدراتها، وللرخص التي حصلت عليها حتى يومنا هذا ولتأدية التعاقد.

موقف الحافز الاقتصادي المباشر من خلال المقاولات. لقد أثبتت فعالية البرنامج "العراقي الأول" A/JCCI (الذي يقرر تحويل كافة عقود وزارة الدفاع إلى الأنشطة الاقتصادية العراقية كلما أمكن ذلك). فخلال الأشهر الثمانية عشر السابقة، قام ما يزيد عن 3.900 شركة عراقية خاصة بالتسجيل واستلام عقود أمريكية بقيمة شهرية تزيد عن 100 مليون دولار أمريكي. تتراوح هذه العقود ما بين عقود إنشاء إلى عقود المواد الخام والخدمات المهنية في مجموعة من القطاعات المختلفة. لقد عمل هذا الحافز الاقتصادي المباشر على توليد ما يزيد على 100.000 وظيفة عراقية

في كل أنحاء الدولة. الشكل رقم 3 يقدم تمثيلاً رسومياً عن ثمن هذا العقد الممنوح منذ أن تم التفكير في البرنامج العراقي الأول وبدءه في خريف عام 2006.

البنية التحتية المالية والمصارف الخاصة. لقد ظل العنصر الرئيسي في تطوير اقتصاد حديث ومعاصر في العراق هو غياب قطاع مصرفي معاصر يخضع للوائح وتنظيمات جيدة. قبل عام 2003 سيطرت على قطاع المصارف العراقية بضع المؤسسات المالية الحكومية الضخمة. وقد أغلقت هذه المؤسسات التدفقات المالية الدولية نتيجة للعقوبات التي فرضتها عليها الأمم المتحدة. ورغم المفاوضات التي عقدت منذ 2003 حول تسويات الدين مع الدول الدائنة، فإن هذه البنوك الضخمة التابعة للحكومة لا تزال تقليدية غير حديثة حيث أن ميكنتها وتوصيلها ببعضها البعض مع الشبكات المالية العالمية كان قادرا على أن يمكن الأمم الدائنة من الاستيلاء على أصولها.

ورغم ذلك فقد قام عدد كبير من المصرف الخاصة في العراق بفتح فروع جديدة خلال السنوات السابقة. ويتمتع عدد كبير منها اليوم بوصلات للشبكات المالية العالمية من خلال قمر صناعي مثبت أعلى السطح يساعد على إجراء تحويلات بنكية إلكترونية للأموال (EFT) (أنظر الشكل رقم 4). كما أن مد وتوسيع هذه المؤسسات المالية الخاصة التي تقوم على التحويلات البنكية الإلكترونية للأموال EFT يعد أمراً في غاية الحيوية من ناحية العمل على إثارة وتحفيز التنمية الاقتصادية المستمرة ونقل العراق من مجتمع يعتمد على النقد إلى اقتصاد معاصر.

موقف البنية التحتية المالية والمصارف الخاصة. وبالاشتراك والعمل بصورة مباشرة مع وزارة الخزانة الأمريكية وA/I JCC، قامت قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار ببدء محاولة في خريف عام 2007 لتحفيز وتطوير قطاع المصارف الخاصة في العراق. وشملت هذه الجهود بناء اتحاد المصارف الخاصة في العراق. واحداً من أهداف هذا الاتحاد هو إقامة بنية تحتية مالية خاصة مشتركة مركزية من أجل العمل وبكفاءة على إجراء عمليات السداد والتحويلات المالية.

ولقد تم تحديد نموذج التشغيل من أجل هذه الخدمة المشتركة كما وافق عليها اتحاد المصارف الخاصة في يناير 2008. والهدف التالي الذي يحتل أهمية كبرى هو إنشاء هيئة تنظيمية لتنسيق العمليات والصفقات المالية المختلفة، وجمعية المدفوعات العراقية لتكون مسئولة أمام البنك المركزي العراقي عن أي خطأ. ومن المخطط أن يتم إنشاء هذه الهيئة في صيف عام 2008.

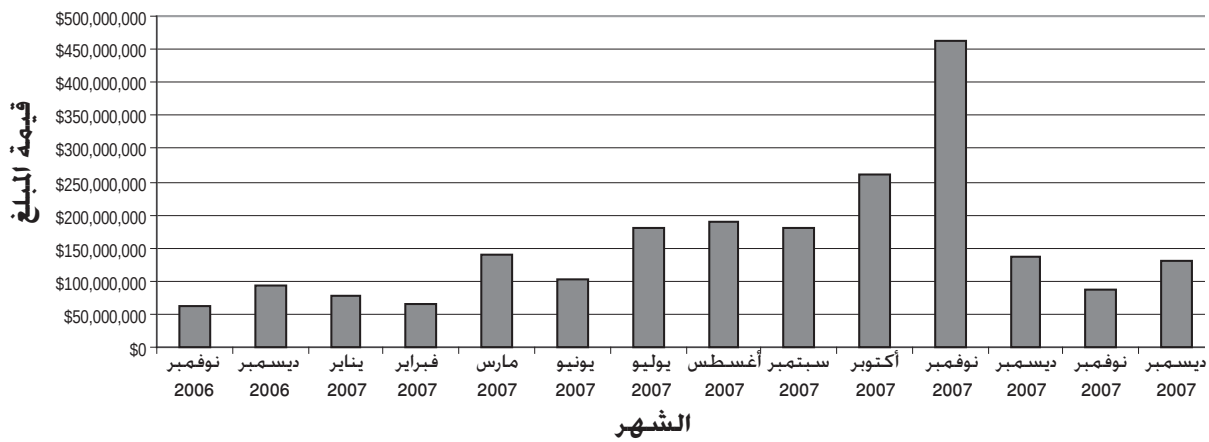

ملاحظة: أن القمة في شهر سبتمبر والانخفاض الذي وقع في شهر أكتوبر وتلاه أيضاً في شهر نوفمبر يتفق مع نمط الانفاق الذي يحدث في نهاية السنة المالية بالنسبة لترسية العقود.

الشكل رقم 3: أثر المقاولات على الدولة المضيفة

ومن أجل القيام بتحفيز الرسملة السريعة بشكل مباشر وتوسيع دور المصارف الخاصة، وللعمل أيضًا على تحفيز التحول من اقتصاد يقوم على النقد وحده إلى التحويلات المالية الإلكترونية EFT وإدارة تقوم على ذلك، تم اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل العمل للمرة الثانية على رفع الإنفاق الخاص بوزارة الدفاع كحافز سوقي. وفي ظل سياسة سرى مفعولها شهر نوفمبر 2007، وكخطوة تالية في البرنامج العراقي الأول، تتلقى الأنشطة الاقتصادية في العراق الآن عقوداً أمريكية جديدة تمكن فتح حسابات لدى البنوك الخاصة التي تعمل بنظام EFT، والتي تستمد منها جميع مدفوعات وزارة الدفاع. ولقد كان أثر هذه المتطلبات مباشرا وقابلا للقياس على النحو المبين في الشكل رقم 5.

وكما يوضح الشكل فإنه بحلول شهر يناير 2008، كان قد تم توصيل ما يقارب الـ60 بالمائة من المدفوعات إلى الشركات العراقية بصورة الكترونية بدلا من المدفوعات النقدية المباشرة.

تشمل مزايا هذه المرحلة الانتقالية انخفاض تكلفة التسديد وتحسين كفاءة وزارة

الشكل رقم 4: التوزيع الجغرافي لفروع المصارف الخاصة والقدرات الخاصة بالتحويلات المالية إلكترونياً.

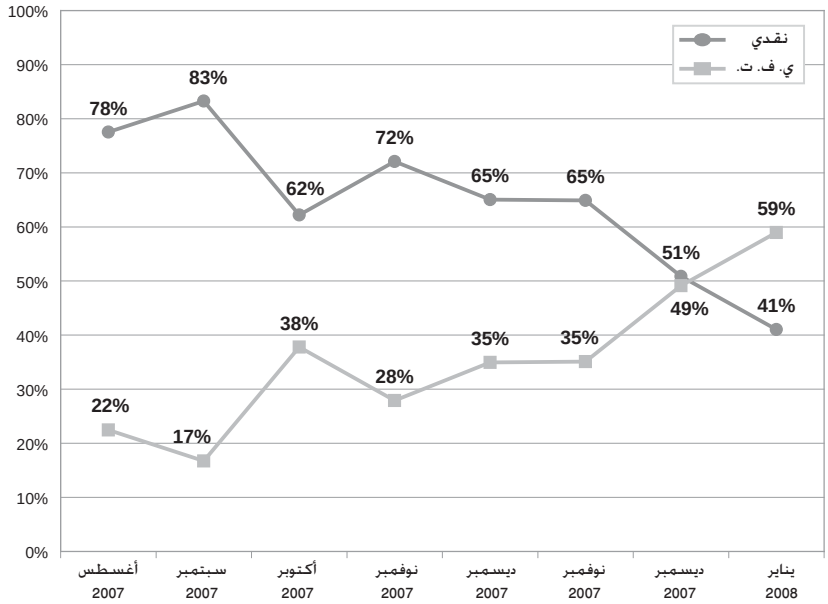

الشكل رقم 5: معدل تبني نظام التحويلات النقدية الكترونيا

الدفاع، ونقل ما يزيد على 3.000 شركة عراقية خاصة إلى ممارسات بنكية معاصرة، وإلغاء عمليات التسديد القائمة على النقد والمخاطر المصاحبة لهذه الطريقة من فساد ورشوة وعمليات سرقة عنيفة. ويسمح ذلك بتسديد ما يزيد على 100 مليون دولار أمريكي في الشهر في العقود التابعة لوزارة الدفاع بصورة إلكترونية. وهذا التدفق النقدي عن طريق المصارف الخاصة يعمل على تحسين رسملتها، ويمكن هذه المؤسسات المالية الهامة من بدء عمليات الاستثمار الخاصة بها على المستوى المحلي والعمل على تحفيز النمو الاقتصادي.

الانتعاش الصناعي. وعلى النحو المبين تفصيلاً في «سبب للأمل»، فقد كانت نقطة إعادة بدء القاعدة الصناعية العراقية من النواحي الرئيسية المؤكد عليها من قبل قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار. وفي حين كانت هذه القاعدة خاملة على نطاق واسع أو تقوم باستثمار نسبة صغيرة من طاقتها منذ عام 2003، فقد قامت قوة المهمة بتخصيص فريق من الخبراء في إدارة النشاط الاقتصادي ومحاسبين ومستشارين لتقييم عدة مواقع صناعية رئيسية كبرى في كل أنحاء البلاد على النحو المبين بالشكل رقم 6.

لقد عانت محاولة البدء من جديد في بادئ الأمر في غياب الأموال المخصصة للاستثمارات ذات الرأسمال الصغير في قطاع قطع الغيار أو التدريب أو أي متطلبات أخرى لازمة لتمكين الانتاج في المصانع التي كانت تعاني من الخمول لسنوات عدة. وفيما بين نوفمبر 2006 وسبتمبر 2007، أعيد تشغيل 17 مصنعاً يغطي عدداً من القطاعات الصناعية المختلفة في العراق. ولقد أعيد تشغيل هذه الأنشطة التشغيلية عن طريق تنفيذ مباشر للطلب من خلال عقود أمريكية أو عقود حكومية عراقية للبضائع والسلع أوللخدمات، أو من خلال ارتباطات مباشرة بمصادر الطلب داخل العراق. كما أن ضخ 50 مليون دولار أمريكي خصصها الكونجرس خلال صيف عام 2007 ساعد على الإسراع بتنشيط القطاع الصناعي بشكل جوهري - ليساعد قوة المهمة بالتالي على بدء 48 مشروع في 30 مصنع إضافي أو في خطوط الانتاج في كل أنحاء البلاد.

موقف الإنتعاش الصناعي. نتيجة لهذه الجهود، لقد بدأت قوة المهمة عمليات التشغيل وقامت بزيادة عمليات الانتاج بصورة فعلية في 29 مصنع في كل أنحاء العراق اعتباراً من تاريخ نشر هذه المقال، وذلك بمشروعات تحت الإنشاء في 18 موقع إضافي. ونتج ما يزيد عن 10.000 وظيفة دائمة من إعادة التشغيل هذه، والتي أيضاً أدت إلى توليد نشاط اقتصادي ثانوي وثلاثي وفرص عمل على المستوى المحلي - وبالتالي ساعد ذلك على تحفيز الموردين المحليين ومزودي الخدمة وأنشطة الأعمال الأخرى.

لقد عملت قوة المهمة، أينما أمكن لها، على ربط المصانع التي ارتبطت في عمل مشترك في صفقات تجارية. وعلى النحو المبين في «سبب للأمل»، فإن هذه العلاقات التجارية بين العراقيين كانت بمثابة عامل لدعم الاستقرار بالمجتمع العراقي. في ذات الوقت الذي تمت فيه الاستثمارات اللازمة في المواد الخام أو الميكنة أو السلع أو الخدمات الأخرى من أجل تمكين هذه المصانع من بدء العمل والتشغيل من جديد، فقد عملت قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار على الإمداد بهذه السلع والخدمات إلى المصانع العراقية متى أمكن لها. هذا الإمداد يساعد على ربط عملية الانتعاش الصناعي بالهدف الملح للمصالحة السياسية.

لقد واصلت قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار العمل على مساعدة العراق في بناء علاقات شراكة صناعية مع عدد من الشركات الدولية. وأحدث مثال على هذا الارتباط أوضحته الشركة الزراعية الدولية، كيس نيوهولاند كوربوريشين، التي تعاونت مع قوة المهمة على إعادة تشغيل عمليات تصنيع الجرارات في مصنع معطل في منطقة بابل.[5]

الخصخصة الصناعية وأنشطة المقاولات. الهدف طويل الأمد لجهود قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار الاقتصادية في العراق يديم التحول العراقي نحو اقتصاد السوق الحر النشط الذي يرتبط وبصورة ليس لها مثيل بالأسواق العالمية. ولقد كان الهدف الأول لقوة المهمة هو إعادة تشغيل المصانع الحكومية الكبرى المعطلة، واستعادة عمليات التوظيف وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي. وبالعمل دعماً لوزارة الصناعة والمعادن العراقية، فإن الخطوة التالية هي جذب المستثمرين بالقطاع الخاص إلى تقديم عروضهم للشركات المساهمة أو الاستثمارات المباشرة في المشروعات التشغيلية التابعة للدولة. ومثل هذه الطلبات ما هي إلا خطوات أولية نحو نشاط خصخصة كامل على المدى الطويل لهذه المشروعات.

ويعد هذا المنهج الانتقالي ملائما لنماذج التحول الاقتصادي التي تم تطبيقها بنجاح في الاقتصاديات السابقة الانجاز، لاسيما في شرق آسيا. وباعتبارها طريقة لتقديم الاستثمارات الأجنبية والخبرة من مشروعات الأعمال الدولية، فإن هذا المنهج يتجنب عمليات تشريد القوة العاملة الماهرة، ويعمل على تقويض التعاطف مع المتمردين. بالنسبة لجهود التطوير الاقتصادي في مرحلة ما بعد الصراع في اقتصاد صناعي مثل اقتصاد العراق، والذي تنتهز فيه الشبكات الإرهابية حالة الركود الاقتصادي على المستوى المحلي من أجل توليد الدعم، فإن هذا المنهج الانتقالي يعمل أيضاً على تقليل التهديد الموجه إلى رجالنا ونسائنا العسكريين.

الخصخصة الصناعية وموقف المقاولات. في شهر فبراير 2007، قامت وزارة الصناعة والمعادن بإصدار طلب عام للمستثمرين في 13 مصنع من المصانع التابعة للدولة في قطاعات تتراوح من قطاعات عاملة في مواد الإنشاء إلى قطاعات معالجة المعادن والعمليات الصناعية. ولقد قدم كل من المحاسبين والمستشارين القانونيين لقوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار دعماً مباشراً إلى وزارة الصناعة من أجل وضع رأي مالي وعمليات تقييم قابلة للمراجعة وتتسم بالشفافية. ولقد دعمت بنشاط كل مرحلة من مراحل استعراض العروض المقدمة.

في 10 يناير 2008، أعلنت حكومة العراق عن عمليات الترسية الأولى للشركات المساهمة في ثلاثة اتحادات مالية عراقية-أوروبية لمصانع ضخمة لتصنيع الأسمنت في المثنى والقائم وكركوك. وبتحقيق كل متوسط يزيد عن 100 مليون دولار أمريكي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، تحول هذه العروض الإدارة التشغيلية لكل مصنع من مصانع الأسمنت إلى مجموعة من المستثمرين في الوقت الذي يحتفظون به بملكية المصانع، وبالتالي يعملون على زيادة مستويات المتوسط الحالي بحوالي 250.000 طن من الأسمنت في العام إلى متوسط 1.8 مليون طن في العام، وعلى تلقي النسبة العظمى من الأرباح في فترة 15عام. ومن ثم يتم توليد ما يزيد على 5000 فرصة عمل بموجب شروط هذه الصفقات المقترحة.

وبالنظر إلى البيئة الأمنية التي تحدت العراق خلال الأربعة أعوام الماضية، فإن الشركات المساهمة الأولى تمثل أهم الشركات المطلوبة، والتي تحقق أرباحاً عالية، ونموذج أعمال لكل مستثمر وللحكومة العراقية. تتمتع حكومة العراق بخبرة على مستوى عالمي في تشغيل المصانع، حيث أن كل اتحاد يشمل مصنع أسمنت دولي، بينما يستفيد المستثمر بفضل حصة الحكومة من الأمن والتطوير في المنطقة المحيطة خلال فترة التعاقد.

وجميع هذه الاتفاقيات الأولية، في إطار المفاوضات الحكومية النهائية في وقت نشر هذا المقال، إنما تمثل تقدماً عظيماً للحكومة العراقية ولقوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار نظراً للجهود العظيمة التي قاما بها في دعم انتعاش الصناعة

العراقية كخطوة أولية في تطوير القطاع الخاص في العراق. إن فكرة ضخ مئات ملايين من الدولارات بشكل رؤوس أموال أجنبية خاصة إلى أماكن مثل المثنى والقائم وكركوك لم تبدو ممكنة حتى السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك حتى اليوم، وبفضل التحسينات التي حدثت على الصعيد الأمني في كل أنحاء البلاد تحت قيادة القوة متعددة الجنسيات-1، فإن الاستثمارات الأجنبية بدأت في أخذ موقعها. وتأمل قوة المهمة أن تكون هناك إعلانات إضافية عن مشروعات للشراكة وعن شركات صناعية جديدة خلال الأشهر القادمة - وهناك علامات أخرى إضافية تشير إلى فرص السلام في العراق مع تحسن الوضع الأمني.

الاستثمار الخاص. في سبتمبر 2007، وبعد جلسات الاستماع التي تمت بالكونجرس الأمريكي والتي أدلى فيها جنرال دافيد بيترايوس، قائد القوات المتعددة الجنسية في العراق والسفير ريان كوكر، سفير الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، برأيهما عن موقف الوضع الأمني في أعقاب مرحلة الثورة العارمة التي انتابت العراق بعد

1. الشركة الحكومية للصناعات الميكانيكية (SCMI)، الاسكندرية.
2. الشركة الحكومية لصناعة السيارات (SCAI)، الاسكندرية.
3. الشركة الحكومية العراقية للاسمنت، الفلوجة.
4. شركة الجبس العراقية المتحدة، الفلوجة.
5. الشركة الحكومية لصناعة الزجاج والسيراميك - الزجاج المسطح، الرمادي.
6. الشركة الحكومية لصناعة الزجاج والسيراميك - الأواني الزجاجية للمستهلك، الرمادي.
7. الشركة الحكومية لصناعة الزجاج والسيراميك - البلاط السيراميك، الرمادي.
8. الشركة الحكومية لصناعة الزجاج والسيراميك - تركيبات سيراميك، الرمادي.
9. شركة الصمود الحكومية - الهياكل الفولاذية، تاجي.
10. شركة الصمود الحكومية - مسابك، تاجي.
11. شركة نصر الحكومية للصناعات الميكانيكية - القاطرات، تاجي.
12. شركة نصر الحكومية للصناعات الميكانيكية - المسابك، تاجي.
13. شركة نصر الحكومية للصناعات الميكانيكية - محل بيع الآلات، تاجي.
14. شركة اسمنت الشمال الحكومية - باضوش، الموصل.
15. الشركة الحكومية لصناعة الأدوية والعقاقير- نينوى، الموصل.
16. الشركة الحكومية لأسمنت الشمال - سنجار، سنجار.
17. الشركة العراقية الحكومية لصناعة الأسمنت، القائم.
18. الشركة الحكومية لصناعة الفوسفات، القائم.
19. شركة ديالى الحكومية للصناعات الكهربائية - المحولات، بعقوبة.
20. شركة ديالى الحكومية للصناعات الكهربائية - عدادات كهرباء، بعقوبة.
21. شركة ديالى الحكومية للصناعات الكهربائية - الكوابل البصرية، بعقوبة.
22. الشركة الحكومية لصناعة الأسمدة والمخصبات - الشمال، بيجي.
23. الشركة الحكومية لصناعة الملبوسات الجاهزة والمفصلة، النجف.
24. الشركة الحكومية لصناعة المطاط، النجف.
25. الشركة الحكومية لصناعة النسيج - الحلة، الحلة.
26. الشركة الحكومية للصناعات القطنية، بغداد.
27. الشركة الحكومية للصناعات الجلدية، بغداد.
28. شركة الفرات للكيمياويات، الهندية.
29. شركة ذات الصواري الحكومية للصناعات الكيمياوية - PVA، تاجي.
30. شركة ذات الصواري الحكومية للصناعات الكيمياوية - الراتينج، تاجي.
31. الشركة الحكومية للأدوية والعقاقير - سامراء
32. الشركة الحكومية للصناعات البتروكيمياوية، البصرة.
33. الشركة الحكومية للأسمدة - الجنوب، البصرة.
34. مصنع حرير لتصنيع معجون الطماطم والفواكه، حرير
35. الشركة الحكومية للصناعات الانشائية - الأعمدة الخرسانية، الموصل.
36. الشركة الحكومية للصناعات الهندسية الثقيلة (HEESCO) الدورة.
37. الشركة الحكومية للسجاد المنسوج يدويا، بغداد.
38. الشركة الحكومية للصناعات الورقية، البصرة.
39. الشركة أور الحكومية للصناعة الهندسية، طليل.
40. الشركة الشمالية لصناعة الأثاث، نينوى.
41. معمل بغداد للأثاث، بغداد.
42. الشركة الحكومية للصناعات القطنية، بغداد.
43. الشركة الحكومية للصناعات الكهربائية (SCEI)، بغداد.
44. الشركة الحكومية لصناعة الزيوت النباتية، بغداد.
45. شركة المنصور الحكومية، بغداد.
46. الشركة الحكومية للتبغ والسجائر، بغداد.
47. شركة بغداد للكهرباء، بغداد.
48. الشركة الحكومية لصناعة البطاريات، بغداد.
49. الشركة الحكومية للانشاء والتعمير - تقطيع الحجارة، بغداد.
50. الشركة الحكومية للصناعات الصوفية، بغداد.
51. الشركة الحكومية لصناعة منتجات الألبان، بغداد.
52. شركة الفرات الحكومية - المطهرات، الهندية.
53. الشركة الحكومية لصناعة الانشاء والتعمير- تقطيع الرخام، أربيل.
54. الشركة الحكومية الجنوبية لصناعا الاسمنت - السدة، سدة الهندية.
55. شركة كاني للتعليب، كاني.
56. الشركة الكردية لصناعة المنسوجات، أربيل
57. المذابح الحكومية، بغداد.
58. شركة السليمانية للملبوسات، السليمانية.
59. مصنع UB Group لصناعة الطابوق، دهوك.
60. شركة الموصل للملبوسات الجاهزة، الموصل.
61. شركة الأهرام لتصنيع المواد الغذائية، دهوك.
62. المصنع الوطني لتصنيع المعادن والدراجات، المحمودية.
63. شركة المحمودية لصناعة الملابس الجاهزة (RMC Company).
64. شركة بسكويت الحمراء، المحمودية.
65. مصنع السليمانية لتصنيع الأغذية، السليمانية.
66. الشركة الحكومية لصناعة الورق، تاجي.
67. مصنع البان دهوك، دهوك.
68. مصنع اللقاء لتصنيع المعادن.
69. مصنع الشهيد للنحاس.
70. دقيق تكريت
71. أثاث تاجي.
72. شركة العز للصناعات الالكترونية (مصنعين)
73. الشركة الحكومية للصناعات المطاطية، إطارات الديوانية.

اتجاه السهم يعني ان المشاريع بين قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار في العراق وقيادة قوات التحالف باشرت اعمالها والنجمة او السهم يعني الزيادة في السكان و مجال التوظيف الناتجة عن هذا الجهد المشترك.

الشكل رقم 6: تقييم الضرائب والتأثير للمصانع العراقية.

المنطقة الجغرافية	المجالات ذات الاهتمام الأول لدى المستثمر
بغداد - المنطقة الدولية، أبونواس، شارع حيفا	إنشاء وإدارة الفنادق والمكاتب وقطاع التجزئة وخدمات الأغذية ومعالجة الأغذية وخدمات الإعمار.
مطار بغداد	الفنادق والمكاتب وقطاع التجزئة وخدمات الاجتماعات والندوات والمؤتمرات.
الإسكندرية	المجمع الصناعي والتصنيع والصيانة.
النجف	الفنادق والبنية التحتية السياحية والخدمات.
كربلاء	الفنادق والبنية التحتية للسياحة والخدمات الزراعية والنشاط الزراعي.
البصرة (بما في ذلك المطار)	الفنادق والمكاتب والتجزئة والخدمات المهنية وقطاع البتروكيماويات وخدمات الدعم.
إقليم كردستان	جاري ضخ الاستثمارات على نطاق واسع في كل القطاعات الصناعية وظهور اقتصاد سوقي قوي.

الشكل رقم 7: مجالات وفرص ذات الأولوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

الاحتلال، فقد كان هناك اهتمام كبير من المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالاستثمار في العراق.

وهذا الاهتمام لم يكن في الحسبان على الاطلاق، لقد أكدت قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار على أهمية الاستثمارات الأجنبية ووجود المؤسسات العالمية في العراق منذ بدء جهودها، وزيادة الدعم من المؤسسات، بما في ذلك غرفة التجارة الأمريكية ومجلس أعمال الدفاع التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، من أجل الحض على الارتباط مع قطاع الأعمال دعماً للتطوير الاقتصادي في العراق. وجاءت هذه الجهود في التعاون الاقتصادي والتجاري مع وجود دفعة أولية قوية، ولكن الاهتمام الجديد بين الشركات الأمريكية ضاق كثيراً في أواخر ربيع عام 2007. والأسباب التي استشهدنا بها ذلك الوقت كانت تتعلق بالانهيار في الرأي العام الأمريكي بشأن المهمة في العراق. خفضت قوة المهمة جهودها من أجل جذب الأنشطة الأمريكية إلى العراق كنتيجة لهذا الهبوط الحاد في الاهتمام. ومع ذلك فحتى يومنا هذا 15 من أصل 29 شركة أمريكية ودولية قامت قوة المهمة باستضافتها في العراق خلال فصلي الشتاء والربيع من عام 2007 قد مضت قدماً في عقد معاملات تجارية واقتصادية أو قدمت عروضاً للقيام بأعمال وأنشطة جديدة تخضع في وقتنا الحالي للدراسة والتحليل.

إن ظهورالاهتمام في العراق بين المستثمرين بعد سبتمبر تبدو وأنها قد جاءت نتيجة تنامي الإحساس بأنه قد لا يكون هناك انخفاض حاد ومفاجئ أو اختفاء للوجود الأمريكي، وأن استراتيجية التوافد كانت تحمل علامات تقدم على الصعيد الأمني. بدأ المستثمرون في السعي للحصول على المعلومات اللازمة حول مجالات الأمن المتعددة للدولة والتي كانت جاهزة لتطوير مشاريع الأعمال الجديدة.

وهناك إحساس متنامي بين المستثمرين بأن العراق لديه فرصة كبيرة لتحقيق رخاء عظيم، ليس فقط باعتباره دولة منتجة للنفط، ولكن نظراً لامتلاكه أيضاً على اقتصاد متنوع ومختلط يقع في بقعة استراتيجية من العالم، بينما يدور الجدل حول الهيكل القانوني

اللازم لتطوير قطاع الهيدروكربون العراقي المشارك في الإيرادات المصاحبة لذلك بين الفصائل والقبائل والأقاليم المختلفة. هناك فرصة كبيرة بالنسبة للمستثمرين الذين يسعون لدخول كافة الصناعات الأخرى منذ بداياتها - وهي النقطة التي تؤدي إلى الحصول على عوائد مالية ضخمة في أي إقليم نامي تقوم فيها استثمارات ابتدائية ولمقابلة هذا الاهتمام، فإن قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار أقامت فريق استثمار أجنبي مباشر في أكتوبر 2007. هذه المجموعة التي تشتمل على مجموعة من الخبراء المهنيين الممارسين لأعمال الصيرفة الاستثمارية تسهل عمليات الارتباط الخاصة بالمستثمرين الأجانب في العراق بتحديد الفرص اللازمة للدخول في مجالات جديدة مباشرة للشراكة مع الحكومة العراقية. عادة ما يتوجه الاهتمام الأولي الرئيسي لدى المستثمرين إلى عمليات الإنشاء الجديدة، لاسيما الفنادق وقطاعات التجزئة والأدوار الإدارية وإدارة الممتلكات والعقارات. ونتيجة للافتقار إلى أنشطة التنمية العقارية في العراق طيلة الثمانية عشر عاماً الماضية، فهناك حاجة ملحة للتطوير والتنمية في قطاع الفنادق والمكاتب الإدارية توقعاً للتوسع على الصعيد الاقتصادي بمجرد ارتباط شركات النفط في شراكات عمل في العراق خلال السنوات القادمة.

وتشمل مناطق التركيز الأولية مناطق جغرافية وفرص استثمار أخرى مصاحبة لها على النحو المبين بالشكل رقم 7. وتم اختيار هذه المناطق بناءً على الموقف الأمني لها في الوقت الحالي، بالإضافة إلى المدخلات المباشرة من الحكومة العراقية على الصعيد المحلي والإقليمي.

موقف الاستثمار الخاص. لقد قامت قوة المهمة بالفعل بتسهيل أي عرض في مرحلة الاستعراض والمفاوضات مع الحكومة العراقية من أجل إنشاء أي فندق جديد وعلى مستوى دولي مزود بمساحات للتجزئة في المنطقة الدولية. ويجري حالياً استعراض بعض الطلبات والعروض الاستثمارية الإضافية لإنشاء فندق ومكتب في بغداد والبصرة بالإضافة إلى عمليات معالجة الغذاء والخدمات الخاصة بالغذاء وإنشاء منشآت صناعية جديدة. وبافتراض المحافظة على التحسن الذي تم إنجازه على الصعيد الأمني وتم توسيعه خلال الأشهر القادمة، فهناك سبب يدعي للتفاؤل بأن الاستثمار المباشر سوف يزيد وأن فرصاً كثيرة ستتوفر في المستقبل القريب لعمليات التطوير والتنمية في مجال العقارات. كما سيتم تمويل الفرص الاقتصادية والتجارية المختلفة بواسطة القطاع الخاص.

التوصيات السابقة والموقف الحالي

في التقرير السابق عن «سبب للأمل»، تم استخلاص ثلاث توصيات محددة فيما يتعلق بانتعاش الاقتصاد العراقي؛ أحدها هو توازي عمليات التنمية الاقتصادية مع جهود الإصلاح السياسي، وقد وصف مسبقاً ويستمر العمل به حاليا كجزء من الاستراتيجية العامة لقوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار في العراق.

ركزت التوصية الثانية على الحاجة إلى تعريفة دولية موحدة وسياسات تجارية واحدة بالنسبة للعراق؛ فمنذ عام 2003، تم تعليق جميع التعريفات المفروضة على البضائع والسلع الواردة للبلاد مؤقتاً - وهذه بالضرورة تجعل العراق سوقا حرا ومفتوحا بالكامل لجميع السلع الدولية. وهذا الموقف لا يبدو جيداً، لاسيما بالنسبة للصناعات مثل القطاع الزراعي وتصنيع الأغذية التي تظل في حالة محبطة. اعتباراً من تاريخ تحرير هذا التقرير، فإن تعليق جميع التعريفات يظل كما هو.

ولقد شملت التوصية الأخيرة استعادة الأرصدة البنكية الخاصة بالمصانع التابعة للحكومة العراقية والتي تم مصادرتها في عام 2003. إن إلغاء الأرصدة كان خطوة رئيسية في غلق المصانع التابعة للدولة، بينما

أنكرت ضرورة وجود رأس المال العامل اللازم لشراء المواد الخام وعمل الصيانة الواجبة والخدمات المختلفة وشراء المعدات والأجهزة الجديدة. أخذت قوة المهمة هذه التوصية قدماً في شراكة مع الحكومة العراقية، ثم علمت أن الإجراءات اللازمة لاسترجاع الأرصدة المصرفية قد تصبح بطيئة للغاية، بالنظر إلى السرعة التي تحاول جهود الانتعاش الصناعي تحقيقها.

وبدلا من استرجاع الحسابات البنكية، فإن وزارة المالية قد قامت بتطبيق استراتيجية بديلة لتخصيص ميزانية الحكومة العراقية على وزارة الصناعة والمعادن العراقية من أجل غرض محدد في رسملة المعامل والوحدات الصناعية الخاملة. ولقد تم وضع ميزانية بأربعمائة مليون دولار أمريكي خلال العام 2008 خصصت لوزارة الصناعة والمعادن العراقية، والتي تتجاوز بكثير القيمة التقريبية للأرصدة البنكية التي تم مصادرتها خلال عام 2003. وتعمل وزارة الصناعة والمعادن العراقية حالياً مع قوة المهمة على تعظيم المنتوج الصافي لتلك الميزانية. من أجل تبيين أهمية هذا القرار من جانب الحكومة العراقية، فإن إجمالي الميزانية الرأسمالية خلال عام 2007 لوزارة الصناعة والمعادن العراقية قارب نحو 30 مليون دولار أمريكي.

الخطوات التالية

أصبحت منطقتي التركيز الأولي لقوة المهمة، وهما الدعم اللازم في مجال المقاولات والانتعاش الصناعي، أهدافاً للاتجاه الاستراتيجي الجديد في الوقت الحالي، وصممت من أجل العمل بتعزيز عجلة النمو بسرعة في مشروعات الأعمال الخاصة وقدرة المشروعات الصناعية الضخمة على تكييف عملياتها دعماً لأهداف التنمية الاقتصادية العراقية الشاملة.

في مجال المقاولات والحافز الاقتصادي المباشر، فإن الخطوة التالية هي فرصة قائمة في مجال المعلومات التي تجمعها A/JCCI عن مشروعات الأعمال العراقية. ويمكن التذكير بأن ما يزيد عن 3.900 نشاط عراقي خاص تم تسجيله قد تلقى عقوداً مقابل السلع أو الخدمات، وحصل على تصنيف خاص بأدائه في التوريد إلى وزارة الدفاع. وأصبح لدى نظام مقاولات الطوارئ المشتركة الآن بيانات 18 شهر، تمثل ما يزيد عن مليار دولار أمريكي في أعمال المقاولات بالنسبة لهذه الشركات. وتمثل قاعدة البيانات ثروة هائلة من المعلومات المفيدة في تنمية الأعمال المستقبلية في العراق. ومع دعم الاستشارات العامة لوزارة الدفاع الأمريكية ورأي المؤسسات الدولية وحكومة العراق، تعمل قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار في الوقت الحالي على تحديد الآليات الملائمة من أجل تمكين مستثمري القطاع الخاص على الاستثمار في هذه الشركات العراقية. وتعتقد قوة المهمة أيضاً أن هذه الشركات التي يتراوح معظمها ما بين مؤسسات صغيرة إلى متوسطة الحجم قد تشكل في نهاية الأمر العمود الفقري لواحد أو أكثر من صناديق التنمية العراقية، والتي تمكن بدورها الأفراد من الاستثمار في العراق مستقبلا. وهذا بدوره قد يوفر مصدرا لرأس المال للمقاولين العراقيين، وبالتالي يساعد على الإسراع بحركة التنمية والمزايا الاقتصادية الضخمة المصاحبة لها.

في مجال الانتعاش الصناعي، فإن قوة العمل تقوم بتطبيق الممارسات الإدارية الهامة الخاصة في مجال الاستثمار النموذجي على إجراءات تخصيص وتوزيع الأموال الجديدة على المصانع العراقية المعطلة أو التي لا تتمتع بمعدل إنتاج معقول. ولقد صدرت التعليمات اللازمة لمدراء المصانع الفردية في الاعداد لخطط الأعمال واستراتيجيات التسويق وخطط الاستثمار الرأسمالية. وللحصول على تمويل جديد فإن هذه المصانع لابد وأن تقوم بتقديم خططها واستراتيجياتها من أجل المراجعة. ويتم الاستعانة بالأوراق المقدمة مع المتطلبات التي

يطلبها القائد من أجل إعادة التوظيف والاستقرار في كل منطقة من مناطق العمليات داخل العراق، وبناء على هذه المعايير الموحدة، يتم منح التمويل اللازم. وتظل الإجراءات النظامية المتخذة في تنفيذ أي عملية تمويل مستخدمة حتى يومنا هذا - ولكن في المرحلة التالية سوف نستخدم التمويل لتحفيز مدراء المصانع على تبني وإقرار ممارسات العمل الدولية المعيارية. في واقع الأمر أن عددا كبيرا من مدراء المصانع يتسمون بالمهارة العالية على صعيد الممارسات العملية الدولية، وبالنسبة لهؤلاء المدراء فإن هذه الإجراءات قد أثبتت سهولة نسبية في تبنيها واستخدامها.

وهذا المنهج القائم على الاستثمار يعمل على تجهيز المشروعات التابعة للدولة للمستقبل الذي سوف يواجهونه عندما يسعون للحصول على رأسمال من مصادر تمويل خاصة، ومع خصخصة هذه المصانع في المستقبل.

تكامل الجهود العامة

تعمل قوة المهمة المكلفة بالأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستقرار حالياً بالاشتراك مع قيادات القوة متعددة الجنسيات-1 وحكومة العراق على تحفيز الإسراع بإقامة العناصر اللازمة للاقتصاد الصناعي المعاصر. كما أن بنية تحتية اتصالاتية قوية تساعد على تمكين قطاع مصرفي منظم يتسم في أدائه بالشفافية والحداثة والقدرة على دعم المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والضخمة والتي يتسم أداؤها بالنشاط والقوة أصبحت رؤية عامة بالنسبة للاقتصاد العراقي وهو كما تبينه الحكومة العراقية. ولقد شهد العراق تحسينات أمنية جوهرية واسعة النطاق أدت إلى موجة تفاؤل مشوبة بالحذر واهتمام كبير بالاستثمار من جانب المؤسسات المالية الأجنبية الخاصة. لا يزال الوقت مبكراً ولا يزال هناك كثير من الجهد والعمل الذي يلزم القيام به لجعل هذه الرؤية حقيقة.

إننا في وقت حيوي للغاية، والفرصة سانحة في الوقت الحالي من أجل التطبيق الكامل للتنمية الاقتصادية دعماً لمكافحة التمرد. وإن فرصة دعم الشعب العراقي في رغبته لتحقيق الرخاء والازدهار في مجتمع متنوع آمن ومفتوح أصبحت سانحة. كما أن الفرصة للاستثمار الدولي مع وجود مخاطر عالية وعوائد عالية في دولة تتمتع بفرص جمة للتمتع برخاء وازدهار على الامد الطويل. وانتهاز هذه الفرص يظل تحدياً أمام العراق في وقتنا الحاضر. **المجلة العسكرية**

ملاحظات

1. دليل ميدان الجيش الأمريكي 24-3، مكافحة التمرد (واشنطن، دي.سي.: مطبعة الحكومة، 2006)، 27-1

2. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المشاركة الوظيفية، والبطالة في العراق (واشنطن دي.سي.: مطبعة الحكومة)، مايو 2007.

3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)، التقديرات الخاصة بنمو الناتج المحلي الاجمالي في منطقة ESCWA خلال الفترة من 2008-2007ـ 7 ديسمبر 2007.

4. لجنة موازنات مجلس النواب الأمريكي، جلسة استماع عن التكلفة المتنامية لحرب العراق، 24 أكتوبر 2007.

5. كيس نيوهولاند إنكوربوريتيد - إصدار صحفي، كيس نيوهولاند تعلن مبيعات معدات 200 جرار من أجل تشغيل عمليات الجمع بالمصانع العراقية، في 31 يناير 2008.

****

يشيد المؤلف بفضل العميد رايموند أوديرنو لثبات موقفه وبصيرته والدعم التشغيلي لجهود التنمية الاقتصادية التي قامت بها قوة المهمة خلال قيادته للقوات متعددة الجنسيات في العراق، واللواء داريل سكوت لقيادته الحكيمة ومشاركته لقوة العمل في جميع أوجه تطبيق عقودنا وجميع علاقات العمل المصاحبة لها كدليل على التنمية الاقتصادية خلال خدمته كقائد لقيادة وحدة المقاولات المشتركة - العراق/ أفغانستان.

محاربة تمرد معاصر
قوة المهمة المشتركة «ديفل» في أفغانستان

العقيد (ب) باتريك دوناهيو، الجيش الأمريكي، والمقدم مايكل فينزل، الجيش الأمريكي

في الصورة : قيادة قوة المهمة ديفل، قوة المهمة كوا، لقاء قائد لواء الجيش الوطني الأفغاني مع مساعد المحافظ، ورئيس الشرطة، والشيوخ في شابا دارا، إقليم كونار، 14 نوفمبر 2005. (الجيش الأمريكي، المقدم تريفور بريدينكام)

«احتفظ بزمام المبادرة مهما يكن ما تقوم به. زمام المبادرة هو كل شيء في الحرب ضد التمرد. إذا كانت أعمال العدو تمثل ردود فعل لأعمالك، فأنت تتحكم في البيئة، وسوف يكون النصر حليفك، شريطة أن تقوم كسب السكان المحليين إلى جانبك. أما إذا كانت أفعالك تمثل ردود فعل لأعمال العدو، فإن العدو هو المتحكم في البيئة وستكون أنت الخاسر، حتى إذا ماكنت تقتل أو تأسر أعدادا كبيرة من هذا العدو...قم بالتركيز على السكان، عزز خطة عملك، وحارب العدو فقط إذا ما إعترض طريقك. هذه الطريقة تكسبك زمام المبادرة وتحافظ عليها.»

المقدم دافيد كيلكولين، الجيش الأسترالي1--

في أوائل صيف عام 2005، كانت عملية دوام الحرية (OEF) في منتصف دورة التناوب السادسة للقوات المسلحة في أفغانستان وذلك منذ أواخر عام 2001 . في 1 يونيو 2005، أصبح اللواء الأول من الفرقة 82 د المحمولة جوا يشكل لب قوة المهمة المشتركة "ديفل" (CTF) وتولى رئاسة قيادة المنطقة الشرقية (East RC). وقد تضمن نطاق مسؤوليته عشرة أقاليم وشمل قطاعا جبليا يقارب في حجمه حجم ولاية كارولينا الشمالية.

ألحق بقوة المهمة المشتركة "ديفل" ثمانية فرق إعادة تعمير إقليمية (PRTs)، خمس قوات مهمة عسكرية للمناورة، وكتيبة دعم متقدمة، وبطاريتي مدفعية، وتسعة سرايا منفصلة تضم ما يزيد عن 5000 جندي وبحار وفرد قوات جوية ومشاة البحرية. قامت قوات العمليات الخاصة، التي شملت كتيبة قوات خاصة

Combating a Modern Insurgency: Combined Task Force Devil in Afghanistan

Colonel (P) Patrick Donahue, U.S. Army, and Lieutenant Colonel Michael Fenzel, U.S. Army

Published originally in the March-April 2008 English Edition.

ووكالات حكومية أخرى، بالتعاون الوثيق مع قوة المهمة، بينما شكل لواءان من الجيش الوطني الأفغاني (ANA) الشريك الأساسي في فرض الأمن داخل حدود قيادة المنطقة الشرقية. (أنظر الشكل رقم 1) .

تلقت قوة المهمة المشتركة "ديفل" مهمة مكافحة تمرد تقليدية :

- القيام بعمليات المحافظة على الإستقرار لدحر المتمردين وعزلهم عن المواطنين.
- حماية المواطنين في المنطقة التابعة لقيادة المنطقة الشرقية وإقصاء المتمردين عن مناطق العشائر التابعة للإدارة الفدرالية الباكستانية (FATA).
- تحويل البيئة عن طريق تنمية قدرة الأفغان على حماية وحكم أنفسهم.
- حاربت القوة العسكرية المشتركة "ديفل" في هذه العمليات أربعة أعداء مختلفين:
- المتمردين أنفسهم-أعضاء الطالبان، الحزب الإسلامي، قلب الدين (بقيادة قلب الدين حكمتيار) والقاعدة. كان لكل منهم أساليب وانتماءات عشائرية وأهدافا مختلفة.
- التهديدات المترتبة على ضعف الدولة نفسها: مشاكل الفساد والتهريب والمخدرات واللاجئين والتي إرتبطت بـ 25 عام من الحرب الشبه مستديمة.
- المناخ الصعب: أدت أمطار الربيع إلى سيول شديدة كما أدت حرارة الصيف إلى الحد من حمولات الطائرات وكذلك أدى البرد الشديد والجليد في الشتاء إلى عزل مدن ومقاطعات بأكملها عن بقية أرجاء البلاد.
- الصعوبة الشديدة للتضاريس التي تتفاوت من السهول المرتفعة، 7000 قدم فوق سطح البحر، إلى الجبال ذات الغابات الكثيفة، على إرتفاع 10.000 قدم (ومعبرها الوحيد عبارة عن مدق لسير الجمال)، إلى الوديان العميقة ذات الأنهار الهادرة.

تكمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة العمليات في الكيلومترات الـ1.500 من الحدود المشتركة مع باكستان، بما في ذلك ممر خيبر، وهو مدخل التجارة الرئيسي إلى أفغانستان . للسيطرة على ميدان المعارك الممتد هذا، نفذت قوة المهمة ديفل إستراتيجية واقعية وازنت بين الإجراءات الغير نشطة والنشطة، والسياسية.

بيئة العمليات في منطقة القيادة الشرقية

في عام 2005، كانت الحكومة في أفغانستان، على مستوى الإقليم والمقاطعة، ضعيفة جدا وتكاد تكون غير موجودة تقريبا، خصوصا في مناطق الحدود حيث تسود السلطات العشائرية فقط. تجاهل الشعب الحدود الحكومية وحدود المقاطعات، وقامت سلسلة من الممثلين الغير رسميين بملئ الفجوات في قاعدة

العقيد باتريك دوناهيو، الجيش الأمريكي، هو الضابط التنفيذي لنائب رئيس أركان الجيش الأمريكي. وهو حاصل على بكالوريوس العلوم من الأكاديمية العسكرية الأمريكية وقام بالدراسة في جامعة إنسبروك بالنمسا، وجامعة هارفارد عن طريق منحة أومستاد.وحصل على الماجستير (MPA). هو حاصل أيضا على ماجستير العلوم في دراسات الأمن القومي من كلية الحرب التابعة للجيش. شملت خدمته عملية تحرير العراق 1، عملية الحفاظ على الحرية 3 (2003)، عملية تحرير العراق 3 (2004)، عملية دوام الحرية 5 (2005-2006). قاد العقيد دوناهيو قوة المهمة ديفل خلال عملية دوام الحرية 6.

المقدم مايك فنزل، الجيش الأمريكي، هو قائد قوة المهمة إيجل (1--503المحمولة جوا)، وهو الآن منتشر في إقليم باكتيكا الشرقي في أفغانستان، كجزء من قوة المهمة فيوري. هو حاصل على بكالوريوس الآداب من جامعة جون هوبكنز ودرجة الماجستير في الأمن الدولي والدراسات الاستراتيجية من جامعة هارفارد وكلية الحرب البحرية الأمريكية. شملت خدمته عمليات درع/عاصفة الصحراء (1990-1991)، الجهود المشترك في البوسنة (1995-1996)، الإستجابة المؤكدة في ليبريا (1996)، عملية تحرير العراق 1 (2003-2004)، عملية دوام الحرية 6 (2005-2006) وعملية دوام الحرية 8(2007-2008) في أفغانستان. كان يشغل منصب نائب قائد في قوة المهمة ديفل خلال عملية دوام الحرية 6.

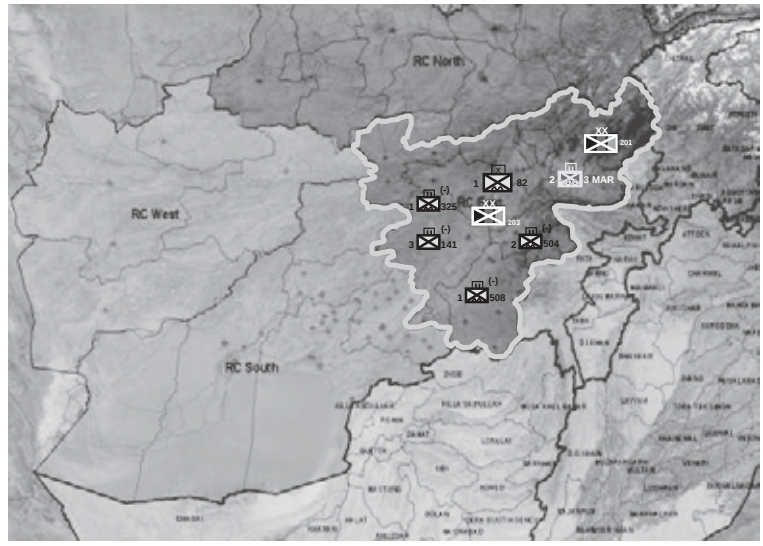

شكل رقم 1 - مواقع القيادة الإقليمية الشرقية وقوة العمل العسكرية ديفل، (أغسطس-ديسمبر 2005)

السلطة. المجالس الداخلية (الشورى) حكمت أساسا قبائل الباشتون، وقام زعماء وشيوخ مختارون بعناية بتمثيلهم خارجيا. هذه التراكيب والشورى العشائرية كانت حكومات واقعية في المناطق التي لا توجد فيها مؤسسات حكومية. مثلت أيضا هذه التراكيب والشورى العشائرية تحديا للحكومات الإقليمية الصاعدة وذلك بمقاومة تنازلهم عن سلطتهم التقليدية. كسب الملالي نفوذا سياسيا أثناء مدة خدمة قوة المهمة ديفل حيث نظروا، على نحو متزايد، إلى السياسة على أنها دائرة نفوذهم المتأصل. ومما يثير الدهشة هو أنهم كانوا نسبيا ضد الطالبان وكانوا يدعمون نوعا معتدلا من الإسلام. عملت قوة المهمة ديفل بشكل دوري مع مجالس الشورى التابعة للملا لتبديد الإشاعات، ومواجهة الدعاية المتطرفة، والتعامل مع القضايا الأمنية بصورة مباشرة.

مثلت الجمهورية الإسلامية لأفغانستان (IRoA) وقوات التحالف بديلا تقدميا لسلطة الطالبان وظل نفوذ الأقوياء والحكام العسكريين وقادة المقاومة الشعبية مؤثرا، خاصة في المقاطعات الحدودية. في بعض الحالات، أصبح الحكام العسكريون السابقون رؤساءا محليين لشرطة الحدود الأفغانية أو الشرطة الوطنية الأفغانية (ANP) لإخفاء عملياتهم الإجرامية وراء الواجبات الرسمية.

نظريا، الحكومة تمثل نظاما مركزيا للغاية، حيث تدفّق السلطة في الغالب من كابول. أما عمليا، فقد كان تأثير سلطة الحكومة المركزية محدودا في معظم البلاد خارج كابول. أثناء عملية دوام الحرية 5، كان سبب هذا التأثير المحدود هو قلة الموارد المالية والبشرية والمؤسسات والبنية التحتية المحطمين والفساد وعدم الكفاءة والصعوبات المتأصلة في حكم الشعب المستقل بصورة كبيرة في مناطق الحدود.

كان لقادة فرق إعادة التعمير الإقليمية بقوة المهمة وكتيبة المناورة إتصال مع محافظ الاقليم الذي عمل كمتحدث رئيسي للتحالف مع الوزارات والحكومة الوطنية. على أوطأ مستوى، تم تعيين مساعد للمحافظ من قبل محافظ الاقليم وكان دوره الإشراف على كل المناطق والمحافظة على الإتصال المباشر مع القيادة على مستوى السرية. قررت قوة المهمة في البداية أن إعادة التعمير يمكن أن يتقدم للأمام فقط إذا ما حافظت كل من قوات التحالف وقوات الجيش والشرطة الأفغانيين على الوضع الهجومي؛ لذلك تم عمل جهد مشترك لمزامنة القدرات. وللمحافظة على المبادرة، طبقت قوة المهمة ديفل خطة لحملة كان تركيزها على أربعة أهداف:

- بناء القدرة الأفغانية.
- توسيع مدى سيطرة الحكومة المركزية.
- منع أعمال التسلل.
- ضمان الحكم الجيد.

تضمنت المهمة الرئيسية تشجيع وحماية أول انتخابات برلمانية على الإطلاق. كانت هذه الأهداف هي الدافع وراء عمليات قوة المهمة خلال شهورها الستة الأولى في البلاد. ركزت قياسات الفعالية على المؤشرات

الإيجابية مثل التغييرات في البنية التحتية والقدرة التأسيسية (عدد الأعمال التجارية الجديدة وأفراد الشرطة المتولين لمناصبهم والأطفال في المدرسة والمنازل المزودة بالكهرباء، الخ) ودرجة دعم الشعب لحكومته المحلية والوطنية (تم تسليم عدد من أجهزة التفجير المرتجلة IEDs للشرطة من قبل المدنيين والناخبون الذين قاموا بتسجيل أنفسهم وأفراد الطالبان السابقين الذين طلبوا المصالحة، الخ).

أثناء التخطيط في مايو 2005، قررت قوة المهمة أن تركز جهدها الرئيسي على بناء الأمن من خلال ثلاثة خطوط من عمليات الدعم: الحكم والعدالة الجيدة، إعادة البناء اقتصاديا واستراتيجيا، والتعاون الأمني مع الباكستان على طول الحدود المشتركة. استعملت قوة المهمة هذا التركيز لتشكيل حملتها.

كان قتل أو أسر المتمردين مهماً عند الضرورة، ولكن هذا لم يشكل مهمة ضرورية. ركزت عمليات قوة المهمة الحاسمة على الشعب، مركز الثقل الهام لضمان نجاح هذه العمليات. أدركت قوات التحالف احتياج الشعب للإيمان بأنه آمن. وجدت قوة المهمة نفسها في منافسة مع الطالبان لكسب إرادة الشعب. ومع أن كلا الجانبين كان يحاول كسب الجالسين على السياج (أفراد الشعب) الذي كانوا ينتظرون رؤية من من الجانبين سيأتيهم بمنافع أكثر، امتلكت قوة المهمة وسيلتين فعالتين جدا لحشد الدعم إلى جانبها: مجهود كبير للتطوير، والتقارب مع الرئيس الأفغاني المحبوب، حامد قرضاي. بحلول عام 2005، أضعفت هاتان الوسيلتان الدعم لعقيدة طالبان الثيوقراطية في شرق أفغانستان. وكنتيجة، كان لا بد أن يلجأ طالبان إلى الإجبار، والتخويف، والإرهاب. لم يكن الأسلوب المفضل للاشتباك مع متمردي طالبان عن طريق مهمات البحث والهجوم بين قمم الجبال وسلاسل التلال. بدلا من ذلك، طلبت قوة المهمة من قادة فرق إعادة التعمير الإقليمية وكتيبة المناورة تحديد الطرق الأكثر فاعلية لفصل المتمردين عن السكان.

اعتقدت قوة المهمة ديفل أنه لابد من منح الشعب وبصورة سريعة أسباب ملموسة لدعم حكومتهم. وللحصول على هذا الدعم، كان من الضروري تفهم الحكم الذاتي للمؤسسات الحكومية الأفغانية بصورة أفضل. ساعد على ذلك، بصورة مبدئية، توسع الولايات المتحدة في التعاون مع قوات الأمن القومي الأفغانية.[2] أدركت قيادة قوة المهمة أنه لتحقيق الأمن الطويل المدى كان من اللازم توفير الأوضاع المناسبة أولا. فتحسن الأمن من شأنه توفير الأوضاع اللازمة لموجة النمو المستمر التي ستؤدي إلى تحسن تفهم الحكم الذاتي الحكومي والقضاءعلى تطلعات التمرد. في السعي لتحقيق الأمن، لم تحقق العمليات التي قامت بها الولايات المتحدة- بمفردها- والتي استهدفت القضاء على المتمردين إلى نتائج مرضية. أدرك قادة قوة المهمة بسرعة أن العمليات الأحادية الجانب كانت غير مقبولة ثقافيا من قبل الأفغان، مما يوفر الأوضاع التي تساند التمرد. على سبيل المثال،

الجيش الأمريكي، مقدم تريفور بريدنكامب

الشرطة الوطنية الأفغانية في نوريستان، أفغانستان، 30 سبتمبر 2005.

الجندي المظلي الذي يدخل بناية أفغانية لأي سبب دون أي قوات مساندة قد جلب خزيا إلى مالك البناية. بالإضافة إلى ذلك، وطبقا للشريعة الباشتونوالية، لكل متطرف قتلته القوات الأمريكية هناك ما لا يقل عن ثلاثة أقرباء يحتم عليهم الشرف و الإنتقام لموته. تضمن هدف قوة المهمة ديفل بهذا الخصوص تطوير قدرة الأمن الأفغاني ليصبح في النهاية قادرا على قيادة عمليات التمشيط. لم يكن كافيا مجرد إضافة «وجه أفغاني» أو تواجد خلال المهمات (وبمعنى آخر: الحصول على تواجد أفغاني رمزي مصاحب لعمليات الولايات المتحدة) . ومع ذلك، كانت هناك صعوبات ينبغي التغلب عليها أولا. تعرف الشرطة الوطنية مجتمعاتهم وعمليات المتمردين فيها، لكنهم يخشون القيام بأي عمل لأنهم كانوا في أغلب الأحيان أقل تسليحا وعددا. علاوة على ذلك، كان النظام القانوني الأفغاني الناشئ لا يزال ضعيفا، وكانت الشرطة تتردد في اعتقال المتمردين لأن القضاة الفاسدين كانوا يطلقون سراحهم بسرعة في أغلب الأحيان. شجعت قوة المهمة حلفاءها بالعمل مباشرة مع الشرطة، وبناء الثقة من خلال التدريب المشترك، وإظهار الرغبة في مساندة الشرطة الوطنية الأفغانية.

بعد أن قامت قوة المهمة ديفل بهذه المشاركة، فجأة بدأت الشرطة الوطنية الأفغانية التي كانت في أغلب الأحيان ضعيفة التجهيز والتدريب باكتشاف أجهزة التفجير المرتجلة والتحرك بشكل إرادي ضد خلايا المتمردين في مناطقهم.

ومع ذلك، كانت العمليات النشطة بقيادة الولايات المتحدة ضرورية، خصوصا في وادي كورينجال بمحافظة كونار في الشمال ومقاطعات إيوارا وبيرميل الحدودية في محافظة باكتيكا. في مثل هذه المناطق، أثبت المتمردون أنهم مدربون جيدا، ومجهزون تجهيزا حسنا، وقادرون على العمل في مجموعات كبيرة قد يصل عددها إلى 100 فرد. شكل تهديد صواريخ المتمردين ضد القواعد العاملة الأمامية وعودة خلايا أجهزة التفجير المرتجلة للظهور في المناطق الداخلية، مخاوف كانت قوات الولايات المتحدة فقط هي القادرة على التعامل معها بفعالية.

في مثل هذه المواقف، حاولت قوة المهمة العمل كدرع، وكانت الفكرة وراء ذلك أن يتم تشكيل كلا من الشرطة والجيش الأفغانيين خلف هذه القوات، ثم أن يتوليا هما القتال بعد ذلك. أثناء مدة خدمة قوة المهمة ديفل، أثبتت عملية تحويل الأفغان لتولي القيادة بأنها عملية متطورة، وليس سلسلة من الأحداث الثورية. أجرت قوة المهمة عمليات مشتركة متكررة مع تركيز متزايد على تطوير التعاون الأمني. تم تنفيذ ذلك من مستوى السرية إلى مستوى اللواء، وشملت قوات الأمن الإقليمية. بمرور الوقت، قربت هذه الجهود الأفغان وقوات التحالف من بعضهما البعض أكثر فأكثر.

العمليات القتالية

علّم القادة الأمريكيون ما على كل كتيبة مناورة أن تفهمه في عمليات القتال ضد التمرد: حماية الشعب، تحفيزه لدعم حكومته، وبناء قدرة البلد المضيف. كل هذه تعتبر أهدافا أساسية. لمتابعة هذه الأولويات، قام قادة كتيبة المناورة التابعة لقيادة قوة المهمة بمجهودات للمشاركة باستخباراتهم مع نظائرهم من ألوية الجيش الوطني الأفغاني وقادة الشرطة. أسفرت هذه المجهودات عن نتائج تكتيكية فورية وأخرى استراتيجية.[4] غرس هؤلاء القادة الائتمان والثقة الدائمين والضرورين جدًا لحماية ودعم الشعب.

بينما كان المجهود الرئيسي في منطقة العمليات هو بناء قدرة الأمن الأفغاني، قامت قوة المهمة أيضا بالعديد من العمليات القتالية المتعمدة التي أدت إلى نتائج فعالة. هذه المناورات تراوحت من الغارات الجوية ضد زعماء المتمردين على طول الحدود مع الباكستان إلى العمليات على مستوى اللواء بالإشتراك مع قوات الأمن الوطنية الأفغانية في الداخل.

فـي كل عمليـة، تم الحصول على معلومات للاستخبارات، وتلك الاستخبارات قادت إلى القيـام بعمليـات أخـرى، مما أتاح لقـوة المهمـة المحافظة على المبـادرة وإبقـاء المحاربين وزعمائهم المتمردين هاربين.

الجيش الأمريكي، مقدم تريفور بريدنكامب

العقيد باتريك دوناهيو والمقدم مايكل بريدينكامب في اجتماع مع عميد باكستاني خلال اجتماع قادة ثلاثي في سوق لوارا، الباكستان، 8 فبراير.2006

المبادئ التي توجه عمليات قوة المهمة المشتركة

هـذه المبـادئ، والموضحة بتوسـع فيما يلـي، تحكمت بعمليـات قـوة المهمـة المشتركة:

• التزام بجعل كل عملية قتالية عملية مشـتركة. مكن اشتراك قوات الأمن الوطنية الأفغانية في عمليات قوات التحالف من اكتسـاب الخبرة وتحسـين مهاراتهم. شـاركوا في عمليات التخطيـط والتدريـب، ورتبت قوة المهمة المشـتركة القادة الرئيسـيين لمسـاعدتهم أثناء مراحل التنفيذ. قامت قوة المهمة المشتركة ديفل بشرح كل الأهـداف والعمليات لحكام الأقاليم وقادة لواء الجيش الوطنـي الأفغانـي. بالرغم مـن أن «كيـف» و«متى» لم يكشـف عنهما، عادة مـا كان الجيش الوطنـي الأفغاني يوافـق عن طيب خاطـر على الهدف الـذي تم اختياره من قبل قوة المهمة ويقوم بتوفير موارد إضافية للمسـاعدة علـى تحقيق الأهـداف الأمريكية. لم تواجـه قوة المهمة المشتركة ديفل أي تسرب أمني خاص بالعمليات كنتيجة لمشـاطرة هذه المعلومات مع الزعماء الأفغان، بالرغم من أن القـادة تخوفوا من مثل هذه الحـوادث. زودت العمليات المشـتركة قوة المهمـة بالمنافـع المتبادلة. عـزز التواجد المنتظم للنظراء القوة القتالية للتحالف عن طريق زيادة عدد جامعي الاسـتخبارات، اللغويـين، والخبراء الثقافيين الذين كانوا يعملون معا لحل نفس المشـاكل. وكما سبق ذكـره ، اكتشـفت قوة المهمة المشـتركة ديفـل أن قيام الأفغان بتفتيش مجمع سكني كان مقبولا وفعلا ثقافيا أكثـر بكثير مـن قيام القـوات الأمريكيـة وحدها بعمل ذلك بمفردها. قيام الأفغـان بعملية التفتيش لم يتجنب فقط قضية انتهاك السيادة الملحوظ، لكن أيضا الأفغان عرفـوا أين يبحثون، ومهارة عمليات بحثهم أثارت إعجاب الشـعب. نقل الجنود أو ضباط الشرطة المحليون الرسائل الهامة أيضا إلى شـيوخ القرية بطريقة أكثر فعالية مما كان سـيحدث لو أدى هـذه العملية الجنـود الأمريكيون الذين يستعملون المترجمين. هكذا تعلمت القوات القيام بدورها كمستشار في مكافحة التمرد.

• السـعي دائما لتحقيق التأثيـرات الجماعية. قامت قوة المهمة المشتركة ديفل بعمل ذلك، على سبيل المثال، عن طريق إلحاق سرايا البنادق من كتيبة لآخرى لإعطائهم القوة القتالية المطلوبة لعملية ما. في الحشد، عملت قوة المهمـة مع الحكام ومع قادة لواء الجيش الوطني الأفغاني

الجيش الأمريكي

جندي مظلي تابع للكتيبة الثانية،504 من اللواء مظلي-مشاة، يوفر الأمن بالقرب من موقع تحطم طائرة من طراز (MH-47) في تلال وادي كورينجال، يوليو،2005

للحصول على أكبر دعم أفغاني ممكن. لم تستطع قوة المهمة المشتركة ديفل أن تكلف الجيش الوطني الأفغاني بالاشتراك في العمليات ولكنها قامت «بمشاركته» لتحديد المهمات ذات الاهتمام المشترك. اتخذت القوة المشتركة وضعا لحشد النيران بوضع المدفعية، والهاونات، والرادارات، والمراقبين في كافة أنحاء منطقة المعركة وبتخصيص فرق مستقلة ذاتيا في إطلاق النيران وأخرى للنيران المضادة. زاوجت الفرق مراكز إدارة نيران ورادار النيران المضادة باثنين إلى أربعة هاوتزر تحت قيادة ملازم ذي خبرة. أثناء استخدام هذه الفرق، أطلقت قوة العمل أكثر من 6.800 طلقة مدفعية أثناء مناوبة عملية دوام الحرية.

أثبتت المدفعية فعاليتها في دحر التهديد الصاروخي المستمر والتعامل مع الكمائن عن طريق توفير غطاء لتحركات السرايا خلال الوديان التي احتلت فيها جماعات العدو أماكن مسيطرة في سلاسل التلال. حشدت قوة المهمة أيضًا وسائل الحرب الإلكترونية؛ وعمليات المعلومات؛ والاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع؛ وطيران الجيش؛ والإسناد الجوي القريب لدعم العمليات. عندما كان هناك قوات مشتبكة أو عند الحصول على معلومات استخبارات مفيدة للعمليات، كانت قوة المهمة المشتركة تقوم بإعادة تكليف هذه العناصر بمهام جديدة بسرعة فائقة. 5 وبنفس الأهمية، حشدت قوة المهمة المشتركة العناصر المشتركة غير القاتلة، بغرض استغلال كل فائدة محتملة ضد متمردي طالبان.

• تفهم كيف أثرت التقاليد المحلية على منطقة القتال والشعب الأفغاني يمثل جزءا هاما من التخطيط للعمليات . ساعد التعرف على تأثيرات العشائر، والإنتماء العرقي، والدين، والتهديدات الناجمة من ضعف الحكومة، قوة المهمة المشتركة ديفل على تفهم ما كان يحدث والرد عليه بصورة أفضل. ساهم الأفغان المحليون، وقوات الأمن، والزعماء الحكوميون في عملياتنا ضد أهدافنا وقاموا بتوفير البصيرة الضرورية لتحقيق التفوق في العمليات. تفهم كيف أثرت هذه الخصوصيات الثقافية على الأوضاع أثبت أنه ذو فائدة ثمينة.

على سبيل المثال، منطقة مثل لوارا كانت محل نزاع بشكل مستمر لمجموعة كبيرة من الأسباب: إمتداد أرض زادران العشائرية عبر الحدود هناك، والزعيم المتمرد حقاني من شيوخ زادران؛ ولوارا تعتبرنقطة عبور تقليدية من ميرام شاه الباكستانية إلى داخل أفغانستان وهي تقع ضمن المنطقة العشائرية المحكومة فيدراليا، والحدود هناك كانت موضع تنافس منذ قرون؛ يؤدي وادي النهر الذي يسهل عبوره من ميرام شاه إلى سهول لوارا داشتا القريبة داخل أفغانستان؛ وسفوح التلال غنية بترسبات من خام الكروميت، الذي يقوم المهربون بنقله عبر الحدود لإعادة بيعه في باكستان. مثل هذه المعرفة يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة للمخططين الأمريكيين، لكن من

الصعب الحصول عليها بدون إشراك الأفغان في عملية تحديد الأهداف.

• أنشد التعاون في العمليات مع قوات باكستان العسكرية (PAKMIL). مثل هذا التعاون كان ضروريا في العمليات على طول الحدود. لهذا أقامت قوة المهمة المشتركة ديفل علاقات مع نظائرها في قوات باكستان العسكرية عن طريق عقد اجتماعات عديدة على كل المستويات، من مستوى السرية إلى مستوى اللواء وأعلى. سعت قوة المهمة إلى ضم القادة الأفغان إلى هذه الاجتماعات أيضا، لكي يخف الإحتكاك الحدودي بين الجيران الحذرين. في النهاية، أجرت قوة المهمة المشتركة ديفل إتصالات موثوقة بالكتائب والألوية التابعة لقوات باكستان العسكرية عبر الحدود وبدأت في تنسيق الأعمال لمنع قوات المتمردين من استعمال منطقة الحدود كملجأ. على سبيل المثال، عندما تقوم قوة المهمة المشتركة ديفل بالإبلاغ عن كمين، يقوم نظراؤهم في قوات باكستان العسكرية بالمناورة بالقوات لمنع خروج المتمردين عبر الحدود. عندما شعر زعماء الولايات المتحدة وباكستان بأنهم يحاربون نفس العدو، بدأت قوة المهمة بمشاركة الاستخبارات مع الباكستانيين والتكامل معهم في العمليات على طول الحدود. التعاون لم يتم بسهولة؛ بل تطلب جهدا منتظما لبناء الثقة، لكن هذا التعاون كان ضروريا للنجاح.

في إحدى المرات، أطلقت القوات الأمريكية نيران مدفعيتها المضادة على هدف كان قريبا من نقطة تفتيش حدود لقائد قوات برية باكستاني، وصلت إلى مقر اللواء مكالمة هاتفية غاضبة من القائد الباكستاني. أوضحت قوة المهمة له أن صاروخا أطلق من ذلك الموقع وحطم أحد الهناجر التي زارها هذا القائد نفسه في الإسبوع الماضي. هذه المعلومات كانت مهدئة. شعر القائد بالهدوء عندما أوضح الضباط الأمريكيون معرفتهم الأكيدة بنقطة إطلاق صاروخ المتمردين قبل أن يبدأوا الرد على نيرانهم.

• عامل الأفغان بإحترام وأظهر الإنضباط في جميع الأوقات. تباينت المهارة وضبط النفس من الجانب الأمريكي مع خشونة ووحشية ونزوات الطالبان، وعزز ذلك شرعية قوة المهمة المشتركة.

دعم تلك الشرعية التوجيه، والتدريب، والإشراف على القوات الأفغانية، بالإرتباط مع فرق التدريب المضمنة (ETTs). شكل إصلاح القيم، بالنسبة للشرطة بصفة خاصة، تقدما مرحبا به في نظرالشعب؛ ونجح ذلك في كسب دعم الرأي العام المطلوب بشدة للحكومة الأفغانية. عندما زادت ثقة الناس في شرطتهم المحلية ورأوا جنود الجيش الوطني الأفغاني يعملون بشكل محترف، بدأوا بتنمية فخر قومي بقوات أمنهم الجديدة وأصبحوا أكثر رغبة في الوقوف ضد التمرد. عندما حدث ذلك، زادت الاستخبارات من المصادر المحلية، وأدى ذلك إلى المزيد من العمليات المشتركة الناجحة.

• استخدم قوة القتال، والخبرة المدنية-العسكرية، العمليات المعلوماتية في نفس الوقت وليس بشكل متسلسل.

على سبيل المثال، عندما كانت قوة المهمة المشتركة ديفل تنفذ عملية تطويق وبحث في قرية لتحديد مكان خلية أجهزة التفجير المرتجلة،

لم تنتظر حتى تكمل المهمة لتوضيح سببها الجوهري. إضافة إلى ذلك، إذا ما قامت بتفتيش أحد أطراف القرية، وكانت تقوم أيضا بتنفيذ برامج شؤون مدنية وطبية على الطرف الأخر، وكانت في أغلب الأحيان تقوم بمعالجة مئات القرويين المحليين .خلق هذا النوع من العمليات نية حسنة وأوجد مصادر جديدة ممتازة للاستخبارات .مثلما كان للعمليات العسكرية وجود أفغاني متقدم، كان هذا هو الحال أيضا في هذه العمليات المدنية العسكرية المتداخلة .قام الجيش الوطني الأفغاني بتوزيع مؤن الإغاثة الإنسانية على اللاجئين، وعالج أطباؤه المرضى .في بعض الحالات، طلبت قوة المهمة المشتركة ديفل من حاكم

الاقليم إعلان رسالة في الإذاعة لتوضيح مهمة قوة المهمة وطلب دعم الناس .عندما كانت قوة المهمة تجتمع بشيوخ العشائر لتوضيح غرض عملية ما، كانت تقوم باستدعاء النظراء الأفغان لتوضيح أدوارهم ورأيهم في التهديدات .تابعت قوة المهمة مشروع فرق إعادة التعمير لتلك القبائل التي ساعدت على تقوية ودعم المكاسب التي حققتها كتائب المناورة .هذه الأعمال مكنتنا من المحافظة على العلاقات الجيدة بالجمهور وأدت إلى تزويد الاستخبارات بمعلومات مفيدة للعمليات والإنذار المبكر بصورة أفضل بكثير.

العمليات في محافظة كونار

أثناء عملية الحفاظ على الحرية 6، كان معقل الوهابيين في وادي نهر كورينجال، في وسط محافظة كونار، كانت أكثر المناطق المتنازع عليها في المنطقة التابعة لقيادة المنطقة الشرقية. وقعت مسؤولية تلك المنطقة على عاتق الكتائب الثلاثة من الفوج الثالث من مشاة البحرية من هاواي، والتي تناوبت في الخدمة في المنطقة التابعة لقيادة المنطقة الشرقية. إثر إسقاط طائرة من طراز MH-47 في هذه المنطقة أثناء عملية الأجنحة الحمراء في يوليو 2005، أصبح واضحا أن التحرك التكتيكي في الأراضي المرتفعة الخطرة المحيطة بالوادي تتطلب تحضيرا مفصلا وتخطيطا لوجستيكيا. كان لا بد أن تكون الحركة خلال التلال الشديدة الإنحدار وعبر المنحدرات الخشنة بطيئة ومتأنية. أحيانا كان عبور كيلومتر واحد من الأرض الجبلية يستغرق يوما كاملا. على سبيل المثال، استغرق التأمين في الجبال عدة ساعات. كان لا بد أن يقوم مشاة البحرية وجنود المظلات بتأمين كل الأراضي المطلة على منطقة الإنزال وليس فقط أركانها الأربع. بنفس الطريقة، كان لزاما أن تخطّط عمليات إعادة التموين في الجبال بشكل جاد، ثم تنفذ بحرص باستعمال الوسائل المختلفة، وشمل ذلك أنظمة الأوعية الملقاة بالمظلات، وقوافل الحمير المصحوبة بمرشدين، والشاحنات الصغيرة المستأجرة، والتعاقد مع الحمالين من القرى المحلية. كان دعم المدفعية المخطط والمنسق بالكامل فعالا أيضا لضمان نجاح المهام في كورينجال. كانت المدفعية مهمة بشكل كبير جدا لدرجة أن قوة المهمة المشتركة ديفل طلبت أن يتم تدريب كتائب المتابعة على المهام المتعلقة بالمدفعية عند وصولها إلى البلاد. تطلب تصحيح الرماية في الجبال طرقا مختلفة عن تلك المستخدمة في فورت براج أو جرافينفور، بألمانيا. إكتشفت قوة العمل فن استخدام النيران الغير مباشرة لصالح العمليات في الأراضي الجبلية.

في كل اشتباك لكتائب المناورة الخاصة بها والتي قاتلت في محافظة كونار، كان لابد لقوة المهمة المشتركة ديفل أن تثبت للأفغان أن دعم حكومتهم يستحق التعرض للمخاطر. تعلم القادة تقدير دور حاكم الاقليم والعمل على إعادة البناء في المناطق المتنازع عليها كتقنية لتدعيم مكاسب الأمن التي تم الحصول عليها في المعارك. بالرغم من أن الشخصيات والإلتزامات تفاوتتا، وجد التحالف أن السلطات كرست نفسها بشكل موحد لتحسين الأوضاع ومساعدة شعبها على تحقيق مستوى معيشة أعلى.

بناء القدرة والمشاركة الأمنية الأفغانية

في تبنيه لجهاز أمن أفغانستان الناشئ، قامت قوة المهمة المشتركة ديفل بصياغة المشاركات مع الأجهزة الحكومية الأمريكية، والمنظمات الدولية، والحكومة الأفغانية. بينما قامت فرق تدريب قوة المهمة فينكس Phoenix المضمنة بإرشاد نظرائهم من الجيش الوطني الأفغاني، قامت كتائب قوة المهمة المشتركة ديفل بالعمل معهم كفريق حقيقي. العمل كفريق كان يعني توفير المشاة، والمدفعية، والمهندسين، خدمة الدعم

الجيش الأمريكي، مقدم تريفور بريدنكامب

دورية أمريكية / أفغانية مشتركة تستعد للقيام بمهمة، خوست، أفغانستان، 5 يونيو 2005.

القتالي، وفرص التخطيط وهي أشياء لم تستطع فرق التدريب المضمنة أن توفرها. بعد التنسيق مع قادة الفيلق واللواء الأفغان ومستشاريهم الأمريكيين، قامت قوة المهمة بالتعاون مع أو "شاركت" وحدات قوة المهمة المشتركة ديفل مع الوحدات الأفغانية وبدأت تدريب إعتيادي وعلاقات خاصة بالعمليات. قامت جماعات البنادق وفصائل الشرطة العسكرية بالعمل كفريق مع الجيش الوطني الأفغاني ونفذوا تدريبات معززة ثابتة في برامج لمدد تتراوح من خمسة إلى سبعة أيام خمسة مع الشرطة الوطنية الأفغانية في رئاسة شرطة المنطقة لتعزيز التدريب الذي تلقاه الأفغان في أكاديمياتهم. كان التدريب في هذه العلاقة الموجهة للعمل كفريق ينتهي بعملية مشتركة يخطط لها ويقودها الأفغان.

خلال هذه العمليات، عزز التحالف الثقة بينه وبين الجيش الوطني الأفغاني بتزويده بالدعم الجوي القريب، ودعم المدفعية، وطيران الجيش والإخلاء الطبي وتعزيزات المشاة. من جهتها، تعلمت قوة المهمة أن تكون أكثر حساسية نحو المخاوف الثقافية، مثل إخلاء الجنود الذين قُتلوا في العمليات قبل المجروحين، حيث أن ذلك كان مهما بالنسبة للقوات الوطنية الأفغانية لأسباب دينية. في عملية تطوير هذه العلاقة، اشترك جنود قوات التحالف والجيش الوطني الأفغاني في الخبرات، والمشاق، والاستخبارات الخاصة بالعمليات مع بعضهم البعض. إجمالا، تقدمت هذه التفاعلات الموجهة كفريق طويلا في تطوير القدرة المستقلة ذاتيا للجيش الوطني الأفغاني. المشاركة في العمل كفريق ولدت اتفاقا في المجهودات في منطقة العمليات. أجرت قوة المهمة ديفل تخطيطا مشتركا متكررا وجلسات استراتيجية مع الزعماء الأفغان، وتضمن ذلك اجتماعات لتحديد الأهداف مع قوات الأمن الوطنية الأفغانية واجتماعات لدمج الاستخبارات بخدمة الدفاع الوطنية (وكالة الاستخبارات المحلية، مشابهة لمكتب التحقيقات الفيدرالي).

الفيلق البحري الأمريكي، مقدم روبرت سكوت

جندي من الخدمات الطبية، مشاة البحرية 2/3 (قوة المهمة كوا) يوفر مساعدة طبية لجندي مصاب من الجيش الوطني الأفغاني خلال عملية مشتركة في وادي نهر بيك، إقليم كونار، أغسطس 2005.

ساعدت هذه الجهود كلها على بناء فكر موحد تجاه الأمن وإعادة التعمير. منعت هذه الجهود أيضا المتطرفين والمتمردين من استغلال الفجوات بين المنظمات. الأكثر أهمية من ذلك هو أن نجاح رعاية قوة المهمة ديفل للقدرة التخطيطية للأمن الأفغاني أدى إلى تقلص دور هذه القوة بشكل تدريجي.

تولى النظراء الأفغان مسؤوليات أكبر لتوجيه هذه الجهود. هذا التغيير حدث بينما شجعت قوة المهمة المشتركة ديفل الزعماء الأصليين بشكل متزايد. وعلى على المنوال، أنشأ قائد القوة 1-508 المحمولة جوا مركز التنسيق الإقليمي الأول، في محافظة باتيكا، لتركيز مجهودات قوات الأمن المختلفة على التعامل مع التهديدات المشتركة. أثبتت تجربة مركز التنسيق الإقليمي نجاحا عظيما، ولذا ضاعفت قوة المهمة المشتركة ديفل الجهد بتأسيس مراكز للتنسيق الإقليمي في كل محافظة وذلك قبل انتخابات الجمعية الوطنية والانتخابات البرلمانية في عام 2005. طعمت قوة العمل مراكز التنسيق الإقليمية بفرق من ضباط التحالف وضباط الجيش الوطني الأفغاني الموهوبين وضباط الصف. عملت مراكز التنسيق الإقليمية مثل مواقع قيادة الكتيبة، أصبحت وصلة رئيسية بين قوات التحالف، وقوات الشرطة الوطنية الأفغانية، وفي أغلب الأحيان الحكام المساعدين المراوغين. عملت مراكز التنسيق الإقليمية مثل مواقع قيادة الكتيبة، أصبحت حلقة وصل رئيسية بين قوات التحالف، وقوات الشرطة الوطنية الأفغانية، وفي أغلب الأحيان الحكام المساعدين المراوغين. أثناء الانتخابات ولاحقا أثناء العمليات اليومية، كانت مراكز التنسيق الإقليمي مساعد رئيسي لتقاسم الاستخبارات وحل المشكلات المتعلقة بالأمن المشترك بوحدات قوات الشرطة الوطنية الأفغانية، قوة المهمة ديفل، وحكام الأقاليم.

قادت قوة المهمة المشتركة ديفل ،في المقام الأول، كل الجهود وأجرت كل تجديدات التغيير، وتغلبت على قضايا التصنيف الاستخباراتي فقط باستخدام وصف "من" أو "ماذا" في معلومات الاستخبارات دون كشف المصدر. خلال بضعة شهور أصبحت مراكز التنسيق الإقليمي مثل المراكز العصبية، وأدار الأفغان عمليات التلقين. ضاعفت قوة المهمة المشتركة ديفل الجهد بعد ذلك عبر

منطقة العمليات. وضعت كل عاصمة إقليمية مركز التنسيق الإقليمي في العمل لتنسيق الأمن للإنتخابات، وقد أعطت هذه المراكز في النهاية الحل الأطول أجلا إلى مزامنة الإستجابات الأمنية. بسبب الثقة التي تكونت مع حلفائهم من قوات الجيش الوطني الأفغاني، وواصلت القوات الأمريكية العمليات أثناء شهر رمضان، وظل دعم قوات الجيش الأفغاني مستمرا خلال الشهرالإسلامي المقدس. منحت السلطات الأفغانية إعفاءات دينية لجنودها بمناسبة شهررمضان. هذه الإعفاءات كانت مهمة لأن زعماء طالبان قاموا بمنح إعفاءات من الصوم، وحافظوا على سرعة إيقاع عالية للعمليات أثناء تلك الأيام المقدسة. تعلّمت كتائب المناورة التابعة لقوة المهمة الدروس الصعبة خلال هذه الفترة مبكرا في مدة خدمتهم، لكنهم فهموا ماالذي كان العدو يفعله ولماذا كان يفعله. نقلت كتيبة المناورة أفضل الممارسات التي تعلمتها والمتعلقة بالتعامل مع التعقيدات الدينية إلى الوحدات في القطاعات الأخرى التي كانت تعاني من قضايا مماثلة.

فرق إعادة التعمير الإقليمية ومخاطر إعادة البناء

في أثناء نقلنا للسلطة في منتصف 2005، أنشأت قوة المهمة "ثندر" ،التابعة لفرقة 25 مشاة، فرقا إقليمية لإعادة التعمير وبدأت جهود التطوير وإعادة البناء، عبر قيادة المنطقة الشرقية. في يناير 2005، غيرت قوة المهمة ثندر تركيز عمل فرق إعادة التعمير الإقليمية من الدعم الطارئ إلى التطوير الأكثر تعقيدا وواجهت إحتياجات الأفغان للغذاء، الماء، والمسكن، بالرغم من أن هذه كانت بدائية بالمعايير الأولى العالمية.

على أية حال، كان لا بد لقوة المهمة المشتركة ديفل أن تعالج مشاكل أخرى:

- النظام الطبي العتيق.
- شبكات الطرق المحدودة.
- شبكة الكهرباء غير الكافية.
- المدخل إلى التعليم.
- النظام القضائي الذي أهمله زعماء العشائر.

بالإضافة إلى ذلك، الإقتصاد، بينما كان في تحسن، ضعف أثناء المراحل المبكرة لعملية دوام الحرية 6، وصحب ذلك بطالة عالية مستمرة. الطالبان والقاعدة كانتا غير قادرتين على القيام بأي من أشكال إعادة البناء، التطوير، أو مساعدة الشعب، وكان الوضع جاهزا للتحسين. وجدت قوة المهمة المشتركة ديفل فرصة لاستخدام عمليات إعادة البناء المكثفة كآلية غير ذات خطورة

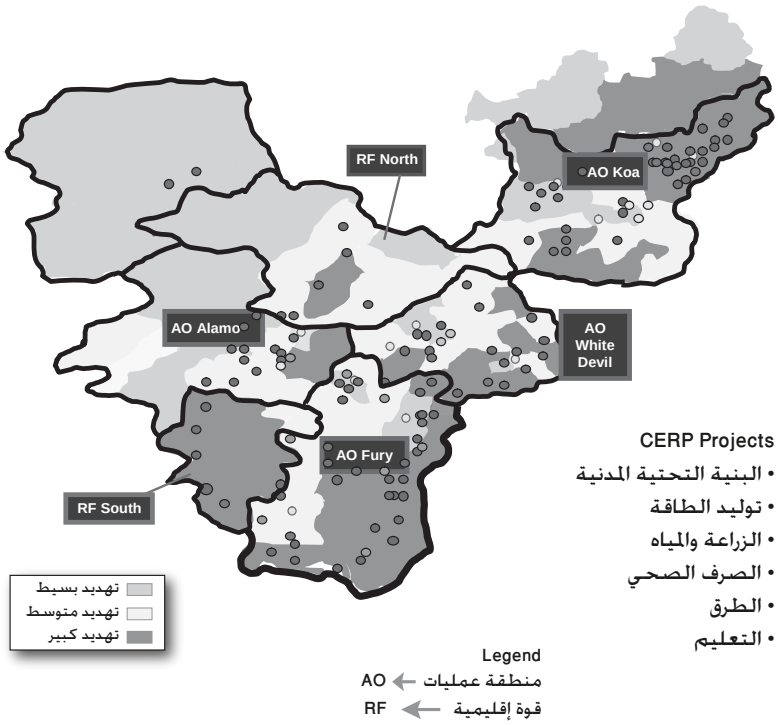

الشكل -2 مشروعات إعادة الإعمار لقوة المهمة المشتركة ديفيل وتقييم التهديد، يناير 2006.

لتحسين الأمن، الحكم، والتنمية الإقتصادية عموما. على أية حال، أدركت قوة المهمة أيضا أنه لا بد من استعمال هذه الآلية بطريقة لا تخلق توقعات غير واقعية. بدأت قوة المهمة المشتركة ديفل بإعادة تركيز جهود الثمانية فرق إعادة التعمير والخمس كتائب لإسراع إعادة البناء، خصوصا البنية التحتية والطرق - أي المشاريع ذات التأثير العالي والمرئية بوضوح. التنسيق القريب بين قوة المهمة المشتركة ديفل والرئاسات الأعلى (76-CJTF) جلب تمويلا متزايدا لبرنامج إغاثة الطوارئ للقادة. بعد ذلك، قامت قوة المهمة المشتركة ديفل بتكليف كل فريق إعادة تعمير وقائد كتيبة بمهمة لتطوير الخطط مع ممثلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الزراعة الأمريكية، ووزارة الخارجية لتقوية "التآلف" في جهود إعادة التعمير. قذف هذا التركيز في نشاط إعادة البناء بالمتمردين على أعقابهم إلى الوراء. ببساطة، لم تستطع قوات الطالبان أن تتنافس مع استراتيجية إعادة بناء مصممة بشكل جيد. لأن رجال الدين التابعين للمتمردين ركزوا على الأمور الغير دنيوية، لم يطوروا أي شيء إيجابي بشكل ملموس لصالح الشعب؛ لم يستطيعوا أن يعارضوا مشروعا مدعوما من المجتمع بمنافع العالم الحقيقي.

بدلا من ذلك، كان لا بد للمتمردين أن يتجهوا إلى الدعاية الدينية، الإرهاب، والعنف، وهي الوسائل الوحيدة التي امتلكوها لتحقيق استراتيجيتهم المبنية على إطالة النزاع. بسبب هذه التكتيكات، أصبحت أولوية قوة المهمة المشتركة ديفل هي تنفيذ المشروعات في مناطق النزاع . تطلب تنفيذ ذلك تنمية دعم وتأييد المجتمع والتأييد من كابول للمبادرات. ارتفعت شرعية الحكومة الإقليمية عندما فاقت المشاريع المكتملة والملموسة حث وهجمات المتمردين. هذا المدخل الذي يعتمد على استثمار المجتمع، والذي ستجري مناقشته بتفصيل أكثر فيما يلي، أصبح تكامليا في خطة حملة قوة المهمة المشتركة ديفل.

على أية حال، بينما تركز مشاريع برنامج إغاثة الطوارئ للقادة في مناطق النزاع (راجع مناطق التهديد المرتفع في الشكل رقم 2)، كان لا بد أن تتجنب قوة المهمة المشتركة ديفل المشاريع الكبيرة التي ليس لديها فرصة لتكتمل، أو لتستمر، بعد مغادرة القوات الأمريكية، أو نضوب تمويلات برنامج إغاثة الطوارئ للقادة، أو خسارة دعم المجتمع. كانت المشروعات الطائشة، أو الموضوعة بشكل سيئ، أو الفاشلة ستشكل انتصارات لحملة العمليات المعلوماتية للمتمردين. عندما كانت قوة المهمة المشتركة ديفل تخفق في تحقيق التوقعات العامة، كان الشعب يظن أن الحكومة الأفغانية والأمريكان عاجزون، مما كان يخلق مداخل للمتمردين لاستخدام نفوذهم. على سبيل المثال، عندما وفرت قوة المهمة المشتركة ديفل قدرة توليد الطاقة الكهربائية في شارانا، عاصمة محافظة باكتيكا، بدون الحصول على موافقة رئيس البلدية، خلق ذلك وضعا محرجا. انطفأت الأضواء من شارانا بعد أن نفذ وقود الديزل الذي أحضرته دبابة واحدة أمريكية. رغم أن الأضواء عادت في النهاية، في الفترة الفاصلة، خلق فريق إعادة التعمير حسن النية إحباطا واستياءا بين الأفغان الذين جاء الفريق لمساعدتهم. كان تحقيق النجاح المستمر يعني التركيز على المشاريع المستمرة وتفادي إحراج التحالف. هكذا، تجنبت قوة المهمة المشتركة ديفل العمل المزاجي والتركيز على التعاقد على المشاريع التي تستغل مواهب الأفغان ومصادر البلاد الطبيعية. لبيان ذلك، بعد أن علمت قوة المهمة المشتركة ديفل أن الأفغان عندهم خبرة بسيطة في إستخدام الخرسانات والأسمنت في البناء، لكنهم مهرة في استخدام الحجارة، وهي مادة خام وفيرة في أفغانستان، تعاقدت قوة المهمة المشتركة ديفل لبناء جسور حجرية، وجدران للسيطرة على السيول ذات القواعد الصخرية، والطرق المرصوفة بالحصى. وكما طورت قوة المهمة المشتركة

ديفل نظرتها الواقعية إلى إعادة البناء. قامت أيضا باستغلال الاجتماعات الإسبوعية لموظفي فريق إعادة التعمير الإقليمي لتوسيع آفاق مناقشة التطوير. أثناء هذه الإجتماعات، أوضحت قوة المهمة المشتركة ديفل المشروعات التي سيدعمها حكام الأقاليم وقادة المناطق لكي تعزز جهود التطوير قدرتهم على الحكم. ببساطة، كان بناء وتحسين البيئة في المناطق ذات الإحتياج المحسوس (بمعني

آخر: المناطق "الحمراء" على الخريطة الرقم 2)، عشوائيا للغاية. كان لزاما على زعماء العشائر أن يرتبطوا بشهادة شكلية. كان لا بد أن يصدقوا على كل المشاريع لتجنب بناء مشروع على الأرض المتنازع عليها، على سبيل المثال، ولضمان وضع جداول زمنية واقعية وصلة ذلك بالمجتمع. ركزت قوة المهمة المشتركة ديفل الجهود الأولية على المشاريع التي يمكن أن تكملها الوحدات خلال فترة زمنية معقولة (ثلاثة إلى تسعة شهور) حتى يرى السكان النتائج بسرعة. رغبت قوة المهمة المشتركة ديفل أيضا في تطبيق "عدالة بذل العرق" من المجتمع على شكل مصادر أو عمالة وذلك عن طريق استخدام التقنيات التي تم تعلمها من المنظمات غير الحكومية الناجحة. طلبت قوة المهمة المشتركة من القرى والعشائر بالإسهام بكل ما يمكنهم تقديمه. أدى هذا الإسهام إلى تأييد ممتد من المجتمع لهذه المشروعات. قررت قوة المهمة المشتركة، كجزء من هذه العملية تعيين أكبر عدد من الأفغان للعمل.

اللواء جيسون كاميا، قائد (76-CJTF)، ابتكر هذه الطريقة، وأطلق عليها إسم "عمل مؤقت للأفغان." إذا كان أمام قوة المهمة المشتركة ديفل الإختيار بين استئجار مقاول واحد لديه أربعة بولدوزرات، 30 رجل من الهند، أو مقاول محلي معه 100 أفغاني ممن يستخدمون

نظام المدخل الشمالي (ناجارهار)

المعاول والمجارف، كان يختار الأخير. تبنى المقاولون العامون الأفغان الأذكياء طرق عملية لاستغلال هذا الموقف. لم يقوموا فقط باستئجار الأفغان، لكنهم أيضا اختاروهم من السكان المحليين، مما مكن مشاريعهم أن تتقدم بدون هجمات. المقاولون الذين لم يفعلوا ذلك، خصوصا الأجانب، هوجموا في أغلب الأحيان وتم تحطيم مواقع عملهم. تعطلت مشاريعهم إلى وقت غير محدد أو تركت جملة واحدة. كلفت أيضا قوة المهمة المشتركة ديفل كتائب مناورتها وفرق إعادة التعمير الإقليمية بالعمل مع حكام الأقاليم والممثلين الوزاريين للجمهورية الإسلامية لأفغانستان لطلب الدعم في التخطيط والإشراف على المشروعات الهامة. كانت النية تشجيع الأفغان على بناء قدرتهم الخاصة لتخطيط التطوير. في نفس الوقت أرادت قوة المهمة أن تقوم بتصميم رؤية بعيدة المدى. كان هدفها العام أن تجعل كل حكومة إقليمية أكثر كفاءة ومكتفية ذاتيا، ومرتبطة بالمجتمع. كما لوحظ أن العدو حاول إبطاء الجهود الجديدة التي تبذلها قوة المهمة المشتركة لإعادة التعمير. حدثت النكسات في المناطق التي لا يزال الطالبان يتمتع فيها ببعض النفوذ، على سبيل المثال، في مقاطعة زورمات في محافظة لوجار حيث تم مهاجمة نقطة تفتيش شرطة تم بناؤها مؤخرا، وفي منطقة بولي لام حيث تم حرق مدرسة قيد الإنشاء. واستجابة لذلك، صرحت قوة المهمة المشتركة ديفل للمقاولين الأفغان باستئجار أمن محلي في المناطق ذات الخطورة العالية. وسعت أيضًا إلى حماية المشروع المحلي عن طريق إنشاء اتفاقيات أمنية مع زعماء القبائل، وجعلتهم مسؤولين عن حماية المشاريع في مناطقهم. هذا بالإضافة إلى "عدالة الجهد والعرق" المذكورة، كان على الجمهور أن يتعهد بالمشاروعات بتأمينها.استكمال محاولات إعادة الإعمار هذه أنشأت مكاسب حقيقية ملموسة استطاع السكان المحليين الإحساس بها، ولكن حدث التقدم فقط بعد أن قاموا بالتعهد.أضعفت المشروعات التي تمت باتفاق وتعهد المجتمع من الطالبان وقوضت أي مزاعم بشرعيتها. في متابعتها لاستكمال هذه التطويرات، أدركت قوة المهمة المشتركة ديفل الحاجة أيضا لتعزيز العلاقات بالمنظمات الدولية والغير ربحية في البلاد. عندما رأت بعثة معونة الأمم المتحدة إلى أفغانستان (UNAMA) والمنظمات غير الحكومية ذات الإهتمام الخاص بالتطوير نجاحات قوة المهمة المشتركة في مجال إعادة التعمير، وجدوا طرقا أكثر للإتصال بالتحالف، وعندما تحسن الوضع الأمني في المناطق المختلفة، زادت منظمات المجتمع الدولي من تواجدها. بدأت الرغبة المتبادلة للعمل في إعادة التعمير تنمو . هذا التعاون كان شكليا عادة لأن المنظمات غير الحكومية، كانت مستقلة جدا على أية حال، وكان لا بد أن تحافظ على مفهوم نزاهتها. وعلى هذا، كانت تنتقد التحالف بسرعة إذا ما عمل شيئا واعتقدت أن له تأثيرا عكسيا عليها. في تعاونها مع هذه المنظمات، سعت قوة العمل المهمة المشتركة ديفل ليكون مبدأ «توحيد الجهود» حقيقة عملية وليس مجرد مفهوم أو نقطة مناقشة.

مدخل النظم إلى إعادة التعمير

تطلب جهد إعادة التعمير المصمم بطريقة جيدة أكثر من مجرد اختيار المشاريع التي تحتاجها القرى، المناطق، أو المحافظات بشدة. كان لا بد أن يدرس التحالف المبادرات في سياق أوسع، كنظام للمشاريع المكملة لبعضها البعض .لم تتخذ قوة المهمة المشتركة ديفل هذا المدخل في البداية، وكنتيجة، لم تحسن المشاريع المستقلة في منطقة عملياتنا الإقتصاد أو الأمن أو تتعامل مع إحتياجات المجتمع بصورة كبيرة .في النهاية، انتقلت قوة المهمة المشتركة ديفل إلى مدخل النظم إعادة التعمير .يهدف هذا المدخل إلى أن تكون المشاريع مخططة بشكل جيد ومستدامة، ومتكاملة مع جهود

التطوير الأخرى .على سبيل المثال، أصبحت شبكات الطرق من المشاريع المفضلة لأنها كانت تمهد الطريق في أغلب الأحيان لنظام أوسع من التطوير .على سبيل المثال، أنشأت قوة المهمة المشتركة ديفل أنظمة" من المزرعة-إلى -السوق "عديدة في المناطق" الحمراء "والمحافظات الحدودية .يوضح الشكل رقم 3 مدى تعقيد نظام من المزرعة-إلى-السوق في جلال آباد التي استعملت مشاريع برنامج إغاثة الطوارئ للقادة لتتكامل أو تنمي المشاريع الموجودة والتي أقامتها منظمة غير حكومية أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .تضمن هذا النظام المعين مشاريع لتحسين معدل الإنتاج مثل دروس التعليم التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية والخاصة بتقنيات الزراعة الحديثة الرخيصة -الثمن .تضمن أيضا مشاريع لبناء قنوات الري، جدران السيطرة على السيول، والطرق التي تربط بين مزارع المنطقة وأسواقها الرئيسية. كان هدف قوة العمل هو خلق التأثيرات المعززة بصورة متبادلة، سواءا عن طريق بناء مخزن للحبوب قريب من طريق جديد أو إقامة طريق فرعي إلى السوق حيث يمكن للمزارع أن يبيع منتوجه بشكل مريح أكثر .أحيانا كان لا بد أن تكسب قوة المهمة الأشخاص المهمين أو السكان إلى جانب مدخل النظم هذا .تجنبت قوة المهمة بناء المشاريع كاستجابة لطلبات المسؤولين الحكوميين إذا ما كانت المساعي لا تضيف إلى أنظمة التطوير الحالية .كان هناك استثناءات، لكنها تطلبت موافقة قائد قوة المهمة المشتركة، الذي كان يمنح مثل هذه الاستثناءات فقط إذا ما كان بإمكان التحالف أن يكسب بعض الفائدة الهامة للعمليات كنتيجة لذلك .بدأت علاقة العمل مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووكالات أخرى بالتحسن أثناء قيام قوة المهمة المشتركة ديفل بهذه الخطة المكثفة الموجهة بالأنظمة .قامت قوة المهمة بتقييم التأثيرات التي أحدثتها وحللت القضايا التي واجهتها في المناطق التي كان التطوير التقليدي فيها يفشل أو ببساطة لا يتم .أدركت قوة المهمة أنه، في بعض الحالات، كان من الأفضل عمل تكامل أو توفير الأوضاع الملائمة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ليقوما بالتطوير بدلا من بدء المشاريع بنفسها .وجد فريق المهمة المشتركة ديفل أيضا أنه يمكن أن يعمل مع هذه المنظمات مباشرة أو بشكل غير مباشر .عمل ممثل قوة المهمة المشتركة ديفل لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كحلقة وصل بين قوات التحالف ومنظمات المعونة وإعادة التعمير الأمريكية الأخرى .كانت قوة المهمة المشتركة ديفل قادرة على الإستفادة من الفرص لتعزيز المبادرات الحالية وذلك من خلال وساطة ممثلنا.

على سبيل المثال، استفادت قوة المهمة المشتركة ديفل من إتفاقية مبادرة أرك زادران) سميت باسم العشيرة التي تسكن المنطقة(، والتي توسطت فيها بعثة معونة الأمم المتحدة إلى أفغانستان لبدء التطوير في المناطق المنكسرة في محافظات خووست، باكتيا، وباكتيكا .أستخدمت قوة المهمة النية الحسنة التي خلقتها هذه الإتفاقية، وبدأت مشروع طريق رئيسي، وبعد ذلك بدأت ببناء مراكز الشرطة، العيادات، والمدارس .كانت هذه المنطقة ملجأ آمنا لعناصر جلال الدين حقاني وقوات الطالبان، لكن لم يعد الوضع كذلك بفضل هذه الإتفاقية التي كانت مدعومة بشكل واسع .في أغلب الحالات، عندما خلق التحالف بيئة أكثر أمنا، تبع ذلك تواجد المنظمات غير الحكومية والدولية . شجعت قوة المهمة فرق إعادة التعمير الإقليمية للإستفادة إلى أبعد الحدود من تواجدهم عن طريق مساهمة هذه المنظمات في برامج هذه الفرق الخاصة بإعادة التعمير .كلفت قوة المهمة المشتركة ديفل فرق إعادة التعمير الإقليمية للعمل مع بعثة معونة الأمم المتحدة إلى أفغانستان والمنظمات الغير حكومية في قطاعهم لبدء أو تشجيع التوسع في عمل مجالس التطوير الإقليمية .غرض مجالس

مقدم تريفور بريدنكامب

باثان، محافظ خوست، يحى نائب المحافظ لمقاطعة ساباري، خلال الإستعدادات لإنتخابات المجلي الإقليمي الأفغاني، 6 يونيو 2005، الجيش الأمريكي.

التطوير هـذه كان وضع أولويات التطوير وتنظيم جهود إعـادة التعميرالتي كانت في أغلب الأحيان عشـوائية. أصبح تسلسـل وتزامن مشـاريع إعادة البنـاء ذا أولوية رئيسـية .المشـاريع التي أقيمت خارج التسلسل وكان لهـا صـلات بمشـاريع أخـرى أو كانت بدون صـلات، كان لهـا تأثيـر إيجابي بسـيط عادة وربمـا كان لهـا نتيجة عكسـية، مثال ذلـك المدارس، الطـرق، البنايات الإدارية، نقاط تفتيش الشرطة، المساجد، العيادات الطبية، ودور العدل .فـي إحدى الحالات تم بناء نقطة تفتيش شـرطة بعيـدا عن طريق حالي، فأصبحت هذه النقطة تشـكل فـي الحقيقـة مسـؤولية وعقبـة لأن عزلتهـا جعلتها عرضة للهجوم .بعد مضي بضعة شهور من هذا الجهد المتصاعـد لإعـادة البناء، قامـت قوة المهمة المشـتركة ديفل بتكليـف فرق إعـادة التعمير الإقليميـة وكتائب المناورة بمراجعة توقيتات المشـاريع الحالية والمستقبلية، حتـى يمكن لقوة العمل أن تصرف الدولارات لإعادة البناء بحكمة أكثـر .بدأت أركان قوة المهمة المشـتركة ديفل عملية المراجعة هذه بإجراء حلقة دراسـية على مدخل النظم إلى التطوير .شـرح أركان قوة المهمة كيف يجب أن يبـدو المدخل المتزامن وكيـف يجب أن يكون له صلات مع المشـاريع الأخرى فيما يتعلـق بالزمن والمكان .طلبت قوة المهمة المشتركة ديفل من كل وحدة أن تعيد تقدير، وتعيد تقييم، وتنقي خطط إعادة البناء لتعكس مدخل النظـم .فـي خطـوة التخطيـط النهائية، أطلـع قادة الوحدات قائد قوة المهمة المشـتركة على المشاريع، وقام القائد بالتصديق على المشـروع فقط إذا ما حقق واحدا أوأكثـرمـنأربعـةمعاييـر:

- المشروع في منطقة حمراء.
- المشروع مرتبط مباشرة بنظام آخر.
- المشـروع حاصل على موافقة مـن زعماء الحكومة والعشائر.
- المشروع قابل للاستمرارية.

لم توافق قوة المهمة المشتركة ديفل على الكثير من المشروعات المقدمة لأن فرق إعادة التعمير الإقليمية وقادة المناورة جنحت في الإستثمار في المشاريع المستقلة، مع نمو محاولات استرضاء الزعماء المحليين وزعماء العشائر الذين كانوا في عمليات معهم.

العمل الجماعي بين الوكالات الأمريكية

تلاقت العديد من الوكالات الأمريكية في أفغانستان بعد نوفمبر 2001. كان تفهم أدوارهم ومناطق عملياتهم مهما بالنسبة لقوة المهمة المشتركة ديفل حتى تصبح القوة عضوا فعالا في فريق بين الوكالات.

عينت وزارة الخارجية ضباطا سياسيين في فرق إعادة التعمير الإقليمية الثمانية وفي قيادة قوة المهمة المشتركة ديفل في محافظة خوست. كان لدى الضباط السياسيين أربعة مهام أساسية:

- نصح وإرشاد الزعماء الأفغان للحكم بفعالية أكثر.
- العمل كضباط إعداد للتقارير، مكلفين بمهمة توفير المعلومات عن الإتجاهات الإجتماعية والإقتصادية والعسكرية والسياسية إلى سفارة الولايات المتحدة في كابول.
- العمل كقنوات معلومات حول المعارك على الحدود في الباكستان للمساعدة في تعريف السياسات الحكومية في أفغانستان على المستوى الوطني.
- تشجيع سياسات الحكومة الأمريكية داخل الحكومات الإقليمية.

رافق الضباط السياسيون قادة قوة المهمة المشتركة إلى الإجتماعات مع الزعماء السياسيين والعسكريين الأفغان. لقد ساعدوا القادة في الإعداد لإجتماعات ثنائية ونفذوا المراجعات بعد انتهاء المفاوضات أو الإشتباكات4. طور الضباط السياسيون المكونات الإقتصادية والسياسية والعشائرية والإجتماعية لمكافحة التمرد، مما سمح للقادة بالتركيز بصورة أكبر على الأمور العسكرية. المحافظة على الوعي بهذه المكونات غير العسكرية لربما كانت من نواح أخرى أكثر تدليسًا.

خصصت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضباطا، عينوا كضباط ميدانيين للبرنامج، لكل فرق إعادة التعمير الإقليمية ولأركان حرب مقر قيادة التحالف. قام هؤلاء الضباط -

- بإدارة مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على المستوى الإقليمي.
- تقديم المشورة للضباط العسكريين بشأن أمور التطوير.
- تقديم المشورة لوزراء ومحافظي جمهورية أفغانستان الإسلامية حول إستراتيجية إعادة التعمير والتطوير الطويلة الأمد.
- تقديم التقارير إلى مقر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في كابول.
- العمل مع المنظمات غير الحكومية والدولية لإيجاد الطرق لتحقيق التكامل بين مشاريعهم وبين جهود التطوير لكل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وقوة المهمة المشتركة ديفل. باختصار، نسقوا استراتيجية التطوير على المستوى الإقليمي.

عمل ضابط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المسؤول في مقر قيادة قوة المهمة المشتركة ومن هناك قام بالإشراف على الممثلين في فرق إعادة التعمير الإقليمية. على خلاف الضباط السياسيين، كان كل الممثلون من المقاولين وليس موظفين بمهنة. إعتمد الدمج الناجح لهؤلاء المقاولين بنجاح في عمليات فرق إعادة التعمير الإقليمية فرق إعادة التعمير الإقليمية على قدرة قائد فرق إعادة التعمير الإقليمية على دمج جهود التطوير العسكرية مع تلك الخاصة بالوكالات والمجتمع الدولي. علم ممثلو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فرق إعادة التعمير الإقليمية كيفية الحصول على التأييد للمشاريع من أصحاب الحصص العشائريين والحكوميين،

وشجعت قوة المهمة البحث عن الطرق لربط جهود إعادة بناء برنامج إغاثة الطوارئ للقادة ومشروعات التنمية لكل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنظمة الدولية.

أثبتت التنمية الزراعية في أغلب مناطق قيادة المنطقة الشرقية أنها ضرورية لنجاح النمو الإقتصادي البعيد المدى.

قدم ضباط وزارة الزراعة الأمريكية الإرشاد الخاص بالتطوير إلى جمهورية أفغانستان الإسلامية، قوة المهمة المشتركة وبدرجة أقل، للمتعاونين وبعض المزارعين. بالرغم من أن ضباط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ليس لهم وجود في أغلب فرق إعادة التعمير الإقليمية، عمل هؤلاء الضباط مع موظفي ثلاثة مواقع رئيسية (مقر قيادة قوة المهمة المشتركة وفرق إعادة التعمير الإقليمية في غاسني وجلال آباد) وذلك خلال أغلب مدة خدمة قوة المهمة المشتركة ديفل. نفث هؤلاء الضباط الحياة في برامج إعاشة بديلة خاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. قدم هؤلاء الضباط الإرشاد في موضوع المحاصيل التي يمكن زراعتها بدلا من الخشخاش وركزوا على تطبيق البرامج الزراعية مثل الإئتمان الصغير للمزارعين. ساعدوا أيضا على إبتكار المشاريع البسيطة ذات التأثير العالي التي تحسن قيمة المحاصيل التي يزرعها المزارعين الفقراء للغاية. منع تواجد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المحدود نسبيا في مناطق قيادة المنطقة الشرقية قوة المهمة من الإستفادة إلى أبعد الحدود من برامجها للتنمية الزراعية. عملت بعثة معونة الأمم المتحدة إلى أفغانستان في الشرق، بمكاتبها المحورية في جارديز وجلال آباد، مباشرة مع الضباط السياسيين والعسكريين الحكوميين الأمريكيين. بعثة معونة الأمم المتحدة إلى أفغانستان كان لديها واجب كبير، تراوح من حل النزاع إلى مراقبة حقوق الإنسان. لعبت بعثة معونة الأمم المتحدة إلى أفغانستان دورا كبيرا في تنظيم الجمعية الوطنية وانتخابات مجلس الاقليم. تسخير طاقة بعثة معونة الأمم المتحدة إلى أفغانستان كان ضروريا لوصول قوة المهمة المشتركة ديفل للشعب بشكل فعال. لأن ضباط بعثة معونة الأمم المتحدة إلى أفغانستان كانوا في أفغانستان لثلاث سنوات أو أكثر، فقد قاموا بتنمية الثقة مع المسؤولين الأفغان، وطورت بصائر قوية إلى دوافع حكام المناطق والأقاليم، واستمروا في العمل في أغلب الأحيان في المحافظات حيث تناوبت الوحدات عسكرية جيئة وإيابا في منطقة القتال.

أبرزت الميزانيات العسكرية للتطوير الخاصة بكل من برنامج إغاثة الطوارئ للقادة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمنطقة قيادة المنطقة الشرقية أهمية فريق العمل بين الوكالات. قوة المهمة المشتركة ديفل كان لديها 29 مليون دولار أمريكي لميزانية التطوير؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كان لديها 10 أمثال هذا المبلغ لنفس المنطقة. في رؤية للإمكانية الكبيرة لتقدم عملية مكافحة التمرد إذا ما تعاونت كل من قوة المهمة المشتركة ديفل والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سويا، أشار قائد قوة المهمة بأن تخطيط التطوير يشمل جهودا حقيقية للتقريب بين منظماتنا.

على أية حال، صادفت قوة المهمة المشتركة ديفل منذ البداية فجوات مذهلة في الإتصال، والتعاون، والتضافر بين ممثلي الوكالات المختلفة. عرقلت الممارسات البيروقراطية العمل الجماعي والتعاون. جزء من التحدي كمن في حقيقة أن أكثر من 90 بالمائة من الممثلين داخل الدولة كانوا مقاولين يعملون تحت رعاية الوكالة وعقودهم لم تكن بها نصوص واضحة خاصة بالتعاون. المشكلة الأكبر، على أية حال، كان الطبيعة التقييدية لقواعد توزيع صندوق تطوير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. مع وجود مصادر وفيرة نسبيا، والوصلة المباشرة بين تقدم التطوير والأمن، أثبتت ضرورات الوكالة البيروقراطية أنها محبطة بشكل عام. بالرغم من ذلك،

ضاعفت قوة المهمة المشتركة ديفل الجهود، بداية من قيادة اللواء، لإقامة علاقات وثيقة بين الوكالات وزيادة التعاون مع الممثلين في فرق إعادة التعمير الإقليمية.

زادت هذه الجهود التكامل بين الوكالات في كافة أنحاء القيادة. تغلبت قوة المهمة المشتركة على الإختلافات الفلسفية، وبشكل تدريجي، ووضعت معايير جديدة للعمل الجماعي بين الوكالات. عندما بدأ نائب قائد قوة المهمة المشتركة بتضمين ممثلين بين الوكالات في إجتماعات فرق إعادة التعمير الإقليمية وبدأ الضابط التنفيذي بضمهم إلى عملية حساب الموظفين، تحسنت ديناميكية المشاركة بثبات. كما أكدت أركان قوة المهمة كل نجاح في المناطق الواقعة ضمن مسؤوليتهم، فرق إعادة التعمير الإقليمية وممثلين بين الوكالات بدأوا بالتطور ليشكلوا فريقا أقوى. زاد ممثلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وزارة الخارجية، ووزارة الزراعة الأمريكية حضورهم وتأثيرهم في كل منطقة عمليات لفرق إعادة التعمير الإقليمية. في النهاية، أصبحت قيمة هؤلاء الممثلين من موظفي فرق إعادة التعمير الإقليمية عالية، وسويا مع ممثلي بعثة معونة الأمم المتحدة إلى أفغانستان، هؤلاء الموظفون أصبحوا شركاء فعالين ضمن قوة المهمة.

تكامل عمليات المعلومات

وجدت قوة المهمة المشتركة ديفل أن عمليات المعلومات كانت أكثر فاعلية عندما استخدمها الأفغان بدون ظهور نفوذ الولايات المتحدة. خرجت رسائل عمليات المعلومات التي صممت وأصدرت فقط بواسطة القوات الأمريكية متأخرة جدا في أغلب الأحيان أو كانت غير ملائمة للمنطقة أو العشيرة الأفغانية التي استهدفتها. كانت

الجيش الأمريكي

المظليين التابعين للكتيبة الثانية،-405 مشاة، يغادرون منطقة الإنزال، إقليم باتيكا، أفغانستان، 25 مايو.2005

الرسائل فعالة أكثر بكثير عندما تعاون الزعماء وتكلموا مباشرة مع الناس.[6]

هكذا، اختارت قوة المهمة المشتركة ديفل الترويج لبرنامج تخم السهل («تقوية السلام»، أو PTS)، برنامج الحكومة الأفغانية للمصالحة. بناء على النجاح الذي حققه أولئك الحكام الذين دعموا برنامج " تقوية السلام" بشكل نشيط، إعتقد قائد قوة المهمة المشتركة ديفل بأن هذا البرنامج المطبق أفغانيا يمكن أن يصبح "وسيلة لكسب الحرب." شجعت قوة العمل المحافظين المحليين لدعم وإدارة هذه المبادرة. أدى ذلك إلى نتائج هامة عندما نزل المتمردون من الجبال وغادروا باكستان لأداء قسم الولاء للحكومة الأفغانية.[7] لقي أحد المحافظين، حكيم تانيوال في إقليم باكتيا، نجاحا بارزا باستخدام هذا البرنامج. مد المحافظ يده إلى المتمردين وأدخل معه زعماء العشائر المحلية كطرف عدم حدوث أي عمليات قتل نتيجة للثأر أو الإنتقام بعد عودة المتمردين. بعد ذلك، أحضر تانيوال المتمردين، وأخضعهم إلى عملية تدقيق في كابول، وأعادهم إلى الإدارة الإقليمية في جارديز. هناك مررهم خلال دورة متقنة نظمت بعناية من مراسم قسم الولاء أقسم خلالها شيوخ العشائر بأنهم مسؤولون عن الأعمال المستقبلية للمتمردين الذين تم مصالحتهم. أذاع تانيوال هذه المراسم على الراديو وتابع أحوال المقاتلين المصالحين لضمان أنهم لم يستخدموا هذا البرنامج ببساطة لإختراق المحافظة. شجع هؤلاء المتمردين المصالحين أعضاءا آخرين من الطالبان لإلقاء أسلحتهم من خلال برنامج «تقوية السلام». قام تانيوال بتعيين عضو طالبان تمت مصالحته كمدير لمكتب دعمه الإقليمي للمصالحة. حاكم آخر، الشاه محمود صافي في محافظة لاجمان، أقنع زعماء العشائر أن يعلنوا أن المتمردين أصبحوا خارج حماية تقليد الباشتون الخاص بحق اللجوء، وحرمهم هكذا من الحصول على قاعدة يمكنهم العمل منها وأجبر الكثيرين على أن يصبحوا جزءا من العملية الشرعية. ما زال هناك محافظ آخر، أسد الله وفاء في محافظة كونار، وقد استعمل برنامج «تقوية السلام» المدعوم بعملية المعلومات، ليدعو الشورى الإقليمية، في أغلب الأحيان، للحصول على تأييد زعماء العشائر الرئيسيين. لإثبات أحقية السلام، أرسل المبعوثون من الشورى بإنتظام للتعامل مع القبائل الذين كانوا يدعمون الطالبان وHiG (طائفة أصولية من المجاهدين) في كورينجال ووديان ماتين. استعمل الخطب الإذاعية أيضا لإخبار شعب كونار أن بعض تلك العشائر كانت "في ثورة ضد الحكومة" وبأنّه كان يفكر في" إطلاق يد" التحالف لهزيمتهم إذا لم يسعوا للمصالحة. إحتاج كل محافظ اقليم فقط إلى دفعة بسيطة وأقل دعم لجعل برنامج عمليات المعلومات يعمل لصالح برنامج "تقوية السلام". في المحافظات حيث عرض المحافظين دعما رمزيا فقط لم يعطي برنامج "تقوية السلام" نتائج مهما كانت شدة عمل قوة المهمة . كدرس تم تعلمه، يجب أن يكون برنامج المصالحة الناجح مثل برنامج "تقوية السلام" من برامج البلد المضيف، ويتم إدارته من قبل سلطة إقليمية أو سلطة منطقة تحت الإشراف الوطني.

بالطبع، برنامج "تقوية السلام"جاء ببعض الأخطار. بالأضافة إلى إمكانية حالات القتل بدافع الإنتقام، فربما استعمل المتسللون برنامج "تقوية السلام" كدرع. التجربة إقترحت، على أية حال، أن قوة متمرد واحد تمت مصالحته على الراديو كانت كافية لإحداث تقدم أكثر ويؤثر على الناس أكثر من كتيبة مشاة في وضع الهجوم.[8]

قياس النجاح والطريق إلى لأمام

بينما «قياسات» النجاح في مكافحة التمرد صعبة التمييز وصعبة المتابعة إلى الا أنهما مع هذا مهمان. تعمل القياسات كمؤشرات لتمييز ومراقبة التقدم عمليا، ويمكنها أن تقترح الحاجة لتعديل الخطط. تعقبت قوة المهمة المشتركة ديفل المؤشرات

السلبية مثل أعداد أجهزة التفجير المرتجلة والهجمات الصاروخية، لكنها لم تزد في تأكيدهم. ركزت قوة العمل أكثر على مؤشرات النجاح. على سبيل المثال، عدد قوة المهمة المشتركة بعناية عندما عادت المنظمات غير الحكومية إلى محافظة ما. عودتهم دلت على أن الأمن وصل إلى مرحلة أشعرتهم بالأمان بما فيه الكفاية للعودة للعمل. عندما اشتركت وزارات التطوير الأفغانية في مراقبة جودة مشاريع إعادة البناء، ترجم أركان حرب قوة المهمة المشتركة ديفل ذلك على أنه مؤشر للنمو في القدرة على الاستقلال ذاتيا. بنفس الطريقة، العمليات أحادية الجانب بالجيش، من مستوى السرية إلى مستوى اللواء، افترضت حدوث تقدم في الإكتفاء الذاتي العسكري. المنطقة الإيجابية الأخرى كانت عدد أجهزة التفجير المرتجلة التي عثر عليها، والتي تم الإبلاغ عنها، والتي تم تسليمها من قبل الأفغان. لاحظ التحالف أيضا أنه على الرغم من الجهود المشتركة من الطالبان لعرقلة الانتخابات الوطنية وإقليمية، أكثر من 50 بالمائة من الناخبين المسجلين أدلوا بأصواتهم على أية حال. الجهود المشتركة لوحدات قوة المهمة المشتركة ديفل، وممثلو الوكالات الأمريكية، الزعماء الحكوميين الأفغان، والمنظمات الدولية وغير الحكومية كانت القوة الدافعة في إنجاز التقدّم الهام أثناء عملية دوام الحرية عموما، الإقتصاد توسع، وزادت الحكومة من تأثير نفوذها، وتم القيام بانتخابات ناجحة، والطالبان لم تحصل على مكاسب ذات قيمة في شرق أفغانستان. كما ذكر أعلاه فالشعب الأفغاني كان وما زال مركز الثقل في حرب مكافحة التمرد في شرق أفغانستان. حينما يرى الشعب سببا ملموسا لتحمل الخطر وتأييد حكومته، سوف تخسر الطالبان. كان عمل قوة المهمة المشتركة هو مساعدة الحكومة الأفغانية لتحسين مستوى الأمن وربح ثقة الشعب. مثل المواطنين في أغلب البلدان، صوت الأفغان لصالح مكاسبهم، وإذا لم يشعروا بأن هناك منافع إقتصادية ملموسة تدل على مستقبل واعد، فهم قد ينقلبون ضد حكومة قرضاي ويؤيدون الأصوليين. سوف تكون قياسات التعليم ذات دلالة. من غير المحتمل أن تزدهر الديمقراطية على المدى البعيد إذا لم تتقدم أفغانستان أبعد من مستواها الحالي المنخفض المحزن في التعليم، الذي يخدم العقيدة الدينية في المقام الأول. يجب أن تكون فرص تعليم الفنون الحرة متوفرة للمساعدة في إعطاء الناس الأسباب الثقافية لمقاومة دعاية الطالبان المبنية على الأمور الغير دنيوية ووسائل التخويف. قد يبدو أن مقاومة الطالبان بالمنطق والعقل أمرا بديهيا جدا، لكن ذلك حقا هو الحل لتشجيع خلق نفوذ ديني معتدل أكثر. يبقى بعد ذلك مشاكل عديدة، من ضمنها الفساد المستوطن، والتنافسات غير الصحية بين العشائر، والبنية التحتية السيئة، وتجارة المخدرات المتفاقمة، وعدم الإستقرار في الباكستان والهجمات الحدودية المصاحبة لذلك، والإيرادات الحكومية المنخفضة، والإقتصاد الضعيف، وكما لوحظ أيضا، الإطار التعليمي من العصور المظلمة. تبقى عقود من العمل لإعادة بناء أفغانستان. العلاقات الشخصية القوية والتركيزعلى إمكانية بناء الأمن الأفغاني هي مفاتيح تحقيق وحدة الجهود، وبالتالي، تحقيق نجاح أطول أمدا في جهود مكافحة التمرد.

درس مهم يمكن تعلمه من صراع قوة المهمة المشتركة ديفل طوال السنة لتحقيق وإبقاء وحدة الجهود هو أنه عندما يتعلق الأمر بالجهود العسكرية يجب ألا يكون هناك سوى رئيس واحد ضمن القيادة الإقليمية. يجب أن تضع القوات الأمريكية دائما عمليات إعادة التعمير والعمليات النشطة تحت إشراف قائد واحد لمنع التغيير المستمر للأولويات. هذه كانت الحالة بالنسبة لقوة المهمة المشتركة ديفل أثناء عملية دوام الحرية. كانت ثمانية فرق إعادة تعمير إقليمية وخمس كتائب مناورة

تحت سيطرة قوة المهمة المشتركة ديفل في العمليات، كان نطاق السيطرة على مستوى اللواء أكبر من بعض التشكيلات بحجم الفرقة، لكن هذا الأمر نجح.

كانت الخبرة أفضل مصدر للمعرفة العملية بهذا الخصوص. استفادت قوة المهمة المشتركة ديفل كثيرا من الدروس التي نقلت إلينا من قبل من سبقونا من قوة المهمة ثندر في عملية دوام الحرية. خلال عملية الحفاظ على الحرية ، استخدمت قوة المهمة المشتركة سبارتان النجاحات التي حققتها قوة المهمة المشتركة ديفل ، لكنها نقت خططها مستندة على التهديدات والتحديات المتغيرة. هذه هي طبيعة تقدم قوات التحالف في أفغانستان، حيث تقف كل قوة مهمة جديدة على أكتاف تلك التي سبقتها. كل قوة مهمة، بقياداتها المختلفة (المحمولة جوا، سلاح البحرية، الجيش، الحرس الوطني،

وفرق إعادة التعمير الإقليمية)، بالتعاون مع عدد كبير من وكالات الإغاثة الأمريكية والدولية، تقوم بتطوير الخبرة والمنظور الذي إكتسبته عمليات دوام الحرية المتعاقبة. كل من هذه المساهمات الرامية إلى تطوير حرب مكافحة التمرد ساعدت في وضعنا على الطريق للفوز.

ملاحظات

1. المقدم دافيد كيلكيولين، الجيش الأسترالي 28- الموضوع، مبادئ الحرب ضد التمرد على مستوى السرية، مركز عمليات المعلومات المشترك (عمليات المعلومات- مطبوعات الدائرة)، 35..

2. اللواء الأول، الفرقة 82 المحمولة جوا، انتشرت في أفغانستان كجزء من عملية دوام الحرية 3 (2003-2004)، تحت قيادة نفس قائد اللواء في عملية دوام الحرية 6، عملية دوام الحرية 3، قامت بصورة روتينية بالقيام بعمليات للتحالف وحده، مع القوات الإيطالية، الرومانية، والفرنسية الملحقة.

3. المقدم جيم دونيلانز، 3/2 مشاة الأسطول، عمل بالقطاع الشمالي من قيادة المنطقة الشرقية، المقدم توم دونافان، 2-504 فوج المظليين، والمقدم تيم ماكجواير والمقدم داف أندرز،1-325 فوج المشاة المحمول جوا في الغرب..

4. المقدم بيت دونيللي، بطل من أبطال عملية أناكوندا، خلال عملية دوام الحرية 1، قاد سرب العمليات الجوية رقم 13، وعمل مع قوة المهمة المشتركة. كان مفيدا في تكوين فريق عمل مشترك لعمليات القتال لإختبار المراقبين الجويين للتكتيك المشترك، تدريب الوحدات بدون إختبار (مثل فرق إعادة التعمير الإقليمية) لطلب الدعم الجوي القريب، وقام شخصيا بطلب ضربات جوية، وأوجد أحسن الطرق لإحداث تأثيرات جماعية على الأرض. جاء الدعم الجوي بصورة رائعة من طائرات القوات الجوية الأمريكية مثل أ-10، ب-1ب، ب-52، هـ هـ -60، وطائرات الحرية الأمريكية مثل إي آيه 6 ب، وطائرات التجسس يو-2، بريديتور-ب، جستار.

5. الضباط السياسيون مثل روب كيمب، ليام والسلي، هارولد إنجرام وغيرهم من الأمريكيين الشجعان، رافقا عادة القادة في الدوريات والهجمات الجوية للحصول على قراءات أولى لميدان المعركة.

6. أثبتت العمليات المشتركة أنها ذات فعالية بصفة خاصة في تقديم رسائل عمليات المعلومات والإشتباكات والتي أظهرت للشعب الأفغاني مدى قوة ونفوذ حكومتهم بطرق مناسبة ثقافيا، عادة، فشلت المنتجات الأمريكية بسبب أن كتابها في باجرام لم يتفهموا السياق الثقافي.

7. كان هناك 24 قائدا من الطالبان ينتظرون أن يتم قبولهم في البرنامج الذي أشرف عليه الأفغان بعد نقل قوة المهمة المشتركة ديفل للسلطة.

8. حادثة واحدة أثناء مدة خدمة قوة المهمة المشتركة ديفل تصور قوّة تأثير عمليات المعلومات المنفذة بواسطة الأفغان بشكل مثالي. نوفمبر 2005 (أثناء رمضان) انفجرت قنبلة في حقيبة ظهر داخل مسجد تتاني في محافظة خوست، قتل إمام من المؤيدين للحكومة الوطنية وثلاثة مدنيين آخرين. سبب مقتل الإمام موجات إهتزاز في كافة أنحاء البلاد، لكنه أعطى تأثيرا معاكسا لما أراده الطالبان. أدان الرئيس قرضاي الهجوم ودعا إلى عمل تحقيق كامل عن عملية الإغتيال. في البداية، أصر حاكم الاقليم، باثان ميراجودين على عدم حضور الجنازة لأنه لم يكن فردا من العائلة، لكن ببعض الدفع من قائد فريق إعادة الإعمار الإقليمي في خوست، (المقدم تشوك ميلير)، غير الحاكم رأيه وعالج الحالة بشكل مختلف جدا: بالأضافة إلى حضور الجنازة، ذهب إلى المستشفى لزيارة أولئك المصابين في الإنفجار، أغلق المدارس لضمان تعبئة الشعب بالكامل، دعا إلى المظاهرات الجماعية في الشوارع، دعا الصحافة لمتابعته كامل اليوم، وقام بعمل مقابلة صحفية لمدة 20 دقيقة مع الجزيرة. إتحدت مدينة خوست بغضب ضد الطالبان بدعم أقل ما يمكن. ترأس الحاكم العملية، نظم آلاف الناس للزحف خلال الشوارع وتدين الطالبان، وضرب مثلا للقيادة الكلاسيكية للمحافظين الأفغان الآخرين حتى يتبعوه.

يود المؤلفان شكر كل من: العقيد ستيف تيبلمان (قائد فريق إعادة الإعمار السابق لجارديز بأفغانستان)، والمقدم (مظلي) تيم مكجوير (القائد السابق للكتيبة 1-508 المحمولة جوًا)؛ والمقدم مايكل بريدنكامب (ركن2 عمليات بقوة المهمة المشتركة ديفل)؛ المقدم روبرت سكوت (الضابط التنفيذي السابق للكتيبة 3/2 مشا بحرية)؛ والنقيب ويستلي مور (رئيس عمليات المعلومات بقوة المهمة المشتركة ديفل)؛ والسيد روبرت كيمب (المستشار السياسي السابق لقيادة المنطقة الشرقية) على مساهماتهم القوية في هذه المقالة

القانون الدولي والعبودية

مارك د. ولتون، دكتور في القانون

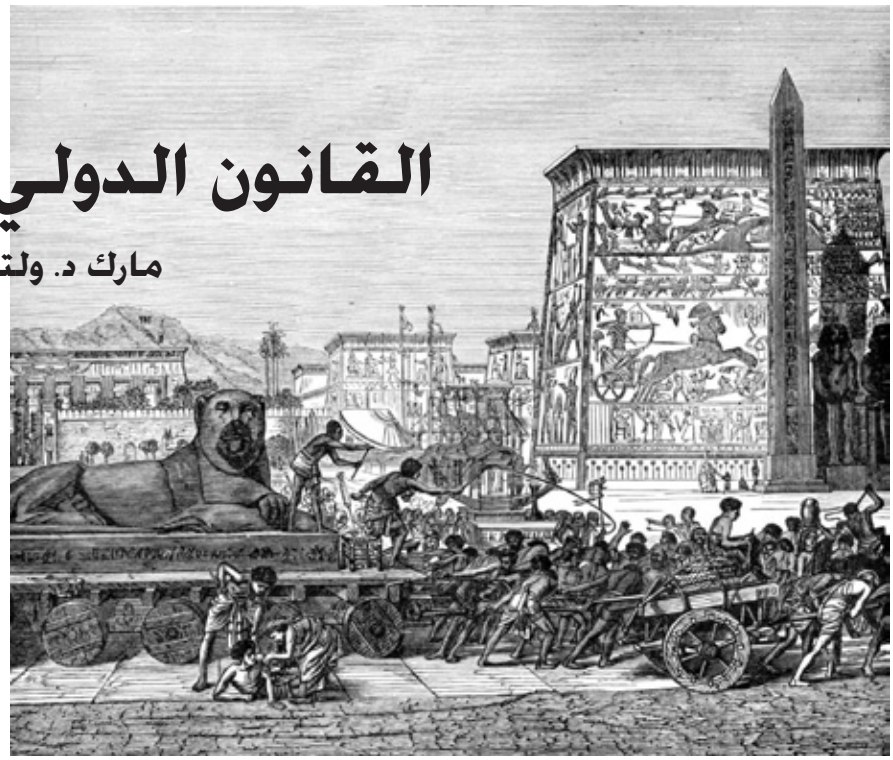

International Law and Slavery

Mark D. Welton, J.D.

Published originally in the January-February 2008 English Edition.

مارك د. ولتون هو أستاذ القانون الدولي والمقارن في الأكاديمية العسكرية الأمريكية، ويست بوينت، نيويورك. وقد حصل على درجة بكالوريوس في الآداب مع مرتبة الشرف من جامعة ستانفورد، بينما حصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة بوسطن، وحصل على دكتواه في القانون من كلية الحقوق بجامعة جورج تاون، وحصل على درجتيه العليتن في القانون - درجة استاذية القانون.- والدكتوراه العليا من كلية الحقوق بجامعة فرجينيا. وهو متخصص في الشريعة الإسلامية. والدكتور ولتون محام عام عسكري متقاعد، بعد أن خدم في عدد من المناصب في الولايات المتحدة وأوروبا، بما فيها معلم أول للقانون الدولي في مدرسة المحامي العام العسكري ونائب المستشار القانوني للقيادة الأوروبية للولايات المتحدة.

لقد كانت العبودية منتشرة ومباحة طوال القسم الأكبر من التاريخ البشري. وكانت عبودية الامتلاك -أي امتلاك شخص لآخر امتلاكاً قانونيا- أكثر صور العبودية شيوعاً. وتدريجيا، ولاسيما في القرن التاسع عشر، وصلت الإدانة المتزايدة لعبودية الامتلاك وتجارة العبيد من جانب عدد متزايد من الأفراد والجماعات، والدول في نهاية المطاف، إلى ذروتها التي تمثلت في تحريمها قانونيا على نطاق واسع. لكن الأنواع الأخرى من العبودية، غير عبودية الامتلاك، وبما فيها ممارسات مثل العمل القسري للأطفال وتجارة النساء من أجل الدعارة، قد استمرت في أماكن عديدة وبأقنعة عديدة. وقد أدى تواصل هذه الأشكال من العبودية القسرية حتى القرن العشرين إلى عقد الاتفاقيات الدولية وبذل الجهود الدولية لمحوها تماما.وبالرغم من ذلك، تظل التجارة في البشر مشكلة، وهي مشكلة غالبا ما تثور في المناطق التي يشيع فيها الخروج على القانون والصراعات المسلحة، ولذلك فهي من الأمور المهمة بالنسبة للمحترفين العسكريين.

تاريخ موجز للعبودية:

يشير المؤرخ جون كيجان إلى أن لا أحد يعرف متى أو كيف بدأت العبودية وتجارة العبيد، لكنه يرى أنها ربما كانت جزءًا مشتركا من النظام الاجتماعي لشعوب الرعاة والبدو الأوائل، ومن المحتمل أنها قد ازدادت حدة مع ظهور العجلة الحربية في الألفية الثانية قبل التقويم المسيحي.[1] وقد كانت العبودية سائدة في جميع أنحاء

العالم القديم؛ فقد طورت حضارت بلاد ما بين النهرين والحضارات المصرية والصينية واليونانية والرومانية قوانين وأعراف لإسباغ الشرعية على العبودية وتنظيمها. كما كانت العبودية تمارس على نحو واسع في شمالي أوروبا وأفريقيا ما دون الصحراء وشبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل الإسلام و في جنوب شرقي آسيا واليابان. كما وجدت - وإن لم تكن منتشرة- في النصف الغربي من الكرة الأرضية حتى العصر الاستعماري الحديث.

كانت القوانين والأعراف القديمة تقضي بأن العبد ملكية قانونية لشخص آخر. وتعريف العبد بأنه ملك لمالكه هو عبودية الإمتلاك. وكانت هذه السمة تميز العبيد عن غيرهم من الأشخاص الذين ربما تم تقييد حريتهم رسمياً، مثل أسرى ألحرب أو المجرمين. (ومع ذلك فخلال قسم كبير من هذه الفترة كان يتم إرسال أو بيع المجرمين وأسرى الحرب كعبيد.) وغالبا ما كانت سلطة المالك على العبيد الذين يمتلكهم غير محدودة؛ فقد كان بمقدور مالكي العبيد إعادة بيع عبيدهم أو إعتاقهم أو حتى قتلهم، دون أية قيود قانونية. ومن جانب آخر، ففي المجتمعات القديمة مثل اليونان وروما، كان للعبيد حقوق قانونية محدودة، بما فيها الحق في امتلاك ونقل الأملاك والحق في الزواج والحق في الحماية من المعاملة غير المعقولة، على الرغم من أن هذه الحقوق كانت من جميع النواحي أدنى من حقوق الأحرار.

لقد كانت العبودية في العالم القديم تخدم أغراضا عسكرية واقتصادية في المقام الأول. إذ كانت الجيوش كثيرا ما تجبر الأفراد على الخدمة كجنود أو كعبيد في السفن الشراعية. كما كان العبيد يعملون في أعمال الإنشاءات العامة في اليونان القديمة أو في أعمال الزراعة والمناجم في بلاد ما بين النهرين وفي الإمبراطورية الرومانية. وكان هناك عبيد آخرون يخدمون كعبيد شخصيين أو خدم في المنازل لدى الأسر الثرية وغالبا ما كانوا يوفرون خدمات جنسية لسادتهم أو سيداتهم.

و استمرت العبودية مع انتقال أوروبا من عصر الإمبراطورية الرومانية إلى العصر الحديث. وكان من الممكن أن يصبح المرء عبداً، كما في السابق، إذا وقع في الأسر أثناء الحروب وعمليات الغزو، أو لكونه

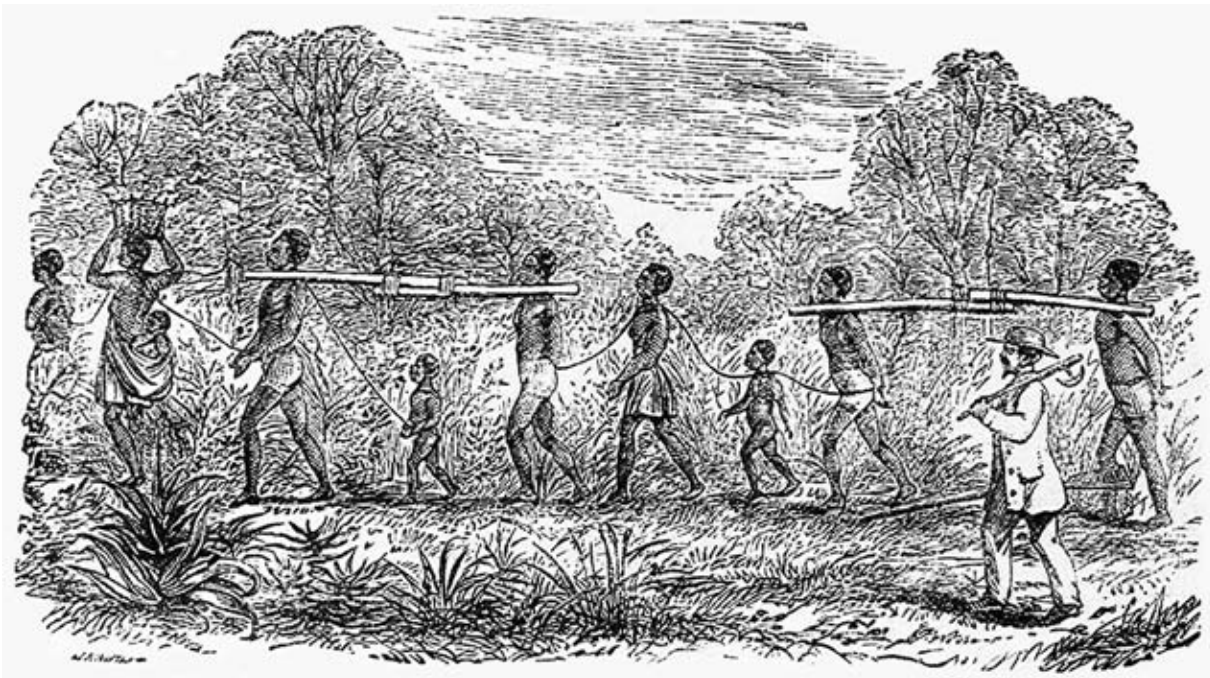

حفر من القرن التاسع عشر لعبيد أثناء نقلهم من أفريقيا

مولودا من أبوين أحدهما عبد. وزاد كثيرا قيام الآباء المعدمين(المحتاجين) ببيع أطفالهم عبيدا، وزاد كون العبودية عقوبة على جريمة أو العجز عن دفع دين. وكانت تجارة العبيد نشاطا اقتصاديا مهما في كثير من المدن بطول السواحل الاسكندنافية والإنجليزية والإيطالية. وخلال الحقبة الإقطاعية، كان السكان في أوروبا يتكونون من أحرار وعبيد الأرض والعبيد، وكانت السلطات العلمانية والسلطات الكنسية كذلك تعترف بالعبودية كمؤسسة طبيعية، وإن كانت أمرا مؤسفا. وكانوا يبررون هذا الرأي بالاستشهاد بنصوص من الكتاب المقدس ويؤكدون على الخطيئة الأخلاقية المتأصلة في البشر وعلى الفوائد الاقتصادية للعبودية.

مع انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا، أصبحت الظروف غير مواتية لمؤسسة العبودية على نحو متزايد: فقد كان الإبقاء على العبيد أمراً مكلفا في حين توفرت الأيدي العاملة الرخيصة بسبب زيادة السكان، مما قلل تدريجيا من الأهمية الاقتصادية للعبودية. ونتيجة لذلك تناقصت العبودية في أنحاء عديدة من القارة أثناء عصر النهضة، لاسيما في المناطق الشمالية، على الرغم من أن عبيد الأسر قد ظلوا يعملون في بيوت الأثرياء في لندن وباريس حتى وقت متأخر من القرن السابع عشر. كما ظل العبيد يباعون علانيةً في باريس حتى عام 1762. وفي المناطق القريبة من الحدود مع العالم الإسلامي، كان الأسرى المسلمون يعملون عبيدا في المنازل أو عمالا في الأملاك الخاصة الكبيرة. كما استمر كذلك تقليد استخدام أسرى الحرب كعبيد: فقد ظل العبيد يعملون على سفن الأساطيل وفي المشروعات العسكرية.

عندما بدأت الدول الأوروبية تستكشف وتستعمر مناطق خارج القارة، لاسيما في نصف الكرة الغربي، رأت أن العبودية وتجارة العبيد تناسب بصفة خاصة الاستغلال الاقتصادي لهذه المناطق، وازدهرت العبودية في المزارع والمناجم في جميع أنحاء الأمريكتين من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. وبدأ العبيد القادمون من أفريقيا ما دون الصحراء يصلون إلى أوروبا ابتداءا من منتصف القرن الخامس عشر، بعد أسر الأطقم الاوروبية لهم، أو قيام التجار المسلمين من شمالي أفريقيا وزعماء القبائل في أفريقيا ما دون الصحراء ببيعهم لسفن التجار الأوروبيين. وكان الإنجليز والإسبان والبرتغاليون والهولنديون والفرنسيون يحصلون على العبيد الأفارقة ويقومون بنقلهم عبر المحيط في السفن. ثم سرعان ما قاموا ببيع العبيد الأفارقة والعبيد الأمريكان من السكان الأصليين بانتظام في جميع أنحاء جزر الهند الغربية وبطول سواحل أمريكا الشمالية والجنوبية. وسرعان ما ازداد تصدير العبيد الأفارقة مع تناقص أعداد العبيد الأمريكان من السكان الأصليين بسبب المرض وسوء المعاملة؛ وقد قامت السفن الإنجليزية وحدها بنقل مليونين من العبيد الأفارقة إلى أمريكا الشمالية في فترة ما بين عامي 1680 و1786.

في الشرق الأوسط لم يؤد ظهور الإسلام إلى إبطال مؤسسة العبودية، وإن كان قد حد منها كثيرا بالفعل، في الجزيرة العربية أولا ثم في المناطق الأخرى التي فتحتها الجيوش العربية. ومثلها مثل نظيرتها في أوروبا، فقد أجازت المؤسسات الدينية والقانونية في الشرق الأوسط العبودية.

تحتوي الشريعة الإسلامية على قواعد تحكم العبودية. وتنبع هذه القواعد من مصدرين رئيسين هما القرآن والسنة. ويؤمن المسلمون المتقون أن القرآن هو كلمة الله المكتوبة التي تحدث بها من خلال الملك جبريل إلى محمد وتم تسجيلها في صورتها النهائية في غضون بضع عقود من وفاته. أما السنّة فقد تم جمعها خلال القرون الأولى القليلة بعد وفاة محمد وتحتوي على روايات لكلام وأفعال محمد و (بالنسبة للمسلمين الشيعة) كلام الأئمة وأفعالهم. كما كانت التشريعات التي طبقها الخلفاء والسلاطين والشاهات وغيرهم من الحكام المسلمين في أزمنة وأماكن عديدة صالحة هي الأخرى طالما لا تتناقض

مع المصدرين الرئيسين، وهذه عموما هي الحال اليوم.

لقد زاد استخدام كثير من الأسر الحاكمة المسلمة للعبيد في الجيوش خلال أوائل العصر الحديث.فقد كانت «الأسر الحاكمة من العبيد» في شبه القارة الهندية والأسرة المملوكية الحاكمة في سوريا وشمال أفريقيا تنظم جيوشا ضخمة من العبيد وأصبحت فرقة الانكشارية -وكانت جيشا من نخبة العبيد تم تأسيسه في القرن الرابع عشر- الجيش الدائم للإمبراطورية العثمانية. وقد ظلت الانكشارية قوة عسكرية مؤثرة إن الثقافة الإسلامية لم تشترط وجود العبودية، ولكنها اعترفت بها ونظمتها. كان العبيد إما ذرية عبيد أو أسرى حرب غير مسلمين اشتراهم الأفراد الأثرياء أو الحكام المحليون. ولم يكن يجوز للمسلم أن يستعبد مسلما آخر أو غير مسلم يعيش في ظل الحكم الإسلامي، وكان بمقدور العبيد الذين يعتنقون الإسلام الحصول على حريتهم في النهاية. وكان العبيد في العالم الإسلامي في العادة إما خدم في البيوت أو في الجيش، وإن كان العبيد يدعمون بعض الأنشطة الزراعية والاقتصادية الأخرى غير الخدمة في البيوت. وتحتوي أحكام الشريعة على العديد من القواعد التي تتعلق بحقوق وواجبات العبيد في مسائل كالزواج والشهادة أمام القضاء والتملك والعقوبات الجنائية. وتحرم الشريعة إساءة معاملة العبيد وتشجع على تحريرهم. وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت العبودية وتجارة العبيد سائدة في آسيا الإسلامية وأفريقيا خلال القرن التاسع عشر.

حتى أوائل القرن التاسع عشر، وإذ كانت تتكون من شبان غير مسلمين تم جلبهم من المناطق التي فتحها العثمانيون وتم لاحقا تثقيفهم وتدريبهم داخل الإمبراطورية، فقد كان الانكشارية خاضعين للتوجيه والسيطرة الكاملين للسلطان الذي كان «يمتلك» كل جندي، ومع ذلك فقد ترقى بعض أفراد هذا الجيش من العبيد إلى مناصب ذات ثروة ونفوذ كبير في الإمبراطورية.

لقد كانت العبودية سائدة في أماكن أخرى من العالم على مدار تلك الفترة. فقد كانت أفريقيا ما دون الصحراء، والهند والصين تمارس العبودية منذ العصور العتيقة وحتى العصر الحديث. وظلت العبودية موجودة في اليابان حتى القرن السادس عشر عندما حرّمتها الحكومة المركزية وحرمت تجارة العبيد، إذ رأت أنها ذات قيمة اقتصادية قليلة. كما كانت العبودية شائعة في جميع أنحاء جنوب غربي آسيا التي كانت تتميز بتنوع عرقي أكبر وتجارة أكثر انفتاحا (بما فيها تجارة العبيد) من اليابان.

التحريم القانوني للعبودية:

من خلال هذه النظرة التاريخية الموجزة يتضح أن العبودية كانت منتشرة في جميع أنحاء العالم منذ أقدم العصور وإلى فترة قريبة نسبيا، لما لها من فوائد عسكرية واقتصادية. لكن خلال القرن الثامن عشر، بدأت أعداد متزايدة من الأفراد والمجموعات الدينية والمدنية في أوروبا -وكان من ضمن هذه المجموعات الدينية الكنيسة الميثودية في إنجلترا- تدعو إلى إلغاء العبودية. وهذا الجهد -الذي يعكس تركيز حركة التنوير في الغرب على حقوق الأفراد- قد اكتسب قوة دفع كبيرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، والذي شهد فرض أول قيود قانونية محلية على العبودية وعلى تجارة العبيد. ثم تلا ذلك، في القرن العشرين، عقد اتفاقيات دولية متعددة الأطراف تناولت الأشكال التي كانت باقية من العبودية بشكل أكثر شمولا. لكن فعالية هذه الاتفاقيات كانت تتوقف على الإعتراف بها وعلى تلافي العوامل الاقتصادية والعسكرية التي إستمرت في دعم العبودية. وعلى الرغم من أن هذا النظام القانوني النامي قد أدى تدريجيا إلى تحريم العبودية وتجارة العبيد كعرف دولي cogens jus (حق الحيازة في القانون الدولي الذي لا يمكن لأي دولة من الدول الانقاص من شأنه)، فلم

يحقق إلا نجاحا جزئيا فيما يتعلق بإلغاء العبودية بجميع صورها، لاسيما صورتها الأحدث التي تتمثل في الاتجار بالبشر.

القوانين المحلية:

في أوروبا وأمريكا الشمالية، كانت الإجراءات المبدئية لإبطال العبودية عبارة عن نواهٍ دستورية وتشريعات بمراسيم كان سببها تعاظم الغضب الأخلاقي ضد العبودية وتناقص مزاياها الاقتصادية بالنسبة للدول الأوروبية ورفض الدول الجديدة في نصف الكرة الغربي لماضيها الإستعماري. فقد ألغت البرتغال العبودية في عام 1773 (لكنها لم تبطلها في مستعمراتها على الفور)، بينما أبطلت الدنمارك العبودية تماما في عام 1792. وأنهت فرنسا العبودية، سواء في فرنسا نفسها أو في مستعمراتها، في عام 1794، وإن كانت نصوص القانون النابليوني قد أعادت العمل بها لفترة في المستعمرات. ومن جانبها أبطلت إسبانيا العبودية في دستورها عام 1812، وتبعتها المستعمرات الإسبانية السابقة في نصف الكرة الغربي عندما حصلت على إستقلالها. وأبطلت السويد العبودية عام 1813، بينما حذت هولندا حذوها في عام 1814.

وفي إنجلترا، أدى الغضب المتصاعد من العبودية إلى إصدار قرار قضائي من اللورد قاضي القضاة في عام 1772، بناءً على الأمر الاستثنائي (بوجوب إحضار السجين أمام المحكمة للنظر فى شرعية حبسه)، يقضي بأن أي عبد يدخل إنجلترا شخص حر.2 وبحلول عام 1808، كان البرلمان قد قرر أنه ليس في مقدور أي سفينة حمل العبيد إلى أي ميناء بريطاني أو منه، ثم في عام 1833، تم إبطال العبودية في جميع الأراضي البريطانية، وأصبحت العبودية غير قانونية في روسيا في عام 1861، وفي البرازيل (وكانت مستعمرة برتغالية سابقة) في عام 1888. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، كانت معظم الدول الأوروبية الأخرى ومستعمراتها السابقة قد حرمت العبودية هي الأخرى بموجب قوانينها المحلية.

وعلى الرغم من أن الاستيراد القانوني للعبيد الأفارقة كان قد انتهى في الولايات المتحدة في عام 1808 وأصبحت العبودية محظورة قانونيا في عدد من الدول بحلول بداية القرن التاسع عشر، فقد استمرت، لأسباب اقتصادية في المقام الأول، في معظم المناطق الجنوبية حتى ستينات القرن التاسع عشر عندما أعلن التعديل الثالث عشر للدستور أنه: «لا توجد عبودية أو أشغال شاقة، داخل الولايات المتحدة أو أي مكان خاضع لولايتها القانونية، عدا كعقوبة لجريمة تم إدانة مرتكبها بموجب للقانون" وقد رخص هذا التعديل -بالإضافة إلى فقرة الحماية المتساوية في التعديل الرابع عشر- للكونجرس تمرير تشريع يحظر الممارسات التي كانت "متعلقة» على العبودية، مثل عدم القدرة على إبرام العقود، وإن لم يتم عمل إلا القليل في هذا الخصوص حتى أواسط القرن العشرين.

في العالم الإسلامي، خلق الاستعمار والنفوذ الغربي (لاسيما البريطاني) ضغوطا داخلية وخارجية للقضاء على تجارة العبيد وتقليل العبودية (كما فعل في أنحاء أخرى من الإمبراطوريات الأوروبية). وعلى النقيض من أوروبا، جمعت هذه الجهود بالضرورة بين المراسيم الحكومية وآراء الفقهاء المسلمين. ونجح المصلحون في الإمبراطورية العثمانية في إغلاق سوق العبيد باسطنبول في عام 1846، وفرضت الحكومة قيودا على التجارة في العبيد الأفارقة وحرمتها في النهاية في عام 1857، عدا في بعض المناطق المحدودة مثل منطقة الحجاز في شبه الجزيرة العربية.

في البداية قاومت السلطات التجارية والدينية في الإمبراطورية بقوة الجهود التي تسعى لإصلاح حال العبيد، لأن هذه الممارسة كان لها أصل ممتد ومربح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولم يتم في البداية تطبيق القيود التي فرضت على العبودية على

تجارة العبيد الشركس الرائجة في المنطقة الشمالية من الإمبراطورية؛ فلم تتدهور أحوال التجارة هناك إلا على نحو متصاعد خلال القرن. وعموما، فقد كان الحظر الذي فرض عام 1857 غير فعال وكان من الضروري تجديده في عام 1877. لكن تدريجيا أفلحت هذه الإجراءات في تقليص العبودية في جميع أنحاء المنطقة.

وحيث أن القرارات الحكومية بالقضاء على العبودية في العالم الإسلامي كان من اللازم أن تتفق مع الشريعة، فقد كان لآراء الفقهاء أهمية بالغة في نجاح أو فشل أي إصلاحات. وفي بعض المناطق، مثل شبه الجزيرة العربية ذات الطابع المحافظ الأكبر، عارض كثير من الفقهاء أو رفضوا بصراحة إعادة تأويل مصادر الشريعة التي كانت تسمح بالعبودية طوال قرون عديدة.

في مناطق أخرى، وبعد مراجعة نصوص القرآن والسنة التي تعارض امتلاك العبيد، شجع الفقهاء على تحريرهم. فعلى سبيل المثال، كان الفقيه الهندي المسلم سيد أحمد خان، في القرن التاسع عشر، يؤيد إعادة تأويل مصادر الشريعة الإسلامية في ضوء المنطق وقوانين الطبيعة. وعلى هذا الأساس، رأى أن الآية القرآنية التي تتعامل مع أسرى الحرب («فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداءً حتى تضع الحرب أوزارها») يجب أن تقرأ على أنها أمر بإعتاق ليس فقط أسرى الحرب، ولكن جميع العبيد كذلك (إذ أن المصدر الرئيس للعبودية في سنوات الإسلام الأولى كان الأسر في الحرب).[3] وهكذا فقد كان معظم هؤلاء المثقفين الإصلاحيين يؤيدون القرارات الحكومية ضد العبودية، ونتيجة لذلك تراجعت مؤسسة العبودية شيئا فشيئا وتقلصت التجارة الرسمية في العبيد، وإن لم يكن بنفس السرعة التي كانت عليها في الغرب.

القانون الدولي:

لقد كانت الإجراءات التي تم اتخاذها في القرن التاسع عشر لإلغاء العبودية مقصورة تقريبا على نطاق القانون المحلي. وبعد هزيمة نابليون ومؤتمر فيينا، أدانت القوى الأوروبية المنتصرة تجارة العبيد لإعتراضات أخلاقية ولخشية أن يمنح تصدير العبيد بعض المناطق مزايا اقتصادية غير عادلة فيما يتعلق بالعمالة الزراعية الرخيصة. واقترحت بريطانيا فرض عقوبات اقتصادية على أي دولة لا تبطل العبودية، لكن الدول الأخرى رفضت هذا الاقتراح إذ خافت أن تؤدي مقاطعة تجار العبيد إلى تقوية سيادة بريطانيا البحرية. وكانت بريطانيا قد أبرمت عددا من الاتفاقيات الثنائية التي تسمح للدول الموقعة على الاتفاقيات بتوقيف السفن الخاصة للدول الأخرى والبحث عن العبيد على متنها.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أدى اهتمام متجدد بحقوق الإنسان -ممثلا في عصبة الأمم وسياسة وودرو ويلسون الخارجية- إلى إبرام اتفاقيات دولية بخصوص تجارة العبيد وبخصوص العبودية نفسها للمرة الأولى. (سابقا كانت العبودية قضية محلية تقع خارج نطاق التنظيم الدولي.) واستمر هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية بسبب أعمال التشغيل القسري (الاستعباد) التي قام بها النازيون على نطاق واسع، وحظي هذا النظام منذ ذلك الحين بقبول عالمي تقريبا. ولأن الشريعة الإسلامية تعترف بصحة الاتفاقيات الدولية، بما فيها الاتفاقيات المبرمة مع دول غير مسلمة، فإن نصوص القانون الدولي التي تحرم العبودية متفقة تماما مع مبادئ الشريعة، كما أعاد الفقهاء القانونيون تأويلها.

أكدت التصريحات العالمية والإقليمية الوضعية غير القانونية للعبودية، وساعدت على تأسيس تحريمها كجزء من القانون الدولي العرفي وكعرف دولي cogens jus. وقامت المجموعة التالية من المعاهدات بتنقيح تعريف العبودية للتعامل مع مظاهرها الأحدث. كما قامت بصفة خاصة

هوانغ دين تام من القوات المسلحة الفلبينية.

عائلة تمر على ملصق يدعو الناس لأن يكونوا متيقظين وحازمين في الكفاح ضد الاتجار في البشر .مدينة هو تشي من، فيتنام، 24 فبراير .2003 لقد تم بيع آلاف النساء الفيتناميات للدعارة في كمبوديا والصين وتايوان في السنوات الأخيرة.

بتجريم العبودية، وجعلتها جريمة ذات اختصاص دولي. وهكذا، يجب على أي دولة توقف أي شخص انخرط في العبودية أو تجارة العبيد أن تقاضي هذا الشخص، بصرف النظر عن جنسيته، أو تسلمه لسلطات دولة أخرى لتقاضيه.

تنص المادة 4 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي صدقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 على أنه "لا يجوز استعباد أو استرقاق أحد؛ وأن العبودية وتجارة العبيد محظورتان في جميع صورهما.»4 بينما تنص المادة 8 من اتفاقية الأمم المتحدة عام 1966 حول الحقوق المدنية والسياسية،

والتي وقعت عليها 140 دولة، على أنه «لا يجوز استعباد أحد وأن العبودية وتجارة العبيد بجميع أشكالهما محظورتان.»5

مع ذلك فلا تحتوي أي من هاتين الوثيقتين على آليات للتطبيق. وقدم مجلس الشيوخ الأمريكي نصيحته ووافق على إقرار الاتفاقية، لكنه نص على أنها تحتاج إلى تشريع محلي لوضعها موضع التنفيذ ليمكن تطبيقها في محاكم الولايات المتحدة. ومع ذلك، ساعدت الموافقة الواسعة من قبل المجتمع الدولي على هاتين الوثيقتين على تدعيم حظر عرفي على العبودية.

تؤكد الوثائق الإقليمية هذا الحظر. فالمادة 6 من الاتفاقية الأمريكية حول حقوق الإنسان عام 1969 (لم تصدق عليها الولايات المتحدة) تنص على أنه «لا يجوز إخضاع أحد للعبودية أو الخدمة القسرية، المحرمتين بجميع أشكالهما هما وتجارة العبيد والمتاجرة في النساء.»6 وتنتهج الاتفاقية الأمريكية منهجا أشمل قليلا من وثائق الأمم المتحدة، وعن طريق تأسيس لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات الاتفاقية، بالإضافة إلى محكمة للدول الأمريكية لحقوق الإنسان لفرض العقوبات على الدول المخالفة، تمتلك هذه

الاتفاقيــة آليات التطبيق التي تفتقر إليها منهجية الأمم المتحدة. وفــي أفريقيا، تنص المادة 5 مــن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشــعوب (ميثاق بانجول) على أن «جميع صور استغلال وامتهان (هكذا) الإنسان ولاسيما العبودية وتجارة العبيد والتعذيب والعقوبات والمعاملة الوحشية أو غير الإنســانية أو المهينة محظورة.»7 كما يسمح الميثاق كذلك بتوفير وســائل معاقبة من ينتهك نصوصه. وفي أوروبــا، تنص الاتفاقيــة الأوروبية لحماية حقوق الإنســان والحريــات الجوهريــة، والتــي تم تفعيلهــا فــي عــام 1950 والتزمت

بها 40 دولة، على أنه «لا يجوز اســتعباد أو اســترقاق أحد»، ويشــمل الحظر العمل القســري أو الإجباري.8 كما أسست الاتفاقية كذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لملاحقــة المنتهكــين. لكــن، وعلــى العكس مــن المحاكم واللجان الامريكية والأفريقية، نشــطت المحكمة الأوروبية في الاستماع والفصل في قضايا رفعها الأفراد ضد الدول أطراف الاتفاقية، وتلزم الأطراف بقرارات المحكمة.

بصــرف النظر عن إعلانــات الأمم المتحــدة والاتفاقيات الإقليميــة، يتناول عــدد من المعاهــدات الثنائية موضوع العبودية. فالمادة 13 من مؤتمر عام 1958 حول أعالي البحار، والمــادة 99 من مؤتمر 1982 حول قانون البحار، تنصان على أن «تلتــزم كل دولــة بتبني إجراءات فعالــة لمنع ومعاقبة نقل العبيد في الســفن المرخص لها برفع علمها، وعلى منــع ومعاقبة رفــع علمها بصورة غيــر قانونية من أجل هذا الغرض. وأي عبد يلجأ لمتن أي سفينة، أيا كان علمها، سيكون حرا بقوة القانون facto ipso.9 وتوسع النصوص نظام التوقيف والبحث لاجتثاث تجارة العبيد التي بدأتها بريطانيا ودول أخرى في القرن السابق.

كان هنــاك العديد من الاتفاقيــات الدولية التي كانت أكثــر شــمولا. فاتفاقيــة 1926 للحــد من تجــارة العبيد والعبوديــة قامــت بتحديــث وتوســيع جهــد ســابق ألا وهــو اتفاقية ســان جرمان في عــام 1919.10 ثم تلا ذلك بروتوكول عام 1953 لتعديل اتفاقية العبودية والاتفاقية التكميليــة عام 1956 حول إبطال العبودية وتجارة العبيد والمؤسســات والممارســات المشــابهة.11 وأحــدث اتفاقية متعــددة الأطراف تتناول هذا الموضوع هي مرســوم 1998 الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية (مرسوم روما).12

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات تحتوي على نصوص تلزم أطرافها بالإبلاغ والمتابعة، فإنها- باســتثناء مرسوم رومــا، لا تحتوي على ســلطة قوية للتطبيــق. ولعل أهم نصوصها هي تلك التي توســع تعريــف العبودية. فالمادة 1 من اتفاقية 1953 تعــرّف العبودية بأنها «وضع أو حالة شــخص تمارس عليه جميع أو بعض السلطات المرتبطة بالحق في الامتــلاك.» ويعكس هذا فكرة عبودية الامتلاك التي كانت ســائدة طوال القســم الأكبر من التاريخ، وإن كانت لا تشــترط الاعتراف القانوني بالملكية لكي توجد؛ وإنما بعض ســمات الملكية فحســب. أمــا اتفاقية 1956 التكميلية فقد وســعت هذا المفهوم. وهي تدخل ضمن نطــاق العبوديــة بصفة خاصــة مواقف معينــة مثل «(أ) عبوديــة المديونيــة؛ (ب) عبودية الأرض؛ (جـ) أي ممارســة يتم بموجبها تزويج امرأة دون أن يحق لها الرفض، أو دفع تعويض، أو أي امــرأة يكــون لزوجهــا أو أي من أفراد أســرتها الحق في نقلها لشــخص آخر، أو أي ممارســة تتعرض فيها المرأة عند وفاة زوجها إلى أن يرثها شخص آخر؛ أو (د) استغلال الأطفال أو عملهــم.» وقد أقرت الاتفاقية بوضوح (كما نشــير إليه لاحقا) بأن النساء والأطفال كانوا يشكلون الأغلبية الغالبة من ضحايا العبودية والاتجار في البشر.

وفي فتــرة أحدث، جعــل قانون روما لســنة 1998 من الاســتعباد والعبوديــة الجنســية جريمة ضد الإنســانية. فالمــادة 7 من القانــون تنص علــى أن «الاســتعباد يعني ممارسة أي أو كافة السلطات المرتبطة بالحق في الامتلاك أثناء الاتجار بالبشــر ولاســيما النســاء والأطفال.» ومما له مغزى خاص أن المادة 8(2) (ب) تجعل الانخراط في العبودية الجنســية جريمة حرب. وعناصر هــذه الجريمة هي أن «يقوم

الجاني بممارسة أي أو كافة السلطات المرتبطة بالحق في الامتلاك حيال شخص واحد أو أكثر، كأن يقوم بذلك عن طريق شراء أو بيع أو إقراض أو مقايضة هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص ، أو بفرض حرمان مشابه من الحرية عليهم.» ولابد أن تكون أفعال الجاني قد جعلت الضحية أو الضحايا ينخرطون في أحد أو بعض الأفعال الجنسية في سياق نزاع دولي مسلح. وتتضمن المادة الاتجار في الأشخاص، لاسيما النساء والأطفال.[13] ولو كان هذا القانون ساري المفعول في ذلك الوقت، لكان قد غطى أنشطة مثل الاستعباد المزعوم للنساء الصينيات والكوريات كعبيد جنس للجيش الإمبراطوري الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، وهي الأفعال التي لا تزال النساء وكثير من الحكومات -بما فيها حكومة الولايات المتحدة- تطالب باعتذار الحكومة اليابانية عنها.

على الرغم من أن الولايات المتحدة ليست طرفا في مرسوم روما، فإن هذه النصوص وكذلك الاتفاقيات الأخرى التي أشرنا إليها تعرّف العبودية بوضوح بأنها جريمة ضد الإنسانية وخرقا خطيرا لقانون الحرب. ولذا فإن أفعال الاستعباد أثناء أي نزاع دولي مسلح هي جرائم حرب، يحق لأي دولة تتحفظ على مرتكبها محاكمته بسببها. فعلى سبيل المثال، فبموجب القانون الموحد للعدالة العسكرية، تستطيع الولايات المتحدة -عن طريق المحاكم العسكرية- ملاحقة أي شخص تتحفظ عليه بتهمة ارتكاب جريمة العبودية إذا ارتكب الجريمة أثناء نزاع دولي مسلح. وبالطبع بوسع السلطات ملاحقة الأفعال التي لم يتم ارتكابها أثناء الحرب، بصرف النظر عن جنسية الجاني، في محاكم الولايات المتحدة التي لها ولاية على الجاني.

استمرارية مشكلة العبودية:

فيما يتعلق بالعبودية اليوم، تبرز ثلاث حقائق بصفة خاصة، هي:

- من المفترض أنه لا يوجد اليوم عبودية الامتلاك التي تجيزها الدولة.
- ما من دولة تجيز العبودية رسميا أو تشارك في تجارة نشطة للعبيد.
- لقد تطور تعريف العبودية في المعاهدات بحيث يشمل الممارسات التي تتضمن أحوالا وممارسات مشابهة لأحوال وممارسات العبيد، حتى دون اعتراف رسمي (قانوني) بملكية الشخص، لاسيما تلك التي تتضمن الاتجار في البشر من أجل الربح الاقتصادي (مثل تجارة الجنس). لقد توسع مفهوم العبودية تدريجيا ليعترف بالممارسات غير الرسمية كصورة من صور العبودية.

انسجاما مع هذه التطورات وللتعامل مع أكثر صور العبودية والاتجار في البشر شيوعا، طبقت الولايات المتحدة في عام 2000 قانون حماية ضحايا الاتجار، وأسس القانون -ضمن وزارة الخارجية- « مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص (Office Tip) والذي يقدم للكونجرس تقريرا سنويا حول حالة الاتجار في البشر في المجتمع الدولي وجهود التصدي له.[14] ويعرّف القانون الاتجار في البشر بأنه "(أ) اتجار جنسي يتم فيه تحريض الشخص على القيام بفعل جنسي تجاري بالقوة أو الاحتيال أو الإكراه، أو لا يكون الشخص الذي تم تحريضه لارتكاب هذا الفعل قد بلغ الثامنة عشر من عمره؛ أو (ب) توظيف أو إيواء أو نقل أو توفير أو نيل شخص من أجل العمل أو الخدمة، من خلال استخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه بغرض إخضاعه للاستعباد القسري أو الاسترقاق حتى دفع الدين أو مقابل الدين أو العبودية.»

ويدعو القانون الحكومات إلى القضاء على الاتجار في البشر وإلى معاقبة من يرتكب صورا قاسية من الاتجار أو الاستعباد. ويسرد التقرير السنوي الذي يصدره مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص أسماء الدول التي تخفق في القيام بذلك، كما أن الدول التي تخفق في التعامل بصفة خاصة مع الصور القاسية من العبودية تتعرض لعقوبات الولايات المتحدة، بما فيها الحد من المساعدات الخارجية وتقليص تمويل البعثات الرسمية الثقافية والتعليمية ومعارضة الولايات المتحدة لاستمرار مشاركتها في المنظمات المالية الدولية.

وفقا لمكتب الولايات المتحدة، يستخدم المتاجرون في البشر القوة أو الاحتيال لاستعباد ما يزيد عن 800,000شخص سنويا ونقلهم عبر الحدود الدولية؛ كما يستعبدون أعدادا أكبر في دولهم. ومن بين هؤلاء الـ 800,000 فإن نحو 80% منهم نساء و 50% قصّر. ويزعم مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص ووسائل الأخبار أنه خلال السنوات القليلة الماضية، عمل مئات الأشخاص -معظمهم من الأطفال- في ظروف أشبه بظروف العبيد في مصانع القرميد في إقليم شانكسي وغيره من المناطق في الصين. ولم يتقاض الأطفال مقابلا لعملهم وتم منعهم من مغادرة أرض المصانع.[15] وفي البرازيل، تم إلقاء القبض على واحد من مزارعي الفول البارزين بتهمة الاحتفاظ بعدة مئات من العبيد؛ وحسب تقديرات الحكومة البرازيلية فإن نحو 25000 شخص يعملون كعبيد ديون في المزارع والعزب في المناطق النائية من البلاد، لاسيما في منطقة الأمازون.[16] وفي الإمارات العربية المتحدة، زعمت التقارير أن صناعة سباق الهجن تستعمل عددا يبلغ 5000 طفلا، تم شراء كل منهم بمبلغ يتراوح بين 300 و 600 دولار أمريكي، للعمل دون رغبتهم ودون مقابل كقائدين للجمال وفي مزارع الجمال.[17] وفي الخليج الفارسي (وكذلك في الأحياء الدبلوماسية في أنحاء عديدة من العالم)، تم إغواء النساء بالعمل كخدم في المنازل ثم تم بعد ذلك إجبارهن على العمل دون مقابل أو حرية في مغادرة المنزل. وفي عام 2003، أدانت محكمة مقدونية رجلا لاستعباده فتيات أوكرانيات ورومانيات ومولدوفيات من أجل العمل كرها في الدعارة.[18] ومنطقة البلقان، ولاسيما البوسنة، مركز كبير للاتجار في عبيد الجنس من نسوة أوروبا الشرقية في جميع أنحاء أوروبا وعبر المحيط الأطلسي.[19] كما أن الدعارة القسرية والاتجار الجنسي منتشران في أنحاء كثيرة من جنوب شرقي آسيا، مع كون كمبوديا أهم مركز لهذه التجارة.[20] وتذكر التقارير أن الرجال الأوزبك الذين هاجروا إلى روسيا بحثا عن العمل تم أسرهم وبيعهم للعمل كعبيد في أجزاء من وسط روسيا.[21] وفي الولايات المتحدة، تم التحقيق في كثير من حالات العمل كعبيد في المزارع وتم محاكمة الجانين في فلوريدا.[22]

توجد مشاكل عديدة تعوق اتخاذ إجراءات فعالة لمحو هذه الأشكال الحديثة من العبودية. وبصرف النظر عن المشاكل الواضحة، مثل عدم الاستعداد السياسي لكثير من الدول لتخصيص موارد لمكافحة الجريمة، فإن الجهود المبذولة لتوسيع معنى العبودية يمكن أن تخلق الكثير من المشاكل. فجميع الاتفاقيات الدولية تقصر تعريف العبودية على ظروف مشابهة للملكية، على الرغم من أن الدولة ليست مضطرة لإثبات هذه الملكية. وحتى قانون حماية ضحايا الاتجار يشترط استخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه لكي ينطبق قانون الولايات المتحدة على الاتجار بالبشر.

ترى بعض المجموعات التي تسعى لتوسيع تعريف العبودية الحديثة أن التجنيد العسكري صورة من صور العبودية ومن ثم فهو يخالف القانون الدولي. وقد تم التطرق إلى هذا الزعم في عدد من الاتفاقيات الدولية (وفي التحفظات عليها) التي تصرح باستثناء التجنيد العسكري من تعريف العبودية ونطاقها. ومع ذلك، فإن الزعم بأن التجنيد العسكري يعد صورة من صور العبودية يسلط الضوء بالفعل على مشكلة التجنيد القسري للأطفال الجنود وهو ما قد يقع ضمن نطاق العبودية. ويتناول عدد من الوثائق هذه القضية بشكل مستقل. فالبروتوكول الاختياري للأمم المتحدة حول استخدام الأطفال في الصراع المسلح يحدد عمر 18 عاما كسن أدنى للخدمة العسكرية الإجبارية.[23] وقد صدقت الولايات المتحدة على هذا البروتوكول في عام 2002.

إريك درابر البيت الأبيض

الرئيس جورج دبليو بوش يوقع H.R. 972 ، قانون 2005 لإعادة الترخيص بحماية ضحايا الاتجار، في مبنى دوايت د. آيزنهاور التنفيذي، 10 يناير2005

ووفقا لمكتب الولايات المتحدة، ففي أوائل عام 2006 أصدرت إحدى المحاكم الوطنية حكما بالسجن لمدة خمس سنوات على قائد أحد الجيوش المتمردة في الكونغو لارتكابه جرائم حرب، منها استخدام الأطفال كجنود. وفي العام نفسه أوقف الجيش الكونغولي توماس لوبانجا وسلمه إلى المحكمة الجنائية الدولية لاستخدامه أطفال دون سن الخامسة عشر كجنود.

وترى مجموعات أخرى أن جميع صور الدعارة هي بالأساس عبودية لأنها تتبع إخضاع النساء وقمعهن؛ ولهذا فإن جميع صور الدعارة تقع ضمن نطاق قانون حماية ضحايا الاتجار. ومع ذلك فوفقا لهذا التعريف فإن كثيرا من الحكومات المحلية التي تسمح في الوقت الحالي بصور محدودة من الدعارة (في نيفادا وهولندة وألمانيا) تعتبر منتهكة للقانون الدولي. وليس من المحتمل أن يتم تقبّل هذا الزعم على نطاق واسع.

على الرغم من المشاكل التي تعترض تطبيق حظر العبودية، يستطيع المرء اتخاذ إجراءات للحد من هذه الجريمة الخطيرة. وبصرف النظر عن العقوبات التي يفرضها قانون حماية ضحايا الاتجار، فإن تجريم العبودية من الممكن أن يكون فعالا. ففي الولايات المتحدة يعد نقل أحد الأشخاص عبر حدود الولايات لأغراض الدعارة، حتى لو تم النقل برضاه، انتهاكا لقانون مان.[24] ولدى دول أخرى قوانين مشابهة. ومن الممكن أن تحدث الدعارة الإجبارية في مناطق النزاع العسكري أو عندما توجد قوات مسلحة. وبالنسبة للقوات المسلحة الأمريكية، تعتبر مخادنة العاهرات حاليا جريمة تعرض مرتكبها للمساءلة بموجب المادة 134 من القانون الموحد للعدالة العسكرية. ولابد أن يستوفي المقاولون المدنيون المتعاقدون مع وزارة الدفاع بعض الشروط لتجنب أن يصبحوا متورطين في الاتجار بالأفراد المحليين الوطنيين، ولابد أن يوفر المقاولون للموظفين تدريبا على

الموضوع. ووفقا لمكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص ، تعمل الأمم المتحدة حاليا على تغيير تشريعاتها للتعامل مع الاستغلال الجنسي وتورط قوات حفظ السلام في مواقف العمل والدعارة بالإكراه.

إن النظام القانوني الذي تم تطويره لحظر عبودية الامتلاك والتعامل مع الأشكال الأحدث من الاتجار بالبشر قد حظي بالتزام رسمي من جميع الدول تقريبا، لكن ينبغي علينا ألا نسلّم بما حققته الجهود الماضية من نجاح في تقليص العبودية. فعلى سبيل المثال، يشير البروفسور خالد أبو الفضل إلى أنه خلال حرب الخليج الأولى، في أوائل تسعينات القرن العشرين، أصدر أحد الشيوخ السعوديين فتوى تقرر أن العبودية مشروعة في الإسلام ويجب تقنينها في العربية السعودية. كما أضاف أن من يفتون بغير ذلك مخطئون وعلوج في

الوقت نفسه.[25] وبينما يؤكد البروفسور أبو الفضل أن معظم الفقهاء المسلمين يعتقدون الآن أن العبودية لم تعد مشروعة بموجب الشريعة الإسلامية، فإن بعض الأصوليين المسلمين يرون أن إبطالها كان أمرا فرضه الغرب على العالم الإسلامي ومحاولة لإعطاء النساء المزيد من الحقوق. ويشير إلى أن إسباغ الشرعية على العبودية سيسبغ الشرعية على الاستغلال والإخضاع الحالي المنتشر على نطاق واسع للنساء الأجنبيات اللاتي يعملن كخادمات في البيوت في منطقة الخليج.

الخلاصة:

على الرغم من الإدانة الأخلاقية والقانونية شبه الدولية للعبودية، لا تزال صور حديثة من تجارة العبيد موجودة حتى الآن لأنها تتفق مع المعتقدات الثقافية والدينية المحلية ولها فوائد اقتصادية في مناطق معينة من العالم. وعلى الرغم من أن تطوير نظام قانوني موسع يتكون من حظر قانوني دولي ووطني قد حقق نجاحا جزئيا في إلغاء العبودية، يظل تطبيق القوانين التي تجرم الاتجار بالبشر صعبا في كثير من المناطق. فالآليات القانونية الحديثة نسبيا لا يمكنها أن تزيح العبودية ذات التاريخ الطويل. وسوف يتطلب النجاح تنسيق الجهود لتحديد وإيقاف الممارسات حيثما حدثت. وفهم تاريخ العبودية ومظاهرها الحالية والنظم القانونية المطبقة حاليا لمكافحتها سوف يساعد الزعماء القانونيين والسياسيين والعسكريين على التحرك باتجاه هذا الهدف. المجلة العسكرية.

ملاحظات

1. جون كيجان، «تاريخ للحروب» (نيويورك، راندوم هاوس، 1993)، ص 166-167. وبالإضافة إلى كيجان، فإن المصادر العامة لهذا القسم والأقسام التالية هي روس فيرشتيح، «القانون في العالم القديم»، (دورهام إن سي: مطبعة كارولينا الأكاديمية، 2002)؛ ويل وأريل ديورانت، «قصة الحضارة» (نيويورك: سايمون وشوستر، 1935-1975)؛ وديفيد وينز، «مدخل إلى الإسلام» (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبردج، 1995).

2. ر. ف. نويلز، «من جانب واحد "، سومرست (1772)، 20 دولة تي آر 1.

3. بروس لورانس، "القرآن: ترجمة» (نيو يورك: المطبعة الأطلسية الشهرية، 2006)،ص 148-149.

4. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 (البند ثالثا، 1948).

5. العدد 999 من سلسلة معاهدات الأمم المتحدة (UNTS) ص 171.

6. العدد 9 من «مواد قانونية دولية» (ILM)، ص 673 (1970).

7. العدد 21 من «مواد قانونية دولية»، ص 59 (1981).

8. العدد 312 من سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، ص 221.

9. العدد 13 من معاهدات الأمم المتحدة واتفاقيات دولية أخرى (UST) ص 2312؛ العدد 450 ص 82؛ العدد 21 من مواد قانونية دولية، ص 1261؛ ولم تصدق الولايات المتحدة على الاتفاقية الأخيرة.

10. العدد 60 من «معاهدات عصبة الأمم» (LNTS) ص 253.

11. العدد 182 من سلسلة معاهدات الأمم المتحدة والعدد 212 من السلسلة ص 17؛ العدد 266 ص 3.

12. العدد 37 من مواد قانونية دولية، ص 999.

13. انظر كنوت دورمان، «عناصر جرائم الحرب بموجب قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية: مصادر وتعليقات» (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج و اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2003).

14. قانون حماية ضحايا الاتجار لعام 2000، الباب أ. من المطبوعة الأولى رقم 106-386، مع تعديلاته. وبإمكان القارئ العثور على معلومات وتقارير عن العبودية والاتجار بالبشر على الموقع الالكتروني لمكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص على الرابط: tip/g/gov.state.www.

15. هوارد د. فرنتش، "الصين سريعة النمو لا تقول الكثير عن دور عبودية الأطفال»، نيويورك تايمز، 21 يونيو 2007، ص 4.

16. لاري روتر، «الزعيم البرازيلي يقدم برنامجا لإنهاء عمل العبيد»، نيويورك تايمز، 14 مارس 2003، القسم أ.، 10، «توقيف أحد كبار المزارعين في قضية عبودية»، نيويورك تايمز، 17 أغسطس 2004، ص 9.

17. حسن م. الفتاح، «القيود المفروضة على الصبية قائدي الجمال في سباق الإمارات للهجن»، نيويورك تايمز، 3 أبريل 2005، ص 8.

18. «إدانة مقدوني بتهم تتعلق بالعبودية»، نيويورك تايمز، 7 ديسمبر 2003، ص 4.

19. ديفيد بيندر، «في أوروبا، عبودية الجنس تزدهر على الرغم من الغارات»، نيويورك تايمز، 20 أكتوبر 2002، ص 8.

20. نيكولاس كريشتوف، «العبودية في عصرنا»، نيويورك تايمز، 22 يناير 2006، ص 17.

21. إيلان جرينبرج، «مواطنو وسط آسيا يتعقبون الوظائف ويتعرضون للاستغلال»، نيويورك تايمز، 15 مايو 2007، ص 4.

22. «في البداية أخذوا تاكو بيل، والآن عالم الوجبات السريعة»، نيويورك تايمز، 22 مايو 2005، ص 25.

23. توجد مناقشة كاملة لمشكلة الجنود الأطفال عند ب. و. سنجر، «الأطفال في الحرب» (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2006).

24. القانون الأمريكي 18/ 2421 (2001). «من يقم علما بنقل أي فرد في تجارة بين الولايات أو تجارة أجنبية، أو في أي أرض أو ممتلكات تابعة للولايات المتحدة، بنية انخراط هذا الفرد في الدعارة، أو في أي نشاط جنسي يمكن أن يتعرض أي شخص بسببه للاتهام بارتكاب جريمة جنائية، أو محاولة القيام بذلك، يتم بموجب القانون الحالي معاقبته بالغرامة أو بالسجن فترة لا تزيد عن 10 سنوات، أو كليهما.»

25. خالد أبو الفضل، «السرقة الكبرى: انتزاع الإسلام من المتطرفين» (سان فرانسيسكو: هاربر سان فرانسيسكو، 2005)، ص 255-256.

وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان : خطوة أولى هامة لكسب الحرب ضد التمرد

مقدم/جاك مار، الجيش الأمريكي؛ رائد/جون كشنج،الجيش الأمريكي؛
رائد/براندون جارنر، الجيش الأمريكي؛ نقيب/ريتشارد تومسون، الجيش الأمريكي

الصورة: النقيب جينينجز، قائد السرية الثالثة، من الكتيبة 15-1 المشاه ، يتحدث مع شيخ قرية فين جان ، العراق، أغسطس 2007. (الجيش الأمريكي، ملازم أول آرون ويلكرسون).

Human Terrain Mapping: A Critical First Step to Winning the COIN Fight

Lieutenant Colonel Jack Marr, U.S. Army; Major John Cushing, U.S. Army; Major Brandon Garner, U.S. Army; and Captain Richard Thompson, U.S. Army

Published originally in the March-April 2008 English Edition.

وفقا للعقيدة العسكرية الأمريكية الحالية، فإن الطريق إلى النصر في أي مكافحة للتمرد يمر من خلال السكان الوطنيين. ولقد تأثرت هذه العقيدة بالتجارب في العراق وأفغانستان حيث الناس هم مراكز الثقل. لكن، قبل أن يستطيع مكافح التمرد الفوز بثقة الشعب، لابد له من اتخاذ الخطوات الضرورية لكي يفهمهم ويعرفهم حقا. ومن الواضح أن الجيش الأمريكي لم يكن متوائمًا مع هذه الحقيقة في بداية عملية «الحرية العراقية». لكن اليوم يفهم معظم الجنود الذين قاموا بجولات عديدة في المسرح أنه يجب على القوات الأمريكية الاهتمام بالسكان أولا في كل ما يفعلونه من خلال عملياتهم. ولقد اكتشفوا أن أي محاولة لفصل المتمردين عن السكان لابد أن تتم بالتنسيق مع الجهود الفعالة لكسب دعم السكان. ويعرف الجنود أنه للنجاح في الأمر الأخير، لابد لهم من فهم البشر - الأرض فهما عميقا/ جيدا: فوحده الفهم العميق هو الذي يمكن أن يشير إلى الشروط الجوهرية للنجاح. ولهذا فلم يعد السؤال المهم هو «لماذا» أو «إذا» كان يجب على الجنود العاملين في بيئات مكافحة التمرد أن يسعوا لتكوين فهم مفصل للسكان؛ ولكن السؤال الأهم هو «كيف» يحصلون على هذا الفهم. وبتعبير آخر، كيف يمكن لوحدة تكتيكية أن تجمع وتعالج، بأكثر الطرق فعالية، المعلومات التي تحتاجها لكي تؤثر تأثيرا حاسما على السكان في منطقة عملياتها؟ وباستخدام الخبرة العملية التي اكتسبتها خلال عملية «الحرية العراقية-5»، تستطيع قوة المهمة دراجون (التي تقودها كتيبة 1-15مشاة ، التي هي جزء من مجموعة قتال اللواء 3 مشاة ثقيل، الفرقة الثالثة مشاة) المساعدة في الإجابة على هذا السؤال.

العدو في الداخل:

كما اقرالكثير من المحاربون المحنكون ودارسو الحروب الراهنة، فإن للمتمردين اليد العليا بفضل فهمهم الأفضل للعادات والسياسات المحلية وقدرتهم على التحدث

بنفس اللغة وحرية تحركهم داخل المجتمع وفهمهم الأكبر لاهتمامات السكان. وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال دائما في حروب الاحتلال الأجنبي، فإن العدو المتمرد في هذه الحرب لا يرتدي زيا محددا ويستطيع الامتزاج بالسكان بسهولة.

أثناء إعدادها لجولتها القتالية الحالية، درست قوة المهمة دراجون الوحدات التي كانت تتمتع بالنجاح في العراق لتعرف كيف تتكيف مع صعوبات حرب التمرد. وعلى نحو مذهل، فإن الوحدات التي بدات وكأنها تكسب القتال كانت قد شنت غارات مهمة مع (مع أو ضد؟) القادة المحليين ووجدت طرقا استباقية لفهم واحترام الأعراف الثقافية المحلية وتناولت الحاجات الخاصة للمجتمع. وعلى الرغم من أن قوة المهمة كانت قد أقرت بهذا الدرس ووعته في مرحلة مبكرة، فعندما وصلت بالفعل إلى منطقة عملياتها، وجد الجنود أنه لم يتم جمع إلا القليل جدا من البيانات الإثنوغرافية التي كانت القوة تحتاجها لتدير عمليات فعالة.

لقد كانت المعلومات المتوفرة زهيدة ومنشورة عبر ملفات الاستمرارية لكل قسم من الأركان تقريبا. كما كانت كذلك قديمة: فلم يكن للتحالف وجود ثابت في المنطقة لما يقرب من العامين، وعندما حاولت الأركان التحقق من المعلومات القليلة التي تلقتها، غالبا ما كانت تجد أن الشخصيات المهمة قد انتقلت من المنطقة أو أن الآراء والولاءات المحلية قد تغيرت. وقررت قوة المهمة بسرعة أن الخطوة الأولى في قتالها ضد التمرد ستكون تكوين فهم لمنطقة عملياتها، فيما يتعلق بالبشر.

وورثت قوة المهمة دراجون منطقة كثيفة السكان (400000 نسمة) جنوب شرق بغداد عندما تم نشرها في العراق في أواسط عام 2007،. وكانت منطقة العمليات متقلبة ، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنها كانت تقطع خط تماس سني/شيعي . وكان أغلبية السنة يعيشون على طول نهر دجلة الذي هو الحد الغربي لقوة المهمة. وكانت قبائل الشيعة تسكن في الشمال (بالقرب من بغداد) وعلى مدى الحد الشرقي (طريق بغداد-الكويت السريع).

وكانت ضرورة الحصول على معلومات إثنوغرافية جديدة في منطقة عملياتها تمثل عبئا ثقيلا على قوة المهمة. وهكذا، فقد بدأت الوحدة بأكملها التركيز على الجمع والموازنة المنهجية للمعلومات الإثنوغرافية. وفي نهاية المطاف، عالجت قوة المهمة دراجون هذه المجموعة من المعلومات من خلال عملية سمتها الأركان « وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان» .

وتحول تطوير عملية وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان إلى خلق أداة لفهم الظروف الاجتماعية. إذ أثناء جمعها وتصنيفها للمعلومات، قامت أركان قوة المهمة بتكييف خطتها لكي تلم بمدى متسع من التفاصيل. وكان جانب مهم من العملية يتضمن وضع البيانات في صيغة يستطيع جميع الجنود متابعتها

المقدم/ جاك مار، من الجيش الأمريكي، هو قائد الكتيبة 1/ 15 مشاة من مجموعة قتال اللواء الثالث ثقيل، من الفرقة الثالثة مشاة، والمنتشرة حاليا كجزء من مركز فرقة متعددة الجنسيات (قوة المهمة مارن). وهو حاصل على ليسانس من جامعة مينيسوتا وماجستير من جامعة سانت ماري. وقد خدم في العديد من مناصب القيادة والأركان في وحدات المشاة الخفيفة والميكانيكية والمحمولة جوا في الولايات المتحدة القارية وأفغانستان والعراق.

الرائد جون كشنج، الجيش الأمريكي، هو حاليا ركن 3 عمليات للكتيبة 1-15مشاه. وهو حاصل على بكالوريوس من الأكاديمية العسكرية الأمريكية وحاصل على ماجستير من جامعة فرجينيا. وتشمل التكليفات السابقة له العديد من مناصب القيادة والأركان في الفرقة الأولى للفرسان والفرقة الثالثة مشاة.

وفهمها. وبمجرد إعداد متطلبات التهيئة ومعلومات خط الأساس ، استعملت قوة المهمة دراجون قدرات تعزيز الوعي المشترك بالموقف لنظام الحاسب الآلي لمركز قيادة المستقبل. وتم تخصيص مركز قيادة مستقبلي لكل سرية لإرسال نتائج رسم خرائطها إلى قاعدة بيانات مشتركة، وهي مصفوفة تضمنت معلومات عن الحدود الدينية، والهياكل الاقتصادية الجوهرية والمساجد والشخصيات المهمة مثل الشيوخ.

وبمرور الوقت، قامت الأركان بوضع خرائط لحدود كل قبيلة والبنية الديموغرافية لكل قرية وبلدة ومدينة يمكن أن يلجأ العدو إليها. كما واصلت الأركان عملها لتضيف بيانات عن الشخصيات المعروف عنها أنها تؤيد المتمردين، واحتياجات فئات معينة من السكان وما يريدونه. ولقد خلق رسم الخرائط بالاضافة إلى هذه المعلومات السياسية والاقتصادية والسوسيولوجية صورة عامة عن البشر - البيئة الاجتماعية والثقافية مكّنت المزيد من المبادرات الاستباقية والاستجابات الأسرع والأكثر فعالية للأحداث. فعلى سبيل المثال، كلما كانت تقع بعض الحوادث في مناطق معينة، كانت الخريطة العامة تمكّن جميع السرايا من تحديد موقع الحادثة ثم التعرف على الشيوخ المناسبين للاتصال بهم للحصول على استخبارات أو إجابات على الأسئلة الهامة.

ومن هنا فقد كان رسم خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية يمكّن قوة المهمة دراجون من فهم السكان وإظهار التزامها بتحسين المجتمعات المحلية .وعن طريق تناول ما كان السكان يعتبرونه أهم احتياجاتهم، تحسنت قدرة قوة المهمة على غرس علاقات ثقة بارزة مع قادة المجاورات) المناطق المجاورة؟ .(وبدورها، أدت هذه العلاقات إلى تكوين قاعدة بيانات قياسات حيوية فعالة عن الذكور في سن التجنيد .وقد أدت هذه المعلومات كذلك إلى استخبارات محسنة يمكن العمل اعتمادا عليها، بشأن نشاطات المتمردين، الأمر الذي حسّن الأمن بدرجة كبيرة.

إن هذه النتائج الإيجابية قد أثبتت صلاحية الإجراءات التي نص عليها دليل الميدان 24-3 ،» مكافحة التمرد«، من أجل» تحديد من يعيش في منطقة معينة وماذا يفعلون .«وبتعبير تصويري، فقد أصبحت خريطة البيئة الاجتماعية والثقافية مخططا للاعبين الذين كانوا في اللعبة الحالية .وهكذا، فقد استنتج قائد قوة المهمة أن تطوير خريطة البيئة الاجتماعية والثقافية كان أمرا بالغ الأهمية في إزاحة العدو من الطريق وفي الوقت نفسه في دق إسفين بين المتمردين وبين السكان.

تعريف رسم الخرائط التكتيكية للبشر - الأرض:

لقد نفذت قوة المهمة دراجون جهد جمع البيانات التي قامت بها من خلال الاتصال المنهجي من أفراد إلى أفراد(المعنى غير واضح). فقد خططت الأركان الدوريات غيرالمركزية على مستوى الفصيلة، التي تم القيام بها أثناء ساعات ضوء النهار، والتي سعت

الرائد م. براندون جارنر، الجيش الأمريكي، هوضابط أركان العمليات المساعد للكتيبة15/1 مشاة. وهو حاصل على ليسانس في التاريخ من جامعة تكساس في سان أنطونيو. وقد شغل في السابق العديد من مناصب القيادة والأركان في العراق وكوريا والولايات المتحدة القارية. وقبل قيامه بواجباته كضابط مساعد أركان العمليات ، خدم قائدا للسرية الثالثة من الكتيبة 1-15 مشاة، أثناء كل من «عملية الحرية العراقية3-» و «عملية الحرية العراقية5 ».

النقيب ريتشارد إ. تومسون، الجيش الأمريكي، هو قائد السرية الثانية،من الكتيبة 1-15 مشاة. وهو حاصل على بكالوريوس من جامعة تروي. وقد خدم سابقا كقائد فصيلة بنادق ، بالكتيبة 1-15 مشاة، أثناء «عملية الحرية العراقية1-» وخدم، أثناء تجنيده كقائد جماعة وكرقيب فصيلة في الكتيبة الثالثة حراسات في فورت بينينج، جورجيا.

للحصول على أجوبة عن أسئلة معينة بشأن السكان. وقد تضمنت هذه «المتطلبات المعلوماتية» ما يلي عن كل قرية وبلدة على حدة:

حدود كل منطقة قبلية (مع الانتباه بشكل خاص لأماكن التجاور أو التداخل فيما بين هذه المناطق).

موقع وبيانات الاتصال الخاصة بكل شيخ أو مختار قرية وغيرهما من الأشخاص المهمين (موظفي الحكومة، أفراد قوات الأمن العراقية ..إلخ).

مواقع المساجد والمدارس والأسواق.

تحديد العادات اليومية للسكان (مواعيد استيقاظهم ونومهم وتسوقهم ..إلخ).

أقرب المواقع ونقاط التفتيش الخاصة بقوات الأمن العراقية.

القوة الاقتصادية الدافعة (أي العمل والمعيشة).

مستويات التوظيف والبطالة.

تدفق السكان (أي الأشخاص الذين يدخلون إلى منطقة العمليات ويخرجون منها).

وجود المعادين للتحالف وأنشطتهم.

الوصول إلى الخدمات الجوهرية (كالوقود والمياه والرعاية الطارئة والاستجابة للحريق ..إلخ).

الاهتمامات والقضايا الخاصة بالسكان المحليين.

ولتجنب استهدافها من جانب العدو، صممت السرايا دورياتها الخاصة برسم الخرائط بحيث تكون «غير متوقعة على نحو منهجي». وبهذه الطريقة أمكن تغطية جميع المناطق دون أن يعرف المتمردون أي المناطق ستتم زيارتها بعد ذلك. فعلى سبيل المثال، استخدمت سرية بيكر، من قوة المهمة، الطريق الرئيسي في منطقة عملياتها (والذي يمتد بين جسر ديالى وسلمان بك قرب بغداد) كنقطة بؤرية وبدأت بالقرى الواقعة على الجانب الشرقي والغربي من الطريق العام. وكل يوم كانت الدوريات تغير الجانب الذي تعمل عليه من الطريق أو تتحرك شمال أو جنوب القرى التي سبق أن زارتها. وبعد تسيير الدوريات ليومين أو ثلاثة، كانت الدوريات تأخذ عطلة ليوم واحد، لتقضي على أي نماذج تسيير قد تكون قد أنشأتها دون قصد.

لقد تم تنظيم الدوريات بأهداف وأغراض خاصة لكل عنصر فرعي. وكانت المهام الرئيسة الثلاث هي الأمن وجمع المتطلبات المعلوماتية وبناء العلاقات. ولأن تركيب معظم الدوريات كان يركز على فصيلة مشاة ميكانيكية أو فصيلة دبابات، فقد كانت هناك ضرورة لشيء من التعزيز. وعموما فقد كان قائد السرية موجودا في الدورية لكي يلقي نظرة على أرض الواقع في منطقة عملياته. وقام ضابط الإسناد النيراني للسرية، بصفته ضابط استخبارات السرية، بمصاحبة القائد في كل دورية. وقد مكّن هذا الأركان من بناء إطار عمل لتناول المهام

منطقة عمليات قوة المهمة دراجون جنوب غربي بغداد

النقيب ريتش تومسون، قائد فصيلة بيكر، 15-1 مشاة، يتحدث مع أحد الزعماء المحليين ومترجمه في الجعراء، العراق، أغسطس 2007.

الجوهرية.الثلاث، فقد ركز القائد على بناء علاقات مع الأفراد المهمين، وسعى ضابط الإسناد النيراني لفصيلته (المعزز بجزء من الفصيلة) للحصول على إجابات على المتطلبات المعلوماتية، وركز قائد فصيلة الدورية على الأمن.

بالإضافة إلى مهام العناصر الفرعية الثلاث، فقد ساعد كل شخص في الدورية في رسائل عمليات المعلومات. وكانت هذه الرسائل تتضمن نموذجيا برنامج المكافآت (المال مقابل معلومات عن أنشطة المتطرفين) وأمثلة للخطوات الإيجابية التي تتخذها الحكومة المحلية وقوات الأمن العراقية، وفوائد التعاون مع التحالف. وكلما أمكن ذلك، كانت الرسائل تتخذ شكل الكتيبات الصغيرة أو المنشورات ذات الصفحة الواحدة التي تقدم للمواطنين المحليين. وكان إعداد المنشورات ومعرفة الرسائل الحالية يعتبر هو الحمل الأساسي لقوة المهمة دراجون فيما يتعلق بالعمليات المعلوماتية. وكانت مسئولية كل جندي في الدورية.

كانت أي دورية نموذجية لرسم خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية تتطلب فصيلة لتتحرك تكتيكيا وتؤسس طوقا حول المنطقة التي سيتم رسم خريطة لها. وأثناء تحديد المحيط الخارجي، كان القائد وضابط الإسناد النيراني ينتقلان إلى المركز المحتمل للبلدة ويبدآن في التحدث إلى المواطنين لكي يحددا أين يعيش الشيخ المحلي أو زعيم القرية. ومن الطلبات الأساسية التي كان القائد يطلبها من شيخ القرية أو كبيرها الإذن بإدخال رجال القرية في نظام بيانات القياسات الحيوية (باستخدام معدة كفية (؟) لاكتشاف الهوية بين الوكالات).وتبعا لرد الفعل على هذا الطلب، قد تقوم الفصيلة بتأسيس موقع مركزي وتبدأ العملية. فإذا رفض الشيخ أو الكبير، تقوم الوحدة بتعليم القرية بعلامة مميزة للعودة إليها لاحقا عندما تستطيع مواصلة العمل على هذا الموضوع. ومع ذلك، ففي معظم المرات لم يكن لدى الزعماء المحليين مشكلة مع هذا الطلب؛ فقد كانوا

منطقة عمليات قوة المهمة دراجون جنوب غربي بغداد

يرون في إحصاء القياسات الحيوية فرصة لإظهار براءتهم واستعدادهم للتعاون مع قوات التحالف.

وبينما كان القائد يلتقي مع هؤلاء الأفراد والجنود يقومون بالإحصاء، كان ضابط الإسناد النيراني وأفراد التعزيز التابعين للفصيلة يتحدثون مع أكبر عدد ممكن من الذكور في سن التجنيد للحصول على إجابات للمتطلبات المعلوماتية. كما قام بعض الجنود الآخرين كذلك بالتحدث إلى أكبر عدد ممكن من الناس لتمرير الرسائل اليومية الخاصة بالعمليات المعلوماتية. وفي المعدل، كان إكمال هذه الدوريات يستغرق نحو ساعتين إلى أربع ساعات.

وكثيرا ما كان يتم تعزيز الدوريات بفرق الشؤون المدنية أو فرق جمع الاستخبارات البشرية أو فرق العمليات النفسية أو المزيد من الأفراد الطبيين. وكان هؤلاء المتخصصون العسكريون يوفرون تخصصات معينة من الخبرة لمساعدة الدوريات، واستخدمت قوة المهمة مهاراتهم لتعزيز الأهمية المتصورة للوحدة التكتيكية. فعلى سبيل المثال، قيام طبيب إحدى الوحدات بمعالجة مدني يعاني من مشكلة حادة، ولاسيما إذا كان طفلا، كان يوفر دليلا مباشرا على حسن نية قوة المهمة وعلى الفوائد الملموسة التي يمكن نيلها من التعاون مع التحالف. كما كان التعزيز بفريق خاص يزيد كذلك من العدد الكلي للصلات في القرية ويعزز اكتساب الإجابات

على المتطلبات المعلوماتية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد خلق فرصا «لفرق القرية» التابعة لقوة المهمة دراجون (وهم أفراد فرق الشؤون المدنية وجمع الاستخبارات البشرية والعمليات النفسية) لاستطلاع ودراسة نوعية التأثير الذي قد يريدون إحداثه في زياراتهم المستقبلية.

لقد تم الاعتناء والتخطيط بصفة خاصة لضمان ألا تتقاطع فرق التعزيز أو تتدخل في العلاقة بين السرية وبين السكان المحليين الذين يتم رسم خريطة لهم. وكانت قوة المهمة دراجون تؤكد على سيادة قائد السرية المسؤول («صاحب الأرض») باعتباره نقطة الاتصال الرئيسة لزعماء كل قرية. وكانت قوة المهمة تريد أن تستبعد أي ارتباك من جانب الزعماء المحليين فيما يتعلق بمن سيتخذ القرارات التي تتطلع بالمشروعات أو الدعم المستقبلي. وقد كان لهذا الوضوح أهميته البالغة لاسيما عند التعامل مع فرق الشؤون المدنية الذين كان الناس يعتبرونهم في الغالب «شبان النقود». ومن خلال جهد متعمد، أوضحت قوة المهمة أن هذه الفرق كانت تدعم قائد السرية، وليس العكس.

بعد كل دورية، كانت الفصيلة المسؤولة تقوم بإعداد تحليل تفصيلي للمنطقة التي تم رسم خريطة لها وكان يتم عمل صلات بينها وبين القرى الأخرى بناءًا على الطائفة والقبائل والأرض. وكانت النتيجة من ذلك جمع أشبه بالإحصاء للبيانات التي قامت أركان قوة المهمة بمقارنتها (وهي بالأساس ضابط ركن استخبارات ، نتائج/خلية عمليات المعلومات، وضابط الشؤون المدنية). وقد ساعد هذا الجمع الأركان على تطوير وتنقيح كل من الاستهداف القاتل وغير القاتل. كما أنتج كذلك وصفا رسوميا للأماكن التي يحتمل وجود خطوط التماس الطائفي فيها، مما مكّن قوة المهمة من تركيز جهودها الأمنية الأولية بسرعة وبحيث أمكن البدء في جميع الخطوط المنطقية الأخرى للعملية مبكرا.

لقد استخدمت قوة المهمة دراجون هذه الطريقة بشكل متكرر لتطوير خريطتها للبشر - الأرض. ومع كونها متوازنة مع المهمات التكتيكية الأخرى، استغرقت العملية الكلية نحو شهرين ونصف الشهر. والأهم هو أن المعلومات التي أسهمت في الخريطة الكلية قد تم جمعها أيضا في مهام هجومية. وخلال الغارات والأطواق وعمليات التمشيط والهجومات التي كانت تستهدف القيام بالاستخبارات، استخدمت وحدات قوة المهمة دراجون نفس المتطلبات المعلوماتية كما في دوريات رسم خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية.

كما تم كذلك إدخال جميع الذكور ممن هم في سن التجنيد في نظام البيانات الحيوية باستخدام المعدات كفية ؟ لاكتشاف الهوية بين الوكالات، والتي ساعدت قوة المهمة على جمع أجزاء صورة عن مجموعات المتطرفين العاملة في منطقة عمليات قوة المهمة دراجون. وكان ضابط ركن الاستخبارات يقوم ببساطة بمراجعة أسماء الأفراد الذين يتم حفظهم على قاعدة البيانات التي تم بناؤها أثناء مهام وضع الخرائط السابقة للبيئة الاجتماعية والثقافية للسكان ، فإذا تبين أن أحد الأشخاص كان موجودا في منطقة عمليات وحدة أخرى في وقت سابق، فإنه يصبح مشتبها فيه؛ وعند ذلك كانت قوة المهمة تقوم بالتحقيق في سبب انتقاله من منطقة لأخرى. وقد مكّن نظام الإسناد الترافقي هذا ضابط ركن الاستخبارات من البدء في ربط الأفراد الذين تم تمييزهم على هذا النحو بخلية متطرفة محتملة كانت تعيش في أحد أجزاء منطقة العمليات، ولكنها تنفذ مهاما في جزء آخر. وفي النهاية، تمكّنت قوة المهمة من خلق مخطط ربط بالأنشطة المحتملة للمتطرفين.

وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان – عملية ضرورية:

على الرغم من أن قيمة الخريطة نفسها كانت واضحة، فعند النظر للوراء، فإن العملية المادية للقيام

برسم الخرائط ربما كانت أكثر نفعا. فلو كانت نوعية المعلومات التي تم جمعها متوافرة عند الوصول (في قاعدة بيانات مثلا)، فربما لكانت قوة المهمة قد قبلت إحساسا مجردا -وربما زائفا- بالبيئة. وربما كانت قامت بذلك بينما تحرم نفسها في الوقت نفسه من معرفة عن أرض الواقع مكتسبة من بناء الخريطة. وعن طريق القياس، فإن امتلاك قاعدة بيانات جاهزة كان سيبدو مثل تعلم حل مسائل الرياضيات على آلة حاسبة بدلا من حلها بالطريقة الصعبة، عن طريق التفكير. فأثناء قيامها برسم خرائط البشر - الأرض، تعلمت الكتيبة كيف توفق بين البيانات الإثنوغرافية بالطريقة الصعبة، وهي طريقة وفرت أقصى فائدة عن طريق التحليل المباشر للتفاصيل الموجودة داخل الموقف على مستويات حميمية. ومن هذا المنظور، يتضح أن مزايا قيام الجنود برسم خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية بأنفسهم عديدة. إذ بالإضافة إلى اكتساب معرفة أكبر عن منطقة العمليات، فيما يلي بعض الفوائد الأكثر وضوحا:

- وفرت عملية وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان وسيلة عملية لجمع الاستخبارات البشرية. فقد سهّل رسم خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية تعريف قوات التحالف بزعماء القبائل والقرى والبلدات والمدن المختلفة في منطقة عمليات معينة. فبعد الفوز بثقة واحترام شيوخ وكبراء القرية من خلال الاتصال شخصا بشخص، وجد الجنود السكان المحليين أكثر استعدادا لتوفير الاستخبارات. ومع تحرك الوحدات خلال القرى والبلدات العديدة في منطقة عمليات دراجون، وجدوا بانتظام

الجيش الأمريكي، الملازم أول ماثيو باويك

الرقيب سيسل راي، الفصيلة ب، 15-1 مشاة، يجمع بيانات قياسات حيوية عن طريق معالجة بيانات أحد مواطني منطقة الجعراء إلى نظام المعدة الكفية لاكتشاف الهوية بين الوكالات.

مواطنين محليين كانوا من قبل مترددين في الاتصال بالخطوط الساخنة لإبلاغ قوة المهمة أو في الذهاب إلى مراكزها القتالية الخارجية، ولكنهم كانوا أكثر استعدادا لتوفير المعلومات إذا تم إشراكهم على مستوى شخصي.

سهّل رسم خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية تعريف قوات التحالف بزعماء القبائل والقرى والبلدات والمدن المختلفة...

• حاولت قوة المهمة، في أكبر عدد ممكن من المرات، دمج فرقها الداعمة المختصة بجمع الاستخبارات البشرية في دوريات وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان ، والتي وفرت فرصا ممتازة لعمل صلات استخباراتية أولية وإنشاء مصادر. كما أنتجت هذه الممارسة كذلك معارف داخلية جيدة بالمواطنين المحليين وقدرة جاهزة على الإسناد الترافقي، ما حسّن من قدرة قوة المهمة على تحديد موثوقية ودوافع المبلغين.

• لقد أكسبت عملية وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان وجهًا إنسانيًا للصلات مع السكان، مما شجع الجهد المبذول من جانب قوة المهمة لتجنيد المواطنين ضد المتمردين. واستخدمت إحدى السرايا مترجما ليساعد في التعرف على المواطنين المحليين. وقامت أخرى بتسيير دوريات مشتركة لرسم خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية مع رجال الشرطة العراقيين المحليين والمواطنين المهتمين. كما عبر عنه أحد قادة السرايا: «أعتقد أنه كان من الأهمية بالنسبة للانطباع الأولي للسكان المحليين في منطقة عملياتنا أن يرونا في الخارج نمشي وسطهم ونطرق على أبوابهم ونصافحهم بالأيدي ونسأل أسئلة خاصة عن تلك الأسرة [و] القبيلة. وأشعر أن ذلك قد أكسب فصيلتنا وجها إنسانيًا وفتح الباب لكثير من الحوارات المبدئية التي نستغلها [الآن] في الوقت الحالي بنجاح كبير.»

• لقد كانت عملية وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان بالغة الأهمية لبناء وسائط شبكات موثوق بها. ينص المبدأ رقم واحد من دليل مكافحة التمرد للفرقة الثالثة مشاة على «أن الأمر كله يتعلق بالناس.» ويعني بناء شبكات موثوق بها خلق علاقات شخصية بين قادة التحالف التكتيكيين وبين زعماء السكان المحليين الذي يقومون بتأمينهم. وبمجرد بناء تلك العلاقات، تحسنت قدرة وحدات قوة المهمة على توصيل وتقييم آثار رسائل عمليات المعلومات ونتائج العمليات النفسية، وتحسنت قدرتها على تحديد إن كانت الحكومات المحلية تتحدث مع ناخبيها وتحسنت قدرتها -إن كان ذلك ضروريا- على تقليل القلقلة بين السكان المحليين من خلال إجراءات لإدارة العواقب.

• كان تسيير الدوريات اللازمة لرسم خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية بالغ الأهمية للنغمة المبدئية التي وضعتها قوة المهمة دراجون: فقد وضعت قوات التحالف في الشوارع في الحال، مرسلة إشارة واضحة للمتمردين والناس عن المسؤول. فإذا قام العدو باختبار قوة قوات الولايات المتحدة، كان الجنود يخرجون بمركباتهم ومواسير بنادقهم وأعينهم تركز في كل اتجاه، ومستعدين للمناورة في الحال. وكان الجنود يقومون بكل دورية لرسم خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية وكأن العدو يراقبهم ويقيّمهم. وهكذا، فقد قرّبت عملية وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان قوات الولايات المتحدة من السكان المحليين وردعت اتصال العدو.

• لقد وفرت عملية رسم الخرائط فرصا غير متوقعة لإظهار الإصرار للسكان. فبينما كان يتم التعرف على الزعماء المحليين والالتقاء بهم في قراهم، غالبا ما كانت سرايا قوة المهمة دراجون تقوم بغارات سريعة على مهربي الأسلحة وخلايا وضع العبوات المتفجرة المرتجلة التي يدل

عليها القرويون. وقد بينت هذه الغارات للسكان المحليين أن جنود قوة المهمة قد كرسوا أنفسهم لجعل قريتهم أكثر أمناً. وعلاوة على ذلك، فقد أثبت للزعماء المحليين أنهم عندما يعطون الجنود معلومات استخباراتية مهمة، فسوف يعمل هؤلاء الجنود وفقا لها.

• لقد وفرت عملية وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان بصيرة على مستوى الأرض بالسياسات والدوافع والاختلافات المحلية - وأفاد هذا بكونه نقطة الانطلاق للتوفيق بين السنة والشيعة. وكان من السهل فهم الاختلافات بين مناطق كلتا الطائفتين؛ لكن لم يكن التوصل إلى همزة للوصل بين الطائفتين بالأمر السهل. ومع ذلك، بمجرد أن كانت إحدى الوحدات تلتقي بالزعماء في كلتا الطائفتين وتصادقهم، كان يوجد بين هؤلاء الزعماء شيء مشترك: ألا وهو الشراكة مع قوات التحالف. ففي إحدى المناطق بعينها كانت العائلات السنية والشيعية تعيش معا ولكل طائفة زعيمها. ولسوء الحظ فلم يكن هؤلاء الزعماء حريصين على العمل معا لحل خلافاتهم. وما زاد مشاكل المنطقة أن القاعدة في العراق غالبا ما كانت تهاجم كلتا المجموعتين كوسيلة للحفاظ على مواطيء أقدامها. وبعد تسيير العديد من دوريات وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان في تلك المناطق، اكتسب قائد السرية المحلية ثقة كل من السنة والشيعة. وقد مكّنه هذا من البدء في مناقشات بين الشيخين بناءًا على الأهداف المشتركة والتي تتمثل في الأمن والتنمية الاقتصادية.

• لا يمكن أن يحل شيء محل الاستطلاع الشخصي من حيث الأهمية. وهذا من المباديء الموجودة في عقيدة الجيش الأمريكي على مدار عقود عديدة. لكن حتى وإن كانت البيانات المدخلة إلى قاعدة بيانات القياسات الحيوية تتضمن عناوين وأسماء شوارع، فغالبا ما يكون من الصعب إدراج هذه المعلومات في شفافات الخرائط . وعلاوة على ذلك، فقد تشير كل جماعة من الناس إلى المناطق المحلية بأسماء مختلفة. وكثير من الطرق في المناطق القروية يصعب السفر فيها؛ وإجراء الإستطلاع أثناء عمليات وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان من الممكن أن يساعد إحدى الوحدات على حل هذه المشكلة.

مع استمرار الجيش الأمريكي في دراسة جانب وضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان من ناحية حرب مكافحة التمرد، فسوف يقدم جنود قوة المهمة دراجون تحذيرا مبنيا على خبرتهم: لا تعتمد فقط على حل محوسب وآلي لوضع خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان أو على إنشاء قسم وحيد من أركان خاصة لتوفير بصيرة بالبيئة الاجتماعية والثقافية للسكان . وما تعلمته قوة المهمة دراجون، فسوف تستفيد أي وحدة الاستفادة الأكبر من الخروج وجمع هذه المعلومات بنفسها في البداية، أو، إذا ورثت تلك المعلومات من وحدة سابقة، بإنشاء عملية لإعادة تقييم هذه المعلومات باستمرار.

ملخص:

لعل مكافحة التمرد هي أصعب أشكال الحروب لأنها تجبر المحترفين العسكريين على الخروج من مناطق راحتهم والدخول إلى عالم معقد من التفاعل مع البشر، وبطرق شديدة الغموض في بعض الأحيان. وعن طريق إنشاء خريطة للبشر والبيئة الاجتماعية والثقافية لهم ، تستطيع أي وحدة اكتساب حساسية أكبر تجاه منطقة عملياتها وفهما أعمق لها، مما يمكنها من تقوية العلاقات الإنسانية المعقدة التي تجعل مكافحة التمرد ناجحة أو فاشلة. لكن جودة خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية لا تكمن فحسب في «الامتلاك»؛ إذ لعل «الفعل» يوفرعوائد أكبر. وليس من الصعب بناء العلاقات الإنسانية الضرورية مع السكان الذين تقوم بتأمينهم، ولكنه يستغرق وقتا وجهدا فحسب. وباختصار، لقد بينت خبرة قوة المهمة دراجون أن عمل خرائط البيئة الاجتماعية والثقافية هو وقت وطاقة تم استهلاكهما على نحو جيد. م ع.

الشرعية والعمليات العسكرية

المقدم جيمس دبليو. هاموند، القوات الكندية

جميع الآراء التي أبديت في ورقة البحث الأكاديمي تخص الكاتب وحده ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو موقف الحكومة الأمريكية، أو وزارة الدفاع، أو أي من وكالاتها.

إن أمريكا في حالة حرب. . . لقد استمرينا في الهجوم ضد شبكة الإرهاب، وتركنا عدونا ضعيف، ولكن لم يُهزم بعد. . . إن الكفاح ضد هذا العدو . . كان صعبًا، وأمام عملنا وقت طويل لكي ينتهي.

-الرئيس جورج دبليو. بوش، 16 مارس 2006.[1]

رغم مرور أكثر من عامين منذ قام الرئيس بكتابة هذه الملاحظات، ما زالت كلماته واقعية. ففي حين أن الولايات المتحدة مستمرة في الهجوم، لم ينهزم العدو حتى الآن. في العراق وحدها، فقدت الولايات المتحدة ما يزيد عن 4000 من الأفراد رجال ونساء، بينما تم الإخلاء الطبي لما يساوي أفراد فرقة من مسرح العمليات هذا.[2] تم قتل الغالبية العظمى منهم أو جرحوا أو أصيبوا أو أصبحوا مرضى في السنوات التي تليت العمليات الحربية الرئيسية التي انتهت في مايو 2003. إن حالات الإصابة في قوات التحالف، في أفغانستان تتزايد، ومقاتلو الطالبان كثيرين بمثل الكثرة التي كانوا بها في أي وقت في السنوات الست الماضية.[3] عالميًا، تبدو القاعدة فعالة كشأنها دائمًا في إنتاج أيدلوجيتها الإرهابية. إن سرعة سير العمليات ضد هذا التهديد يوتر الدول الغربية، ليس أكثر من الولايات المتحدة، المستمرة في القيام تقريبًا بكل "العمل الصعب". برغم ميزانية الدفاع التي تبلغ ما يزيد عن 48% من إجمالي إنفاق الدفاع في

وجهات النظر المعبر عنها في هذا المقال تتخص الكاتب فقط و لا تعكس سياسة وموقف الحكومة الأمريكية او وزارة الدفاع او اي هياة من هيئاتها.

Legitimacy and Military Operations

Lieutenant Colonel James W. Hammond, Canadian Forces

Published originally in the July-August 2008 English Edition.

العالم، قد تصبح القوات المسلحة الأمريكية مهيأة للفشل تحت ظروف الإجهاد والتوتر. حتى مع الاعتمادات الإضافية بواسطة الكونجرس، فإن وزارة الدفاع الأمريكية ستواجه صعوبات مالية لدعم العمليات الجارية،وبسبب الاستعداد الغير حقيقي من أجل تحدي إقليمي آخر.[4] إذا كنا، في المراحل المبكرة فقط من "حرب طويلة"، كما ادعى الكثيرين، فيجب علينا بالتالي أن نتعلم جميعًا بعض الدروس الخطيرة، وبسرعة، أو ما في كلمات الرئيس، بأن عملنا أمامه الكثير من السنوات القادمة لكي ينتهي.

نتج عن ضغوط البيئة الأمنية الحالية دافع لتحديد وتحليل وفهم ومواجهة هذه التحديات. رغم أن مقالات الحرب كانت مثمرة، لم ينتج عنها شعور بالفهم التام بعد. على الجانب الإيجابي، فإن الضباط ذوي الخبرة مثل اللواء بالجيش الأمريكي ديفيد إتش.بتروس والفريق البحري جيمس ماتيز قد شجعا الاهتمام مجددًا بخبراء مكافحة التمرد مثل ديفيد جالولا وتي.إي. لورانس وروبرت طومسون وفرانك كيتسون.[5] وقد سبب البحث عن الحلول أيضًا مراجعة متعمقةفي مبادىء العقيدة الأمريكية الرئيسية وإعادة صياغة عقيدة مكافحة التمرد للجيش الأمريكي والفيلق البحري الأمريكي.

كان من ضمن التعديلات الهامة في العقيدة الأمريكية، الاهتمام الزائد الذي أعير إلى "الشرعية"، وبخاصة أثناء عمليات مكافحة التمرد. لقد أصبحت الشرعية أساس للتعريف لمعظم واضعي نظريات مكافحة التمرد،وللصراع نفسه، ففي كلمات جالولا، "حرب من أجل السكان" حيث "تعتمد ممارسة السلطة السياسية على الموافقة الضمنية أو الصريحة للسكان".[6] تنص العقيدة الأمريكية لمكافحة التمرد الآن وبوضوح على أنه "يتحقق النصر عندما توافق الجماهير على شرعية الحكومة وتوقف تأييدها للتمرد إيجابيًا وسلبيًا."[7] في الحقيقة، إن مصطلح "الشرعية" يُعد واسع الانتشار حيث يظهر 131 مرة في دليل الميدان الجديد الخاص بمكافحة التمرد، أي دليل الميدان 3-24. بل وبصورة أكثر أهمية، نجد أن عقيدة العمليات الأساسية لأسلحة القوات المسلحة الأمريكية، والنشرة المشتركة 3-0، العمليات المشتركة، قد أعيد صياغتها لكي تتضمن الشرعية (وكذا مبادىء التقيد والمثابرة) كـ "مبادىء أخرى" تلحق بـ "مبادىء الحرب" التقليدية التسعة في قائمة جديدة من 12 مبدأ من "مبادىء العمليات المشتركة".[8]

يجب أن ندرس التأثير المحتمل لهذا التغيير بعناية لأن مبادىء الحرب كانت هي الأساس للعمليات العسكرية بشكل أو بآخر منذ عصر البارون أنطوان دي جوميني.

جيمز دبليو هيموند يعمل قائداً لكتيبة العمليات الخاصة الكندية في بيتاواوا، أونتاريو. و هو ايظا يتمتع بخبرة تشغيلية في أفغانستان والبوسنة. ويحمل درجة البكالوريوس في الآداب من جامعة فيكتوريا ودرجة الماجستير من جامعة كارلتون. كما أنه يحمل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية من كلية علوم الحرب العسكرية الأمريكية.

الرقيب سنيسي بيرسال في سلاح الجو الامريكي

جندي في الجيش الامريكي يضرب الباب لأحدى البنايات بقدمة خلال طوق عسكري و بحث في بوهريس العراق بتاريخ 14 اذار لسنة 2007.

خمسة أوجه للشرعية

لا تستطيع دولة أن تبقى لمدة طويلة حصريًا من خلال قدرتها على القهر . . . فعبر الزمن يتم تباحث المحافظة على النظام الاجتماعي.

-كريستوفر بيرسون.[9]

في حين أن النشرة المشتركة 3-0 قد أدخلت مبدأ الشرعية، لا تقوم بتعريف المصطلح. تأتي كلمة "الشرعية" من الكلمة اللاتينية "*legitimare*"، يؤكد شرعيةً؛ ولذا فهي تعبر ضمنيًا عن العدالة والالتزام بالقانون. تشير الشرعية في العلم السياسي إلى قبول السكان لمجموعة من القوانين أو لسلطة ما. إضافة إلى ذلك،ومن خلال قبولهم، يقرون بواجب الطاعة لهذه السلطة. تختلف الشرعية عن القانونية لأنها تقتضي ضمنا هذا الاحترام والرضاء من المواطنين عن السلطة بغض النظر عن وجود مبرر قانوني لها.[10] وهذا اختلاف هام بشكل لافت للنظر، وبخاصة في العلاقات الدولية، حيث لا تتواجد سلطة قانونية مسيطرة.[11] بينما تُعد الشرعية مبدأ مركب ومختلف عليه في النظرية السياسية،فإن له خمسة أوجه هامة لها تأثير مباشر على العمليات العسكرية.

مصادر الشرعية افترض ان العالم الاجتماعي الألماني ماكس ويبر ثلاث مصادر للشرعية: المصدر القانوني - العقلاني، الذي يتمتع به أغلب الحكومات الغربية، المبني على إطار من القواعد القانونية (مثل، حكومة منتخبة طبقًا لإطار قانوني والدستور)؛ والسلطة التقليدية المبنية على العرف والتنشئة والمنبت (مثل الأسرة أو العشيرة الحاكمة)؛ والسلطة الجاذبة للجماهير المبنية على قوة الشخصية لفرد أو مجموعة.[12]

تُعد أهمية ملاحظة ويبر عن القيادة الساحرة أو الجذابة للجماهير واضحة لأي فرد يدرس منزلة أسامه بن لادن في أجزاء معينة من المناطق القبلية المدارة فيدراليًا بباكستان، وفي الحقيقة، كل المصادر الثلاث للشرعية تُعد ذات تأثير حاليًا في كلا من العراق وأفغانستان.

الشرعية والالتزام الشرعية والالتزام هما وجهان لنفس العملة.[13] قبول بعض السلطة كسلطة شرعية تقتضي، على أقل تقدير،مستوى معين من الرضا والقبول من جانب السكان لتصرفات هذه السلطة. وتتضمن أيضًا الالتزام بقبول قرارات هذه السلطة، حتى لو كانت بعض هذه القرارات غير مرغوب فيها. المعنى المتضمن لظهور حكومات أو قوات مسلحة تعمل في منطقة ما هو أن السكان سوف يقبلون حتى التعديات الجسيمة على حقوقهم وحرياتهم لو تأتي المصاعب من سلطة يرونها كسلطة شرعية. والعكس بالطبع ينطبق أيضًا: فسوف يرفض الشعب الإذعان حتى لأتفه التكليفات من سلطة يرونها غير شرعية.

الشرعية والقوة هي المقدرة على استخدام القوة لا تمنح الشرعية. عرف ويبر أحد أبرز ملامح الحكومة كـ "مجتمع إنساني يطالب (بنجاح) باحتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية داخل إقليم معين.[14] بينما اقترحت النظرية الماركسية أن التهديد المخفي بممارسة هذا الاحتكار على العنف هو ما أبقى الحكومات الرأسمالية في السلطة، حتى الماركسيين الجدد الآن يقبلون بأنه "بدون مستوى ما من الشرعية، يكون من الصعب رؤية أن أي حكومة يمكن تأييدها.[15] رأى الفيلسوف السياسي هنان أرندت، "حيث أن السلطة تتطلب دائما الطاعة، فهي تخطيء عمومًا مع شكل ما من أشكال القوة أو العنف. برغم منع السلطة لاستخدام الوسائل الخارجية للإجبار؛ حيث يتم استخدام القوة، فقد أخفقت السلطة نفسها. . . إذا كان يجب تعريف السلطة بشكل مطلق، فلابد، حينئذ، أن تكون متعارضة مع . . القوة."[16] يدرك ضباط القوات المسلحة هذا الأمر ضمنيًا عندما يكلفون بمهمة دعم السلطات المدنية في الداخل. أي استخدام حقيقي للقوة يلمح إلى أن تلك السلطة قد فشلت فعلا إلى حد ما، على الأقل في قطاع ما من السكان. تشير دراسات حول قوات الشرطة في الولايات المتحدة، بشكل مثير، إلى أن أعمال العنف الزائدة التي تقوم بها تؤدي إلى تآكل شرعية الشرطة. في الواقع، بينت الدراسات إن التقليل من استخدام الشرطة للقوة له أثر أيجابي في تخفيض جرائم العنف.[17] أظهرت نتائج بحوث أخرى في شرعية الشرطة أنها "تغير الأساس الذي يبني عليه الناس قرارهم بالتعاون مع السلطات القانونية من عدمه" وله "تأثير بارز في الدرجة التي (يطيع) بها الناس القانون"؛ وتبين أيضًا أن "عدل وفعالية الشرطة لا يمنعا بعضهما البعض، ولكن يعزز بعضهما البعض"[18]. باختصار، فإن استخدام القوة بلا ضرورة وفي غير موضعها الملائم، أو بشكل غير متكافيء مع الحاجة لاستخدامها يقوض شرعية وفعالية الشرطة. إذا كانت تلك هي الحال مع السكان المسالمين في داخل أمريكا الشمالية، بالتأكيد تُعد العلاقة بين القوة والشرعية أمرًا يجب على القوات المسلحة دراسته بعناية عند القيام بعمليات في مسارح عمليات خارجية حيث تكون الشرعية أكثر ضعفًا.

الشعب سيقاوم اي عبء و ان قل من اي سيادة غير شرعية.

الإدراك والشرعية هي الوجه الرابع للشرعية الذي يتوجب على القادة العسكريين إدراكه هو أن الشرعية تعد ذات صلة بالجمهور. على سبيل المثال، يجب على أي قوة عسكرية تقوم بعمليات في العراق أن تهتم في المقام الأول بإدراك السكان العراقيين المحليين لشرعية

الحكومة العراقية. كلما بدت عملية ما أقل شرعية، كلما قل الدعم الذي يمكنها انتظاره. إذا نظر الناس إلى عملية تقودها الولايات المتحدة لتعقب خلية أجهزة التفجير المرتجلة التي قتلت المئات من المدنيين كعملية شرعية، فإنها يمكن أن تحدث الدعم المحلي. ومن جهة أخرى، قد ينظر الناس لعملية تطويق وبحث في منطقة ما خيث قام المتمردين بإيذاء بعض السكان المحليين أنها غير ضرورية وأقل شرعية. وبنفس الأسلوب، سيكون المجتمع الدولي أقل دعمًا للأعمال التي تعتبر استبدادية، في حالة قيام القوة بالتدخل بشكل غير قانوني في منطقة ما أو أدى عمليات هجومية بشكل مفرط. إضافة إلى ذلك، يُعد الجمهور المحلي حاسمًا أيضًا للنجاح، طبقًا لما تعلمته الولايات المتحدة أثناء فترة حرب فيتنام. ما إن نظر الناس إلى تلك الحرب كحرب غير شرعية في الوطن، فإن احتمال الخاتمة الناجحة لها أصبح أكثر بعدًا. وفي النهاية، يشكل الرجال والنساء بالقوة العسكرية المنتشرة جمهورًا هامًا يتساءل عن شرعية القوة بنفس الجدية والتشدد الذي يقوم به أي جمهور آخر. وبمجرد أن تفقد المهمة شرعيتها في عيونهم، سواء بسبب تصرف لا أخلاقي أو مبالغ فيه، سوف تتطلب إعادة اكتساب الفعالية إصلاح كامل للثقة، الذي قد يكون مستحيلا. لن تعوض الطاعة الإجبارية في هذه الظروف الطاعة الإرادية المفقودة مع الشرعية الضائعة.

الشرعية محل النزاع الخاصية الأخيرة للشرعية هي أنها تنطبق على كلا جانبي الصراع. في الغالب سوف يبين ضباط التحالف أن العدو يستهدف المدنيين الأبرياء، ويعذب ويدق أعناق الرهائن، ويأبى احترام أية قوانين للحرب. ونحن نعلم من التجربة أن كل ذلك خقيقي، ولكن لا بد لنا أيضًا أن ندرس ما إذا كان هذا السلوك يُعد استراتيجية فعالة بالنسبة للعدو في المدى الطويل. يشير اللواء ديفيد بيتروس، إلى أن "الهجمات الغير متجانسة لتنظيم القاعدة. . . بدأت في النهاية في تحويل نسبة جوهرية من السكان العراقيين ضدها."[19] ويضيف جيمس فالوز: "الذي فعلوه هو اتباع المنطق الإرهابي في التصعيد على نحو منتظم من درجة التقتيل والعنف-التي عنيت انتهاك منطق مقاتلي حرب العصابات في جلب السكان المدنيين إلى جانبك... إن المتمردين يذبحون المدنيين بشكل يومي. . . ولكن حيث يفترض أن القوات الأمريكية أيضًا تقتل مدنيين، فإن رد الفعل العنيف ضد- التمرد يتعكر."[20]

يدرك قادة تنظيم القاعدة في المستويات العليا الأثر السلبي للعنف على استراتيجيتهم. وطبقًا لما قاله بيتر برجن، "لقد كان الظواهري هو من كتب خطاب لقائد القاعدة في العراق، أبو مصعب الزرقاوي مقترحًا بلطف أن يوقف عادة ذبح الرهائن لأنها تؤلم كثير من المسلمين."[21] حدثت ردود فعل سلبية مثيلة في خريف 2005 بعد انفجار قنابل في عمّان بالأردن وفي بالي بإندونسيا. في النضال اليومي من أجل الشرعية، يتصارع المتمردين ومكافحوا التمرد على نقطة ارتكاز العلاقة بين القوة والشرعية.

الشرعية الاستراتيجية والتعبوية

إذا ألقيت مجرد نظرة على كيفية الإحساس بنا في العالم ونوع الانتقاد الذي تلقيناه على جوانتانامو وأبوغريب وإصدار الأحكام القضائية، سواء صدقناها أم لا، فقد بدأ الناس الآن في الشك فيما إذا كنا نتبع المستويات العالية الخاصة بنا.

-كولن باول، 2007 [22]

قبل فحص دور الشرعية خلال عمليات عسكرية خارجية، لابد أن نسأل كيف تؤثر شرعية القرار الاستراتيجي بنشر قوة عسكرية على شرعية القوة

نفسها. تحلل نظرية الحرب المشروعة التقليدية عدالة حرب ما على أساس معيارين: عدالة الحرب، هي صحة قرار الذهاب للحرب، وقوانين الحرب، تهتم باستقامة كيفية قيام القوات العسكرية بتنفيذها. تتساءل اعتبارات عدالة الحرب ما إذا كان سبب الحرب مشروع، وإذا كانت الفائدة التي تسهدفها الحرب أكبر من الضرر الذي يسببه القتال، وما إذا كانت سلطة شرعية هي التي اتخذت قرار الذهاب إلى الحرب، وما إذا كانت الحرب هي السبيل الوحيد الباقي، وما إذا كان هناك فرصة معقولة للنجاح.[23] كل من هذه التساؤلات أثيرت أثناء المناقشات حول قرار الإدارة الأمريكية في 2003. [24]

من الواضح أن شرعية الحرب أو الشرعية الاستراتيجية ليست بأشياء يمكن أن يؤثر فيها الجندي؛ يجب علينا ألا نعتبره مسؤولا عن صحة قرار خوض الحرب. فهو أو هي يجب ببساطة أن يتبع الأوامر وأن يتخذ أفضل الاختيارات الأخلاقية أثناء العمليات المقبلة. طبقًا للقانون الدولي، يتم حماية القائد العسكري عن طريق ما وصفه فرانشيسكو دي فيتوريا من خمسة قرون مضت "بالجهل المنيع" للتمييز ما بين عدالة الحرب نفسها وعدالة أعمال عسكرية معينة أثناء الحرب.[25] بالرغم من ذلك سوف يكون القادة العسكريين حمقاءإن لم يفهموا المحيط الذي يعملون فيه بما في ذلك الشرعية المحسوسة لقضيتهم.

يرى القادة على الأرض أحيانًا الشرعية كماء في دلو. كلا من القرارات الاستراتيجية والتعبوية تؤثر في حجم المياة. فإذا كان قرار الانتشار مشكوك فيه، يبدأ القائد عمليته بحجم مخفض من الماء (أو بدونه). كيفية إدارة القوة للعملية ستحدد سرعة استهلاكة له (أو ما إذا أمكن للقوة أن تستعيد شرعية أكبر من خلال أعمال مؤثرة عملياتيًا ونظيفة أخلاقيًا على الأرض.

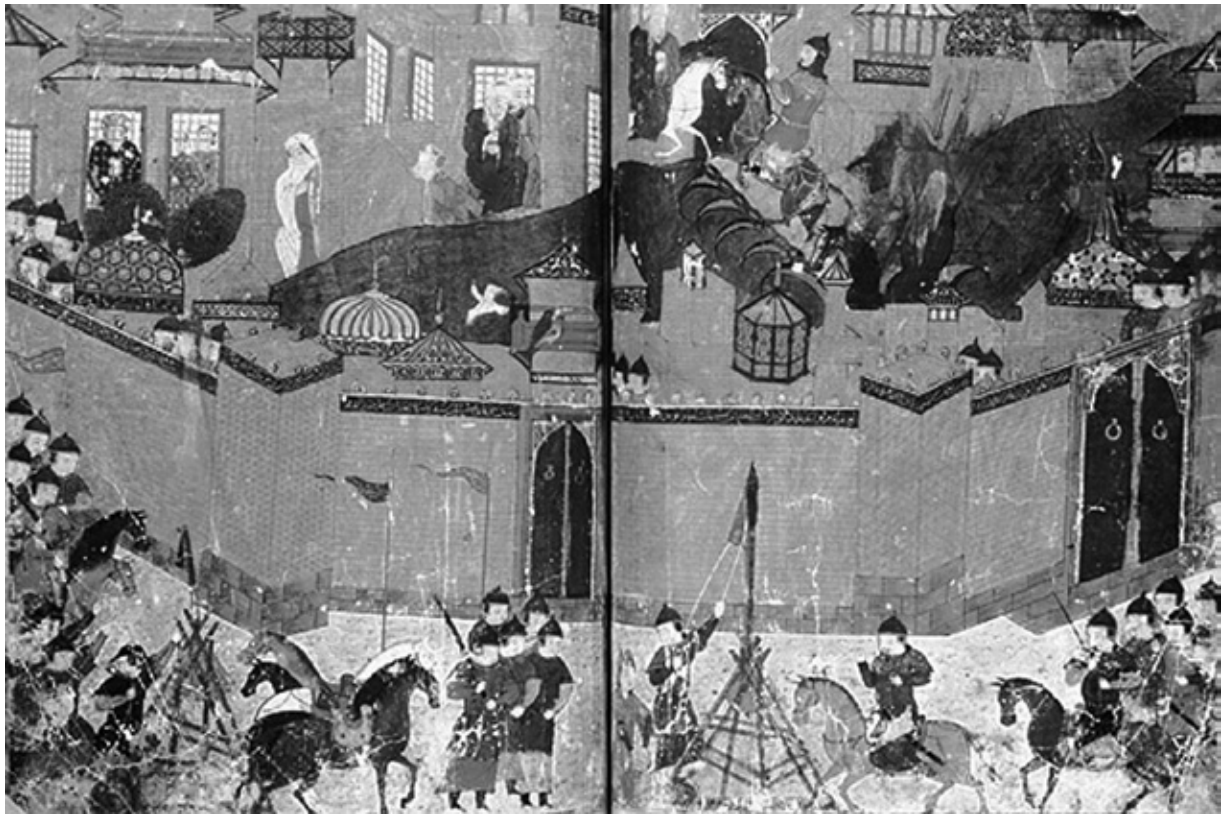

كما فعلوا بعدة مدن اسلامية لقد دمر المغول بغداد تماماً. لقد كانت نظرية الحرب ناضجة في ذالك الوقت. لقد استخدم المغول الارهاب على مستوى عالي للسيطرة على المواطنين العرب.

لا يستطيع القادة العسكريين عمل الكثير حول مشروعية قرار خوض الحرب. ولكنهم يستطيعون تأكيد وحماية شرعية العمليات أو الشرعية العملياتية. الحماس المفرط في استخدام القوة يمكن أن يقوض حتى أكثر التدخلات مشروعية. يجب أن تظهر الأعمال على

ليس بمقدرة القيادة العسكرية ان تفعل ولو القليل بخصوص شرعية القرار لبدء او الذهاب للحرب لكن بمقدرتهم جزم و حماية شرعية العمليات.

الأرض اعتبارات قوانين الحرب الخاصة بالتناسب. بمنتهى البساطة، يجب أن تميز العمليات العسكرية بوضوح ما بين المقاتلين وغير المقاتلين ويجب أن يكون أي استخدام للقوة متناسب مع الهدف العسكري فقط ويتجنب الضرر المصاحب الغير ضروري. كلا المبدأين يصعب تطبيقهما فيما أطلق عليه الجنرال روبرت سميث "حرب بين الناس"، حيث لا يرتدي المقاتلين زي عسكري ويديرون عملياتهم من مراكز سكانية.[26] رغم ذلك، فالاستخدام المقيد والمركز للقوة يُعد هامًا لتقوية دعم كلا من السكان المحليين والأمريكيين.سأتحول الآن إلى إدارة عمليات عسكرية حديثة لدراسة آثارها على الشرعية العملياتية (التعبوية).

الشرعية العملية في العراق وأفغانستان

"لقد أدركت الآن، إذ أشاهد ديكنز يلم شعث رجاله ويرعاهم، أن هذا كان هو دور الضابط. .. ليؤجج حماستهم عندما تخبو ويلجم غضبهم عندما تهدد بخروجهم عن السيطرة.

"ستيفن بريسفيلد، "أبواب الجحيم". [27]

"لابد أن تتوزان إجراءات الأمن مع ضرورات المشروعية ... فتقييد استخدام القوة، وإعادة هيكلة أنواع القوات المستخدمة، وضمان التصرف المنضبط للقوات المشتركة ، قد يعزز المشروعية.

"النشرة المشتركة 3-0، العمليات.[28]

إن قصة عمليات التحالف الراهنة هي عموما قصة بطولة وشجاعة وتضحية بالنفس. إذ أثناء المراحل الأولى من عملية الحرية العراقية بصفة خاصة، كانت هناك كثير من الأفعال الجسورة التي يجب أن تحتل مكانها المناسب في حوليات التاريخ العسكري. وقد حدث واحد من هذه الأفعال في ليلة 31 مارس 2003 بالقرب من مدينة حديثة في منطقة الغرب الأوسط بالعراق. إذ بعد حدوث تسلل بري عبر أرض متنازع عليها، قامت السرية ب من الكتيبة الثالثة حراسة من فوج الحراسة 73 بتأمين الهدف لينكس Lynx الذي كان بالغ الأهمية لضمان عجز نظام صدام حسين عن تخريب سد حديثة وإحداث كارثة إنسانية للمواطنين العراقيين في وادي دجلة والفرات.[29] كانت الحراسة تعمل في ظل استخبارات كافية ولكنها غير تامة، وقد قامت بتأمين السد بعد قتال دام أربع ساعات. وعلى مدار الأيام الستة التالية، قامت سرية الحراسة خفيفة التسليح، مع مراقبوا الاشتباك بالقوات الجوية ثم تعزيزها فيما بعد بدبابتين من طراز إم-1، بشن سلسلة من الهجمات المضادة الغير ثابتة لتأمين السد وتدمير 29 دبابة للعدو ونحو 65 قطعة مدفعية ودفاع جوي ومدفعية هاون. وهذه العملية الصغيرة مثال رائع على إظهار القوات الخفيفة للهمة والشجاعة والعزيمة في قضية نبيلة، ضد عدو يفوقها عددا، مع احترامها في الوقت ذاته لقواعد الاشتباك وقوانين الصراع المسلح. ولذا فهي تستحق أن تخلّد.

لكن بعد ذلك بأربع سنوات فقط، تغير تاريخ موقعة حديثة تغيرا تاما. فقد غطى على الأحداث التي وقعت

عند السد من زمن طويل أفعال قلة من رجال الخدمة الأمريكيين الذين يزعم البعض أنهم قاموا بقتل 24 مدنيا عراقيا، بما فيهم النساء والأطفال، أثناء ثورة انتقامية بعد أن أدت عبوة ناسفة إلى مقتل وكيل عريف بمشاة البحرية يبلغ من العمر عشرين عاما في صباح 19 نوفمبر 2005.[30] وقد قدم البيان الصحفي المبدئي حول الحادثة تفسيرا معقولا، كان يناسب توقعات العسكريين: «لقي جندي من مشاة لبحرية الأمريكية و15 مدنيا مصرعهم بالأمس بسبب انفجار قنبلة على جانب الطريق في حديثة. وعقب الانفجار مباشرة هاجم مسلحون القافلة بأسلحة خفيفة. ورد جنود الجيش العراقي ومشاة البحرية [الأمريكية] على مصدر الهجوم فقتلوا ثمانية من المتمردين وجرحوا آخر.»[31] وبدأت إحدى منظمات حقوق الإنسان العراقية التحقيق في الحادثة عقبها على الفور تقريبا، لكن لم تبدأ التحقيقات العسكرية الجادة من قبل الولايات المتحدة إلا بعد حصول «التايم» على شريط فيديو في يناير 2006 سلمته لاحقا إلى السلطات الأمريكية للتعليق عليه.[32]

وكان الدليل صاعقا. إذ يظهر في شريط الفيديو الدماء المتناثرة على الجدران خارج غرف نوم الأسر؛ وشهد أحد الناجين، أن أفراد أسرته قد تم قتلهم (عدا أحد الأشقاء) وهم بلباس النوم في غرفهم؛ وبينما لقي بعض الذكور البالغين مصرعهم، فقد كان كثير من الجرحى من النساء والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عامين و14 عاما. ولم يتم العثور على شظايا أية قنابل على أجساد أي من المدنيين ولم يتم العثور على آثار إطلاق نار خارج البيوت. وقرر مدير المستشفى الطبي أن «لم نعثر على أية شظايا في أعضاء الضحايا ... لقد تم إطلاق النار على معظم الضحايا في الصدر والرأس من مسافة قريبة.»[33] ولم يكن سبيل لإنكار أن شيئا فظيعا قد حدث في حديثة.

ومع أن الإجراءات القضائية التي تم اتخاذها ضد القتلة المتهمين سوف تعكس عزم الولايات المتحدة على تطبيق قيم الولايات المتحدة وحكم القانون على مواطنيها، فلن تتعامل في حد ذاتها مع العواقب الأشمل للحادثة. فمن الممكن أن يوجد في أي قوة عسكرية مجرمون، لكن عمليات القتل التي وقعت في حديثة تتطلب فحصا أكبر للذات من جانب القوة العسكرية التي تكرس نفسها لإشاعة الأمن وحكم القانون وحماية الأبرياء. إذ عندما يموت المدنيون الأبرياء أثناء عمليات الحفاظ على الاستقرار أو العمليات الإنسانية أو العمليات القتالية، لابد من أن نطرح أسئلة صعبة. فكيف يمكن لأفراد مدربين تدريبا عاليا، أفراد منضبطين ومنتقون أن يرتكبوا عملا كهذا؟ وكيف لم تتمكن السلطات من اكتشاف الطبيعة الإجرامية للحادثة وتتعامل معها طوال أربعة أشهر؟ كيف يمكن أن يفشل التسلسل القيادي في طرح مزيد من الأسئلة في الايام التي أعقبت الأحداث؟

للإجابة على هذه الأسئلة، قام اللواء إلدون أ. بارجويل ببحث القضايا الأشمل المتعلقة بأحداث القتل. وقد ركز تقريره -الذي انتهى منه في يونية 2006- على الإبلاغ بالحادثة وعلى مناخ القيادة داخل قيادة فيلق مشاة البحرية في غربي العراق.[34] ومع أن تقرير بارجويل لم يعثر على أدلة مباشرة على بذل جهد منسق فيما فوق مستوى الجماعة لتغطية الحادثة، فقد وجد تواطئا من مستوى الفصيلة إلى مستوى الفرقة لتجاهل دلائل تجاوز خطير و «عدم استعداد، يقترب من الإنكار، من جانب قائد الكتيبة للتحقيق في حادث قد يتبين في النهاية أنه مؤذ له ولجنوده.»[35] وقد أعفى فيلق مشاة البحرية قائد الكتيبة وثلاثا من ضباطه من مناصبهم واتهمتهم بانتهاك النظام القانوني والإهمال في الخدمة، وتقديم تقرير زائف.

إن هذه الإخفاقات، مثلها مثل عمليات القتل نفسها، أفعال ارتكاب أو إهمال فردية ولهذا فقد

الصورة من AP / بايلو مارتينز مونتسيفايس

يبدو في هذة الصورة احد المتظاهرين يرتدي ثياب احد السجناء بسجن ابو غريب و يقف في الجهة المقابلة للبيت الابيض خلال مظاهرة ضد الحرب بتاريخ 26 ايلول 2005.

استطاع بارجويل التعامل معها على أساس فردي، لكنه اكتشف مشكلة منهجية في المواقف الجماعية للتسلسل القيادي:

«لقد مالت جميع المستويات القيادية إلى النظر إلى الإصابات التي تقع بين المدنيين، حتى ولو كانت الأعداد كبيرة، باعتبارها أمرا روتينيا ونتيجة طبيعية لتكتيكات المتمردين ... فالتصريحات التي أصدرها التسلسل القيادي أثناء المقابلات التي تم إجراؤها من أجل التحقيق الحالي ... توحي بأن حياة المدنيين العراقيين ليست بنفس أهمية حياة الأمريكيين، وأن موتهم إنما هو فحسب تكاليف الشغل، وأن المشاة في حاجة «لإنهاء الشغل» بصرف النظر عما يتطلبه ذلك. إن هذه التعليقات قد أدت إلى تخلي مشاة البحرية عن الاهتمام لأمر السكان العراقيين وتصويرهم جميعا على أنهم العدو حتى ولو لم يكونوا من المقاتلين.»[36]

كما أشار بارجويل أن ثائد مجموعة القتال التابعة للفوج «لم يعبر إلا عن انشغاله المعتدل بالعواقب السلبية المحتملة للقتل بدون تمييز بناءً على وجهة نظره التي صرح بها أن العراقيين والمتمردين يحترمون القوة والسلطة أكثر مما يحترمون الصواب.»[37] ومع أن بارجويل لا يقترح أن التسلسل القيادي قد أيد بشكل مباشر أي من الأفعال التي ارتكبت في حديثة، فقد أورد وجود عيوب في مناخ القيادة في الفرقة الثانية مشاة البحرية في ذلك الوقت.

وباعتبارها حدثا منعزلا، تعتبر حديثة مأساة وجريمة محتملة تلطخ سمعة جميع من في الخدمة. لقد كانت ذروة عدد من الأسباب، وأطلق شرارتها موت جندي البحرية بواسطة عبوة ناسفة مرجّلة وزادها اشتعالا ما تشهده العمليات من توترات ومناخ قيادي يبدو أنه قد أيد ضمنيا الموقف القائل إن المدنيين

العراقيين يختلفون عن المدنيين الأمريكيين وأنهم محل شبهة. لكن المشكلة الحقيقية هي أن حديثة لم تكن حدثا معزولا.

ففي 26 أبريل 2006، زعمت التقارير أن مجموعة من الجنود الأمريكيين أخرجت هاشم إبراهيم عوض، وكان أباً مسنا لأحد عشر طفلا، من منزله وضربته ثم أعدمته رمياً بالرصاص. وقد وجهت السلطات الاتهام لسبع من مشاة البحرية وأحد جنود فرقة مستشفى البحرية بارتكاب جرائم تتراوح من القتل والخطف إلى التآمر وإصدار تصريحات رسمية كاذبة واللصوصية.[38] ومرة أخرى فإن هذه الحادثة هي فعل إجرامي واضح، وربما هي، كما يقترح البعض، من عمل قلة من «التفاح العطن» ولا تعكس سلوك الأغلبية الغالبة من جنود التحالف في العراق.

ومع ذلك، فمثلها مثل معظم الأحداث المتشابهة، نتجت عن عوامل متعددة، منها مناخ قيادي إما يؤيد إساءة معاملة المدنيين العراقيين أو ،على أقل القليل، لم يكن قادرا على فرض التزام فيلق مشاة البحرية بقيمه الجوهرية.[39] وإذ كانوا يجمعون الشواهد، اكتشفوا اعتداءات أخرى لا رابط بينها، قبل مقتل عواد ببضع أسابيع.[40] وفي إحدى الحالات، قام الملازم ثاني، حسبما زعمت التقارير، ناثان ب. قان بضرب المحتجزين في حمداني وخنقهم وتهديدهم، في أوائل 2006. واعترف فان بأنه قد أمر رجاله بخنق أحد المحتجزين لأنه كان يعتقد أن ذلك كان أمرا ضروريا لجمع معلومات من المشتبه في انتمائهم للمتمردين. كما ضغط مسدسا غير محشو على فم محتجز آخر لإخافته. وفي اعتراف غير مدعوم بالأدلة ولكنه كان يقصد به تبرير الاعتداء، ذكر محامي فان أن «المعلومات التي حصل عليها [فان] من هؤلاء الإرهابيين كانت ذات أهمية وقيمة عالية في إنقاذ حياة مشاة البحرية.»[41] ولم يكن من الممكن فحسب إثبات هذا التبرير، ولكن هذه النوعية من الأفعال مخالفة كذلك للقانون الموحد للعدالة العسكرية، قانون الحروب البرية (دليل الميدان 27-10)، واتفاقيات جنيف ولاهاي، ولدستور الولايات المتحدة الذي يقسم الضباط يمين الدفاع عنه، والأهم أنها كانت مخالفة للقيم الجوهرية لمشاة البحرية الأمريكية. لقد وفرت هذه الأفعال للمرؤوسين مثالا على قيادة أدت إلى عواقب وخيمة لجميع المعنيين.

يرى البعض أن المواقف التي تم إظهارها تجاه المدنيين العراقيين في الحوادث السابقة إنما هي قمة جبل الجليد فحسب. ففي كتابه «بوابة القتلة *Gate s'Assassin* "، يصف جورج باكر احتجاز اثنين من المشتبه في انتمائهما للمتمردين في أحد المطارات الأمريكية في العراق. وبعد مشاهدته للإهانات اللفظية التي انهالت على اثنين من المحتجزين، كتب باكر يقول: "لم يكن أبو غريب، وإنما قبح شاب أصابه السأم وربما تستحوذ عليه السادية في موقع سلطة مؤقت. لكنني غادرت المطار ... يروادني شعور بالقلق. لقد ألقيت نظرة سريعة على ما تحت صخرة الاحتلال؛ يبدو أن هناك ما هو أكثر من ذلك بكثير."[42] ومع أنه من المحتمل بالفعل أن المحتجزين الاثنين ربما كانا من المتمردين، فإن الأسلوب غير المحترف الذي لاحظه باكر لم يفد في الحصول على تعاون المحتجزين أو دفعهما للكلام. لقد أضافت هذه الأفعال ببساطة إلى احتقارهما لأمريكا وللقوات المسلحة الأمريكية.

يقترح البعض ان المواقف التعسفية المبانة هنا ضد المواطنين العراقيين هي في الواقع انعكاس لقمة صغيرة لجبل من الثلج.

يوفر توماس ريكس شاهدا إضافيا على مواقف الجنود الأمريكيين وقادتهم تجاه السكان العراقيين. إذ تذكر التقارير أن أحد قادة الألوية قد أخبر ضابطا للشئون المدنية في أوائل عام 2004 أن قواته موجودة في العراق

"لتقتل العدو، وليس لتكسب عقول وقلوب أفراده"، بينما كتب قائد فرقته لاحقا يقول "في معظم الليالي كنا نقوم بإطلاق النار للإزعاج والاعتراض، أو ما أسميه نيران مضادة "مزعجة" ... إن المدفعية تلعب دورا مهما في مكافحة التمرد."[43] وذكر أحد ضباط الشئون النفسية أن "الفرقة الرابعة المشاة كانت تغذي التمرد.. لقد كان الشباب يأتون من الفلوجة، ويعسكرون قرب أحد البيوت الريفية ويطلقون قذيفة هاون ثم يغادرون. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الفرقة الرابعة المشاة ترد بنيران مدفعية مضادة. وكان اللواء قائد الفرقة يشجع هذا الموقف. لقد كانوا رعاة بقر." وقال ضابط أمريكي آخر "لقد رأيت عددا كبيرا جدا من حالات إهانة المدنيين وإرهابهم. لقد تساقطت فكوكنا ذهولا."[44]

بينما حدثت معظم الحوادث التي تنخر في مشروعية القوات المسلحة الأمريكية في العراق، فلم تخل العمليات في أفغانستان من المشاكل. ففي 4 مارس 2007، كان عنصر من عناصر سرية عمليات خاصة لمشاة البحرية كان قد تم تشكيلها حديثا تقوم بدورية في إقليم ننجهار شرقي أفغانستان عندما هاجمها انتحاري يستقل مركبة. وكشفت التحقيقات المبدئية أن مشاة البحرية قد بدأوا في إطلاق النار واستمروا في إطلاقها فيما لا يقل عن ستة مواقع تقع على بعد أميال عديدة من موقع الكمين. ووفقا لتقرير أولي حصلت الواشنطن بوست عليه، فقد قام الجنود بإطلاق النار على المركبات المتوقفة وعلى المارة وغيرهم ممن كانوا «مدنيين حصريًا في طبيعتهم» و «لم يقوموا بأي نوع من التصرفات المزعجة أو المهددة.»[45] وسرعان ما أمرت القيادة المركزية بسحب الجنود من أفغانستان، وأعفت قيادة العمليات الخاصة لمشاة البحرية القائد وضابط كبير غير عامل من منصبيهما.[46]

ومع أنه بمقدور المرء أن يزعم أن المشروعية الاستراتيجية في أفغانستان كانت أكثر إقناعا منها في العراق، فقد شهد كلا المسرحين مستويات متباينة من النجاح في الحفاظ على مشروعية العمليات. ومن المتنبأ به أن رد فعل السكان المحليين على أفعال مشاة البحرية في ننجهار كان عدائيا حيث تشتد الكراهية لقوات التحالف، لكن رد الفعل الوطني كان صموتا نوعا ما. أما في العراق، حيث كانت المشروعية الاستراتيجية للولايات المتحدة ضعيفة من البداية، فقد كان التغلب على هذه النوعية من الحوادث يمثل تحديا. ولم تفلح الجهود التي تم بذلها لتدعيم مشروعية الولايات المتحدة من خلال العمليات الإنسانية وعمليات إعادة الإعمار، وزادت الأوضاع الفظيعة التي تم الكشف عنها في أبو غريب الموقف سوءًا.

لقد ألحقت معاملة المحتجزين بالمشروعية الاستراتيجية والعملياتية للولايات المتحدة ضررا أكبر على مدار السنوات القليلة الماضية من أي ضرر أحدثته أي قضية أخرى. فلقد وجه الرأي العام الأمريكي والدولي انتقادات عنيفة لمعاملة المحتجزين منذ أن كشف سيمور هيرش للمرة الأولى قصة صور أبو غريب في أبريل 2004.[47] وتبين أحداث الشغب والاضطرابات التي اندلعت بعد أن ذكرت النيوزويك إهانة القرآن في جوانتانامو أن عواقب الإهانة تتجاوز كثيرا من قضايا الانضباط العسكري الداخلي.[48] وكان تقرير شليزينجر في أغسطس 2004 صاعقا في انتقاداته للسياسة والقيادة والإخفاقات الانضباطية التي أسهمت في المستوى الصاعق لما حدث من إهانة المحتجزين.[49] ففي يوم 6 مايو 2005، ومن خلال تقرير للجنة الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب، شرحت الولايات المتحدة رسميا نتائج التحقيقات في محتجزيها التسعة للعالم وقالت أنها تتعامل مع أكثر من 300 توصية لتحسين معاملة المحتجزين والمساءلة والتحقيق والإشراف والتنسيق.[50] وقد صارت قضايا المتحجزين معروفة الآن، وكانت آثارها على مشروعية الولايات المتحدة مدمرة. وقد لخص الشيخ محمد بشير إحباط العراقيين في خطبة جمعة في مسجد أم القرى في بغداد في 11 يونية 2004، حين قال:

«الحرية في هذه الأرض ليست لنا. إنها حرية جنود الاحتلال في أن يفعلوا ما يحلوا لهم ... مهينين النساء والأطفال والشيوخ والنساء اللاتي يوقفوهن عشوائياً ودون أي جريرة. وما من أحد يستطيع أن يسألهم عما يفعلون لأن حريتهم تحميهم ... وما من أحد يمكنه معاقبتهم.»[51] إن التأثير الحقيقي لأحداث أبو غريب وحديثة وحمداني وغيرها من الأحداث التي تنزع المشروعية لا يقتصر على تقليص تعاون السكان المحليين مع الجهود الأمريكية والتعرض للانتقاد من جانب المجتمع الدولي وتلاشي الدعم الأمريكي الوطني للعمليات. وإنما التأثير الحقيقي لهذه الأحداث هو أنها تقوي العدو. وقد اقترح ديفيد جومبرت، الباحث في مجموعة راند للأبحاث، أن «العنف المهمل في عمليات مكافحة التمرد، وعمليات التوقيف التي تتم بدون تمييز، والاحتجاز غير القانوني، والاستجوابات الوحشية، يمكن أن تنزع المشروعية عن السلطة الحاكمة وإثبات صحة المنطق الجهادي وإسباغ المشروعية على الإرهاب وتفريخ المزيد من الشهداء.»[52] ومن يناير إلى سبتمبر 2006، زادت معدلات استحسان العراقيين للهجمات ضد قوات الولايات المتحدة من 47% إلى 67%. وبين السنة تناقص دعم استهداف القوات الأمريكية من ذروته التي بلغت 92 لا لشيء إلا أن قادة القوات الأمريكية، تحت قيادة اللواء بيتريوس، قد بدأوا أخيرا يفهمون الرسالة.[53] ويذكر جومبرت أنه بناءًا على نتائج استطلاعات الرأي، فإنه «عندما يعتقد أكثر من الأمريكان المسلمين -المعروفين باعتدالهم- أن حكومتهم 'تخوض حربا ضد الإسلام'، يستطيع المرء عندها أن يبدأ في استشعار صعوبة إقناع المسلمين غير الأمريكيين أن الحال ليست هكذا.»[54]

إعادة بناء المشروعية:

من الممكن أن يتناول الفعل العسكري أعراض فقدان المشروعية. ففي بعض الحالات يستطيع اجتثاث أعداد كبيرة من المتمردين. لكن النجاح الذي يتخذ صورة سلام دائم يتطلب استعادة المشروعية، وهو ... ما يتطلب استخدام جميع الأدوات السلطة الوطنية. فلا يستطيع أي جهد لمكافحة التمرد تحقيق نجاح دائم بدون اكتساب حكومة الدولة المستضيفة للمشروعية."

دليل الميدان 3-24، مكافحة التمرد.[55]

النقيب جيسون تي بيلي قوات سلاح الجو الأمريكية

دبابة ال ام1 ا1 ابراهام تفرض بالقوة المنع وعدم المشي , البيع, رماء القمامة تصريح باستعمال واستخدام القوة القاتلة في منطقة بالقرب من بغداد بتاريخ 7 كانون اول لسنة 2007.

إن إعادة بناء مشروعية الولايات المتحدة في العمليات الراهنة سوف تتطلب جهدا على المدى الطويل ومن وكالات عديدة على المستويين الاستراتيجي والعملياتي، وإن كانت توجد بالفعل علامات على الجهد الذي يستحق العناء.

فأولاً، على الرغم من أن مشروعية الولايات المتحدة في العراق تظل ضعيفة، فإن دعم المسلمين لرؤية طالبان أو

يجب على الجنود ان يعرفوا بأن فرض السلطة الشرعية هي محور العمل في القوات القتالية.

القاعدة تبلغ 10% على الأقل. وكما عبر عنه أحد المراقبين، فإن "كثيرا من الناس يودون رؤية بن لادن والزرقاوي يؤذيان أمريكا. ولكنهم لا يريدون أن يكون ابن لادن حاكما على أطفالهم."[56] ومع أننا لم نكسب الحرب، فنحن أبعد ما نكون عن خسارتها. إذ أن تحسين المشروعية المتصورة للحكومة العراقية والجهد الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق سينقذ حياة العراقيين وقوات التحالف، كما سيفيد في إفشال جهود التجنيد التي يقوم بها المتمردون والقاعدة.

والملاحظة التفاؤلية الثانية هي الجهد الحقيقي الذي نبذله من أجل تصحيح الموقف. فسواء من خلال السعي بحزم لتحقيق العدالة ضد المخطئين، أو من خلال وجهة النظر العقيدية، أو اختيار القادة ممن لديهم خبرة ثابتة بمكافحة التمرد، اتخذت قوات الولايات المتحدة الخطوات الأولى نحو الاعتراف بالمشكلة و تصحيحها. ولكي تتم العملية، توجد ست استراتيجيات مهمة تمثل شروطا مسبقة للنجاح. **خلق لائحة متكاملة تكاملا حقيقيا بمباديء العمليات المشتركة.**

لقد أعادت التعديلات التي أجريت مؤخرا على العقيدة الأمريكية تسمية العمليات العسكرية غير مباديء الحرب - المشروعية وضبط النفس والمثابرة- بأنها "مباديء أخرى" وجعلتها تابعة للمباديء التقليدية للحرب وكإنما أرادت أن توحي بأن المرء يجب عليه ألا يفكر في المشروعية انتظارا للحظة سحرية يحين فيها وقت استبدال مجموعة معينة من المباديء بمجموعة أخرى. إن اقتراح أنه سوف يحدث تغيير في العقلية حسب الطلب ليذكر المرء بالتعليقات التي صرح بها أحد ضباط الفوج الثالث فرسان مدرع الذي وصل إلى العراق عام 2003، حين قال: "إن موقفهم فيما يتعلق بقواعد الاشتباك قد أوحت لي أنهم لم ينتقلوا بعد من العمليات القتالية إلى عمليات الاستقرار."[57] فالضباط لا يمكنهم البدء في اتفكير في المشروعية وضبط النفس والمثابرة في المرحلة الرابعة. إذ خلال العمليات القتالية الحديثة، لابد أن نراعي هذه المباديء قبل أن تبدأ المرحلة الرابعة بزمن طويل. والعقلية التي لا تزال ترى أن القتال الكثيف هو العمل الحقيقي الوحيد للجنود ستؤدي إلى الارتباك. إذ أن خدمة الأمة من الممكن أن يكون لها أشكال عديدة، وكلها تتطلب الاحترافية والتفكير في المباديء الأساسية، التي لابد أن تحتل المشروعية مكانتها الملحة بينها. والجنود في حاجة لأن يتعلموا أن تعزيز المشروعية عمل جوهري لجميع القوات المقاتلة.

إدراك أن الضباط المحترفين هم حماة للمشروعية: إن قرار الإدارة بدعم طرق الاستجواب الأشد قسوة ربما أدى إلى الحصول على بعض المعلومات ذات القيمة الاستخباراتية، لكن تأثيره السلبي قد فاق بكثير أي قيمة مكتسبة. وكان كثيرون -لاسيما في فرع القضاء العسكري- قد رأوا الأزمة تطل برأسها لكن تم تهميشهم على أيدي المستشارين غير العسكريين الذين رأوا أن "النموذج الكامل الجديد قد أبطل اتفاقية جنيف" و

"جعل بعض نصوصها غريبة."[58] لكن كان الواقع أن كبار الضباط كانوا يطلبون ويقبلون ويطبقون هذه النصوص، غالبا بإشراف غير كافٍ في ظل المخاطر المحيطة. ولابد أن يراعي كبار الضباط مشروعية منظمتهم على المدى الطويل عندما يطلبون أو يطبقون هذه النوعية من الإجراءات غير العادية.

تبيّن الغير صريح بشكل واضح: لابد أن يدرك القادة على جميع المستويات أنه كان بإمكانهم منع كثير من الأفعال التي دهورت المشروعية لولا الموافقة الضمنية التي اعتقدت القوات أن كبار قادتهم قد أبدوها على تلك الأفعال. فالمثل الذي يضربه الملازم ثاني فان على القيادة السيئة في حمداني يعكس موقف تبرير ضمني. والملاحظة التي وردت في تقرير شليزينجر أن "القادة قد أوصلوا إحساسا بالموافقة الضمنية على السلوكيات المهنية تجاه الأسرى" تفصح ما قد يشعر به كثيرون في القوات المسلحة؛ في مناخ قيادة لم يكن ضبط النفس فيه من المشاغل الواضحة. كما تعزز التعليقات الخاصة بالتواطؤ في تقرير بارجويل عن واقعة حديثة الخلاصات التي تقضي بأن القادة على جميع المستويات قد أخفقوا في بيان كيف تندرج المشروعية ضمن مفهوم العملية.[59]

فكر في تأثير العملية التكتيكية على المشروعية: يحب الجنود ركل الأبواب. فهو يزيد من إفراز الأدرينالين ويزيد من إحساسهم بالإنجاز ويقضي على الملل. لكن لسوء الحظ فهو يخلق كذلك أعداء جدد. ولابد أن توجه الاستخبارات الشاقة عمليات التطويق والتفتيش ومداهمات ما بعد منتصف الليل. فإذا استطاعت الشرطة المحلية قرع جرس الباب في الصباح التالي وأن تحدث نفس التأثير، فهل يجب على الفصيلة أن تقتحم الدار؟ أيمكننا أن نترك السمكة الصغيرة مؤقتا حتى نمسك بالسمكة الكبيرة لكي نضمن أن يفهم السكان المحليون نوايانا؟ هل تستطيع قوات العمليات الخاصة التعامل مع هذا الهدف؟ هل هذه القوات تركز بشكل مبالغ فيه على مهام الفعل المباشر بدلا من التركيز على المسارات الأكثر خفاءً والتي تؤدي إلى النصر؟ ولأن الأركان تلعب بجميع الخيارات، فلابد أن تفكر في نتائج الأفعال التكتيكية على المدى الطويل.

تعلم درسا من التاريخ الأمريكي: مع ازدياد الطابع الاحترافي لقوات الشرطة في الولايات المتحدة، تعلمت دروسا صعبة عن المشروعية. ففي عام 1965، وقبل عامين من بعض أسوأ أحداث الشغب التي شهدتها ديترويت طوال تاريخها، كتب مفوض الشرطة في ديترويت جورج إدواردز مايلي: "على الرغم من أن قوات الشرطة المحلية [من البيض] تنظر إلى نفسها عموما باعتبارها أفراد خدمة عامة مسئولة عن حفظ النظام والقانون، فإنها تميل إلى التقليل من هذا الموقف عندما تقوم بدوريات في المناطق المسكونة بكثافة بالسكان الزنوج. فهناك، تميل هذه القوات إلى النظر إلى كل من يسير في الشارع باعتباره مجرما أو عدوا محتملا وكثيرا جدا ما يتم الرد على هذا الموقف المثل ... لقد كان هذا من الأسباب الرئيسة لأحداث الشغب العرقية الاخيرة."[60]

إن الميل إلى النظر إلى معظم المواطنين باعتبارهم أعداء محتملين غالبا ما يكون هو الاستعداد النفسي الافتراضي لقوات التحالف. ومع أنه ينبغي على أي جندي ألا يكون ساذجا، فإن افتراض أن معظم الموجودين بالشارع لا يريدون إلا مواصلة حياتهم في سلام، قد يكون افتراضا

يحب الجنود ركل ودفع الابواب بأرجلهم. و ذلك يعطيهم نوعا من النشوة والأحساس باالانجاز والتقليل من الملل. ولكن ولسوء الحظ ينتج عن هذا اعداء جدد.

صحيحا. والاحترام الذي يبديه الجنود لهؤلاء المواطنين يجب أن يكون مشابها للاحترام الذي يبدونه للمواطنين الأمريكيين خلال الاستجابة للأزمات المحلية.

أدرك أن المشروعية في عملية منفردة يكون لها تأثيرها ودائمة: تؤثر مشروعية الولايات المتحدة في العراق على الطريقة التي ينظر بها الناس في أفغانستان واليمن والفلبين لعمليات الولايات المتحدة. وقد كان لما تم الكشف عنه في أبو غريب تأثير مباشر على المواقف في جميع أنحاء العالم. وسيكون لنجاح الولايات المتحدة في استعادة المشروعية في العراق تأثير على بعض العمليات المستقبلية في منطقة أخرى من العالم. فأي عملية واحدة سيكون لها تأثير على جميع العمليات المستقبلية في المنطقة لأن الذكريات المحلية تميل إلى البقاء فترة أطول من الذكريات المؤسسية من القوات المنتشرة. ففي عام 1979، أحدث غضب الطلاب الإيرانيين الذين احتجزوا 54 مواطنا من "العدو الكبير" رهائن صدمة في الولايات المتحدة. وفي الحقيقة فقد كانت هناك نظرة لمشروعية الولايات المتحدة في المنطقة تؤثر على الطلاب الإيرانيين الذين استخدموا هذه العبارة. فمن المنظور المحلي، كان احتجاز الرهائن نوعا من الضمان ضد تكرار التدخل المستتر من جانب الولايات المتحدة عام 1953 والذي أدى الإطاحة برئيس الوزراء ذي الشعبية الواسعة لصالح الشاه نصير الولايات المتحدة المستبد.[61] وأيا كانت السمعة التي سيحققها المرء اليوم في منطقة ما فسيكون لها تأثيرات ثانية وثالثة لسنوات عديدة قادمة.

الخلاصة: لكي يتحقق النجاح على المدى الطويل، لابد أن تجري الولايات المتحدة كافة العمليات مع وضع مفهوم المشروعية في الاعتبار. ومع أن الضباط العسكريين لابد أن يلعبو الدور المقدر لهم في الجيوبوليتيكا، فإنهم يمكنهم التأثير على الطريقة التي ينظر بها الناس لأفعالهم على الأرض. ويتطلب التأثير الجيد قوة متكاملة تستوعب أهمية المشروعية. وقد يكون الهدف هو المبدأ الأول لجميع العمليات، لكن المشروعية تأتي في المقام الثاني.

"إذ لابد أن نراعي أننا سنكون كمدينة على تلة مرتفعة. وعيون الجميع علينا." جون وينثروب، 1630 [62]

ملاحظات

1. الرئيس جورج دبليو بوش ، إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، واشنطن ، دي سي : البيت الأبيض ، 16 مارس 2006 مقدمة 1 ، <www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/nss2006.pdf>

2. العدد الإجمالي لقتلى وزارة الدفاع متوفر في الموقع التالي: <www.defenselink.mil/news/casualty.pdf>. أكثر المراجع المفيدة لإخراج العدد الإجمالي، بما في ذلك عدد قوات التحالف وعدد القتلى العراقيين (مؤقت) موجود في الموقع التالي: <icasualties.org/oif/>.

3. العدد الإجمالي لقتلى قوات التحالف بلغ 191 قتيلا عام 2006، وهذا العدد لا يشمل قتلى القوات الباكستانية أو الأفغانية، وهو رقم يزيد كثيرا على عدد القتلى عام 2001 الذي بلغ 21 قتيلا، وعدد القتلى عام 2002 الذي بلغ 68 قتيلا. المواقع المشار إليها أعلاه تعطينا آخر المستجدات حول أرقام القتلى. راجع الموقع التالي للإطلاع على التقارير الرسمية لوزارة الدفاع: <www.defenselink.mil/news/casualty.pdf>. يمكن الإطلاع على التقارير الكاملة حول إصابات قوات التحالف في الموقع التالي: <www.icasualties.org/oef/>.

4. بينما يكثر النقاش حول نسبة الإنفاق الدفاعي، يأتي الرقم 48 في المئة من الكتاب السنوي 2006 لأبحاث معهد السلام الدولي في ستوكهولم : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، (أوكسفورد : مطبعة جامعة أكسفورد 2006)، الفصل 8. مقتطفات متوفرة في الموقع <http://yearbook2006.sipri.org/chap8/chap8>.

5. تحملت الولايات المتحدة أعباء هائلة، وكانت ميزانية الدفاع الوطني، حيث احتل طلب الميزانية الإلحاقية وحده (بالإضافة إلى طلب الإدارات) المرتبة الثانية في أكبر ميزانية دفاعية وطنية في العالم (حوالي 30 مليار دولار أكثر من الصين). لطلبات الميزانية الحالية ، أنظر <www.whitehouse.gov/infocus/budget/BudgetFY2008.pdf>.

6. هناك عدد كبير من المراجع المفيدة حول مكافحة التمرد لتقديم قائمة كاملة هنا. يمكن إيجاد مراجع ببليوغرافية كاملة بالإضافة إلى المراجعات لدى الموقع الإلكتروني التالي لقيادة الجيش الأمريكي وكلية الأركان العامة في فورت ليفنوورث:

7. <www-cgsc.army.mil/carl/resources/biblio/CAC_counterinsurgency.asp> أو في موقع مجلة Small Wars Journal المفيد جدا، وهو التالي:

8. <http://smallwarsjournal.com/reading-list/>.

9. الاقتباسات مأخوذة من ديفيد غالولا، حرب مكافحة التمرد: النظرية والممارسة (نيويورك : بريغر، 1964)، 8.

10. الجيش الاميركي، الدليل الميداني (FM) 3-24 مكافحة التمرد واشنطن دي سي: حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، مكتب الطباعة [GPO]، 15 ديسمبر 2006)، 1-3. كذلك قام مشاة البحرية الامريكية بإصدار هذا المنشور باسم منشورات قوات مشاة البحرية القتالية -3-33.5، <http://usacac.army.mil/cac/pdf.24-repository/materials/coin-fm3>

11. مبادئ الحرب هي: الهدف، الهجوم الشامل، اقتصاد القوة، المناورة، وحدة القيادة، الأمن، عنصر المباغتة، والبساطة. راجع المنشورات المشتركة 3-0 لهيئة الاركان المشتركة، الولايات المتحدة الأمريكية، العمليات المشتركة، 17 سبتمبر 2006، <www.dtic.mil/doctrine/jel/new_pubs/jp3_0.pdf>. النشرة المشتركة (جي بي) 3-0 أخذت القائمة الجديدة من "المبادئ الأخرى" مباشرة من المذهب السابق للولايات المتحدة الأمريكية حول مذهب «عمليات أخرى غير الحرب.» راجع النشرة المشتركة ج سي إس، المنشور المشترك (جي بي) 3-07 ، العقيدة المشتركة للعمليات العسكرية عدا الحرب، 16 يونيو 1995 ، النشرة متوفرة في <www.dtic.mil/doctrine/jel/new_pubs/jp3_07.pdf>. ما يشير إليه (جي بي) 3-07، هو تلك المبادئ الأخرى التي يصفها بأنها مبادئ محددة "MOOTW ". وهي تشير إلى أن الولايات المتحدة كانت حتى وقت قريب تعتبر أن قضايا ضبط النفس، الشرعية ، والمثابرة ليست جزءا من التفكير الفقهي السائد. علما بأن جي بي 3-07 لم تعد موجودة. إلا أن مصطلحات مماثلة ظهرت في مذهب سابق من مذاهب الجيش الأمريكي ، ولا سيما FM 5-100 وفي FM 20.-100.

12. كريستوفر بيرسون، الدولة الحديثة (لندن : روتلدج ، 1996) ، 22 .

13. للمناقشات حول الشرعية كمفهوم سياسي، انظر أندرو هيوود، المفاهيم الأساسية في السياسة (نيويورك: سانت مارتن برس ، 2000) ، 29-30 ؛ ديفيد هلد، النظرية السياسية في الدولة الحديثة: مقالات حول الدولة، السلطة، والديمقراطية (كامبريدج : بوليتي برس ، 1989) ، 99-157 ؛ راجع أيضا جون هوفمان، أبعد من الدولة (كامبردج : بوليتي برس ، 1995).

14. وخير مثال على هذا هو قرار منظمة حلف شمال الأطلسي القيام بعمليات في كوسوفو عام 1999. بينما لا تزال شرعية تلك العملية قابلة للنقاش (حيث لم يكن هناك قرار رسمي من مجلس الأمن الدولي) ، حسب استطلاعات الرأي، فإن غالبية سكان دول حلف شمال حلف شمال الاطلسي اعتبرته بشكل عام تطبيقا شرعيا لاستخدام القوة.

15. ماكس فيبر، النظرية الإجتماعية والإقتصادية للمنظمة، (نيويورك : فري برس ، 1964) ، 124-32، وأنظر أيضا المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع ، الجزء الرابع. الترجمة الإنجليزية متوفرة للطلبات الخاصة، وذلك على رابط مباشر في موقع

16. www.ne.jp/asahi/moriyuki/abukuma/weber/method/basic/basic_concept_frame.html>.

17. لاري جونسون، السياسة: مدخل إلى الدولة الديمقراطية الحديثة، (بيتربورو، على ما يلي: برودفيو برس ، 1997) ، 24.

18. ماكس فيبر، اقتبس في بيرسون ، 22.

19. المصدر نفسه.، 22-23.

20. حنة أرندت ، بين الماضي والمستقبل: ثمانية تمارين في الفكر السياسي، الطبعة الرابعة، مراجعة. (نيويورك: كتب بنغوين، 1983)، 92- 3، اقتبست في جان مارك كويكود، الشرعية والسياسة: مساهمة في دراسة عن الحقوق السياسية والمسؤولية السياسية، ترجمة، ديفيد ايمز كورتيس (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج ، 2002).

21. تجارب قائد شرطة ميامي جون تيموني تحظى بأهمية خاصة، حيث قام كعضو بارز في إدارة شرطة نيويورك بالإطلاع على معدلات جديدة لنسب إطلاق الشرطة للنار عام 1972، ولاحظ أنه عندما فرضت قيود على استخدام الأسلحة النارية انخفض إطلاق النار فورا بنسبة 50 في المئة. بحلول عام 1985، انخفض عدد الأشخاص الذين قتلوا على يد الشرطة في نيويورك من 90 إلى 12 شخصا، وانخفض عدد القتلى من ضباط الشرطة من 12 الى صفر. تحدث قائد شرطة ميامي أيضا عن فرض قيود مماثلة ، مما أدى إلى خفض كبير في عمليات اطلاق النار (من متوسط قدره 12 برصاص الشرطة إلى متوسط قدره 2.8 شخص قتلوا على أيدي الشرطة سنويا قبل بدء ولايته، ثم إلى أقل من اثنين سنويا قتلوا برصاص الشرطة، واثنان فقط من الأشخاص الذين قتلوا على يد الشرطة في أربع سنوات خلال ولايته). الأهم من ذلك هو أن هذه الإصلاحات تركت أثرا إيجابيا على الجريمة في ميامي ، بما في ذلك انخفاض كبير في معدل جرائم القتل. أنظر، إلسا والش ، " ميامي بلو: اختبار لضابط ذي رتبة عليا." النيويوركر، 5 مارس 2007 ، 47.

22. جميع الاقتباسات مأخوذة من ملخص مفيد للبحوث في مطبوعة للمحررين ويسلي سكوغان وكاثلين فريدل، الإنصاف والفعالية في القيام بأعمال الشرطة : الدليل، تقرير لجنة المجلس الوطني للبحوث حول مراجعة سياسة الشرطة وممارساتها(واشنطن دي سي: مطبعة الأكاديميات الوطنية ، 2004)، 18-19 و 6-304.

23. الجنرال ديفيد بترايوس، "رسالة القائد العام حول القيم،" موقع القوة متعددة الجنسيات في العراق 10 مايو 2007. <www.mnf-iraq.com/images/stories/CGs_Corner/values_message_%2810_may_07_pdf.29%>.

24. جيمس فالوز "إعلان النصر ." مجلة أتلانتيك الشهرية، 298، العدد 2 سبتمبر 2006 ، <www.theatlantic.com/doc/200609/fallows_victory>

25. بيتر بيرغن ، "أيمن الظواهري"، في مجلة تايم ، الأحد 30 أبريل 2006، وعلى <www.time.com/time/magazine/article/0,9171,1187180,00.html>. وكذلك على:

62. <www.peterbergen.com/bergen/articles/details.aspx?id=259>.

يواصل فالوز الجدال بنفس المزاج: "استطلاعات تلحمي تشبه استطلاعات بيو للمواقف العالمية التي تظهر زيادة ثابتة في العداء للولايات المتحدة، من دون ظهور أي زيادة في التحمس لنموذج طالبان في الحياة... الكثيرون يودون أن يلحق بن لادن والزرقاوي ضررا بالولايات المتحدة الأمريكية، ولكنهم لا يريدون شخصا مثل بن لادن يحكم أطفالهم. استطلاعات الرأي التي قام بها طلبت من الناس تعريف جانب من جوانب منظمة القاعدة يتعاطفون معه أكثر من جانب آخر. وكانت النتيجة أن 6 في المائة فقط من المجيبين اختاروا نمط القاعدة في الدعوة إلى دولة إسلامية متزمتة." فالوز، المصدر نفسه.

27. اقتبس من

28. <http://projects.washingtonpost.com/staff/email/karen+deyoung+and+peter+baker>.. " باول يقول إن خطة بوش حول المعتقلين تزيد شكوك العالم في نوايا الولايات المتحدة." واشنطن بوست ، 19 سبتمبر 2006 ، A04 ،

92. <www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/09/18/AR2006091801414.html?referrer=email>.

30. في حين أن هناك إشارات عديدة لنظرية الحرب العادلة ، هناك نص استهلالي جيد لكريستوفر بول بعنوان أخلاقيات الحرب والسلام: مدخل إلى القضايا القانونية والأخلاقية، الطبعة الثالثة. (أعالي نهر السرج ، نيوجيرسي: بيرسون برنتيس هول ، 2004).

31. يزعم العديد من المحللين أن قرار خوض الحرب كان الى حد كبير عن سابق تصور وتصميم، والإيجازات التي قدمت إلى مجلس الأمن أو البحث عن مزيد من الأدلة على وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق لم تكن سوى محاولات لالتماس الشرعية لقرار سبق اتخاذه بالفعل. أنظر كتاب بوب وودوارد ، خطة الهجوم (جديد سيمون وشوستر، 2004).

32. أنظر بول كريستوفر، الفصل الرابع.

33. روبرت سميث، منافع القوة : فن الحرب في العالم الحديث ، (لندن: كتب بنغوين ، 2006) ، 16-17.

34. اقتباس عن مجهول (طاقم IOC، المدرسة الأساسية)، "قضية السلطة المعنوية: فهم فكرة المقاتل/ القائد، مجلة مارين كورس غازيت، مايو 2006. من ستيفن برسفيلد، أبواب النار (نيو دوبلدي، 1998)، 112.

35. ج. ب 3-0 الملحق أ، أ-4.

36. للحصول على وصف الراينجرز للعمليات انظر جيمس شرودر، " الرينجرز يستولون على سد حديثة." فيريتاس (شتاء 2005): 55-60 ، ومير بهمنيار، محاربي الظل: لمحة تاريخية عن الرينجرز في الجيش الأمريكي (نيويورك : أوسبري، 2005) ، 248-53. هذا الأخير هو إيضاح كامل مزود بشرائح باوربوينت عن الإيجازات الإعلامية عن العمليات. وهو يقدم نظرة عامة أشمل يعطي السياق التنفيذي للعمليات، ويظهر في كتابات مايكل ر. غوردن والجنرال إي. ترايينور، كوبرا الثانية: الخفايا الداخلية لغزو واحتلال العراق، (نيويورك: منشورات بانثون، 2006)، 331-35.

37. مارتن آسر، "ماذا جرى في حديثة؟" بي بي سي نيوز ريبورت ، 21 ديسمبر 2006.

38. <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/5033648.stm>. نظرة عامة مفيدة مع مراجع متوفرة في ويكيبيديا، تحت عنوان "عمليات القتل في حديثة،"، على الموقع التالي:

39. <http://en.wikipedia.org/Haditha_massacre.htm>.

40. أنظر تيم مكغيرك، «أضرار جانبية أم مذبحة مدنيين في حديثة؟» تايم ، 19 مارس 2006، <www.time.com/time/magazine/article/0,9171,1174682,00.html>. أنظر أيضا، آسر.

41. بدأت التحقيقات الأولية في 14 فبراير 2006، وبعد ثلاثة أسابيع بدأت التحقيقات الجنائية. وأدت تلك التحقيقات إلى توجيه 15 تهمة واسعة و44 تهمة محددة ضد 8 من مشاة البحرية ، بما في ذلك توجيه اتهامات بالقتل إلى أربعة منهم.

42. آسر.

43. جوش وايت ، "حديثة تدين مشاة البحرية الأمريكية.": تجاهل مؤشرات سوء التصرف" واشنطن بوست ، 21 نيسان 2007 ، .A01www.washingtonpost AR2007042002308.html/20/04/com/wp-dyn/content/article/2007.

44. "' فشل بسيط 'و' نتائج كارثية ': مقتطفات من تقرير اللواء ايلدون ايه. بارغويل." واشنطن بوست، 21 2007، صفحة.A13 <www.washington¬post AR2007042002309.html/20/04/com/wp-dyn/content/article/2007>.

45. المرجع نفسه، A13 ، وجوش وايت ، A13.

46. المرجع نفسه، A13.

47. وكالة رويترز: "الحكم 8 سنوات على أحد مشاة البحرية في حادث وفاة العراقي"، نيويورك تايمز ، 19 شباط / فبراير 2007 <www.newyorktimes. us/19marine.html/ref=worldspecial/19/02/com/2007>. للحصول على قائمة مفصلة من التهم في هذه القضية وقضية حديثة، أنظر موقع فيلق مشاة البحرية الأمريكية على شبكة الإنترنت تحت عنوان "تحقيقات العراق." « <www. usmc.mil/Iapa/iraq-investigations.htm>. علما أن خمسة من أصل ثمانية قبلوا حتى الآن مساومتهم بأشكال مختلفة لتلقي عقوبة أخف في مقابل شهادتهم ضد ثلاثة من المتهمين.

48. استجابة لهذه الأحداث، قام قائد سلاح البحرية الأمريكية الجنرال م. و. هاغي بنشر تذكرة للفيلق تحت عنوان "حول فضيلة البحرية"، وذلك على الموقع التالي:

49. www.marines.mil/marinelink/mcn2000.nsf/0/ff362b1c89c3a3538 Open Document?525717900632927>.

50. راجع ملخصا سريعا من المقالات والأخبار ذات الصلة، مع روابط لتلك المواد في موقع Wikipedia.org تحت عنوان "حادث الحمدانية،" « <http://en. wikipedia.org/wiki/Hamda¬nia_incident>.

51. توماس اتكينز ، أسوشيتد برس، "محام يقول: التهم ضد البحرية أسقطت." توب نيوز، 1 مايو 2007 <www.wtopnews. com/?nid=104&sid=1031693>.

52. جورج باكر ، 'بوابة القاتل: أميركا في العراق (نيويورك : فارار وستراوس وجيرو ، 2005) ، 236-37.

53. إي. ريكس، الفشل التام: المغامرة العسكرية الامريكية في العراق (نيو بنغوين برس، 2006) ، ص 234.

54. المرجع نفسه، 232-33.

55. آن سكوت تايسون وجوش وايت ، "ادعاء استخدام قوات المارينز للقوة المفرطة: التقرير الأفغاني عن عمليات قتل المدنيين متطابق مع تقرير لجنة تقصي الحقائق الأمريكية،" واشنطن بوست ، 14 أبريل 2007، A01 ، /13/04/www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007 AR2007041302171.html.

57. المرجع نفسه.

58. سيمور هيرش ، "التعذيب في سجن أبو غريب"، مجلة نيويوركر، 10 مايو 2004 <www.newyorker.com/printables/fact/040510fa_fact>.

59. للردود، انظر على سبيل المثال، تقرير هيومن رايتس ووتش، الإفلات من جريمة التعذيب؟ مسؤولية القيادة عن إيذاء الولايات المتحدة للمعتقلين، أبريل 2005، المجلد 17 ، رقم 1 (ز)، <www.hrw.org/reports/2005/us0405/> أو مقالات أعمدة الرأي في الصحف، مثل مقال بوب هربرت، "لا يمكننا البقاء صامتين"، نيويورك تايمز، 1 2005؛ ومقال توماس ل. فريدمان، "أغلقوه وكفى"، نيويورك تايمز، 27 مايو 2005 ؛ ومقال أنتوني لويس، "ظل غوانتانامو الطويل"، نيويورك تايمز، 21 حزيران 2005.

60. للحصول على نبذة تضم أهم النقاط لادعاءات مجلة نيوزويك وتراجعاتها واعترافات الولايات المتحدة، انظر تقرير بي بي سي في <news.bbc. co.uk/2/hi/americas/4608949.stm>.

61. جيمس شليزنجر ، رئيس مجلس الإدارة ، التقرير النهائي للجنة المستقلة لمراجعة عمليات الإعتقال التي قامت بها وزارة الدفاع، أغسطس 2004، www.defenselink.mil/news/Aug2004/d20040824finalreport.pdf

62. وزارة الخارجية ، التقرير الدوري الثاني للولايات المتحدة الأمريكية إلى لجنة مناهضة التعذيب ، 6 أيار/ مايو 2005 <www.state.gov/g/drl/rls/45738.htm>.

63. ادوارد كودي ، "العراقيون يعرضون ازدراءهم للقوات العسكرية،" واشنطن بوست، 12 يونيو 2004 ، اقتبست مما كتبه ضابط التحقيق اللواء جورج فاي، عربي، صفحة 15-6، التحقيق في أوضاع مرافق الاحتجاز في سجن أبو غريب مرفق الاحتجاز ولواء الاستخبارات العسكرية الـ 205، 23 ، 2004، 26.

64. ديفيد غومبرت، نحن نكسب: الجانب المعرفي لمكافحة التمرد (سانتا مونيكا ، كاليفورنيا : راند، 2007) ، www.rand.org/pubs/occasional_papers/2007/RAND_OP168.pdf

65. معهد بروكينغز، دليل العراق الشامل: تتبع إعادة الإعمار والأمن في عراق ما بعد صدام، 17 مايو 2007، <www3.brookings.edu/fp/saban/iraq/index.pdf>

66. غومبرت، 28. يستشهد غومبرت بنتائج استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسة زغبي الدولية "المسلمون في الساحة العامة الأمريكية: رياح التغييرات السياسية والإسقاطات التي سببتها هجمات 11 سبتمبر وأحداث العراق وأفغانستان." أكتوبر 2004، <www.projectmaps.com/AMP2004report.pdf>.

67. FM 3/24-3 MCWP 33.5 ، 1-22 ، الفقرة 1-120.

68. فالوز. فالوز يقتبس من شبلي تلحمي قبل قيام القوات الأمريكية بقتل الزرقاوي في عام 2006.

69. باكر، 223.

70. الإقتباسات مأخوذة عن مذكرة يعود تاريخها إلى عام 2002، كتبها مستشار البيت الأبيض آنذاك ألبرتو غونزاليس. انظر في مقتطفات دان فرومكن، "المزيد من الغموض حول التعذيب، «واشنطن بوست، 12 يوليو 2006.

71. تقرير شليزنغر، 75. إن أهمية دور القدوة في القيادة لا يمكن الاستهانة به. راجع نتائج الدراسة المسحية التي نشرتها وزارة الدفاع في 4 مايو 2007، والتي أفادت بأن قرابة 40 في المئة من الجنود الامريكيين الذين استطلعت آراؤهم يعتقدون ان التعذيب يجب ان يكون مسموحا به. وعبر أقل من نصفهم عن اعتقاده بأن غير المقاتلين ينبغي أن يعاملوا بكرامة واحترام، واعترف 10 في المئة منهم بإلحاق أضرار في الممتلكات في العراق. سارا وود، "وزارة الدفاع تنشر نتائج تقييمها للصحة العقلية،" الخدمة الإعلامية للقوات الأمريكية، 4 مايو 2007، .www.defenselink <mil/news/newsarticle.aspx?id=33055>.

72. جورج ادواردز، "النظام والحريات المدنية: دور مقعد للشرطة" ، مراجعة لقانون ولاية ميشيغان، 64، البند 1 (نوفمبر 1965): 54-5. JSTOR متوفر من خلال مجلة التخزين JSTOR على الموقع

73. <http://links.jstor.org/sici?sici=0026-2234(196511)3C47%3A1%64 3AOACLAC%3E2.0.CO%3B2-Y%>.

74. للإطلاع على وصف رصين، قابل للقراءة بشكل جيد جدا عن الحروب الصغيرة التي خاضتها الولايات المتحدة وآثارها الثابتة على الشرعية ، أنظر ستيفن كينزر، الإطاحة: العصر الأمريكي في تغيير الأنظمة، من هاواي إلى العراق (نيويورك: كتب التايمز، 2006).

75. من موعظة شهيرة ألقاها جون وينثروب على متن السفينة أرابيلا في البوريتانيين المتشددين من سكان ماشاتشوستس عام 1630. <http://en. wikipedia.org/wiki/John_Winthrop> و<http://en.wikipedia.org/wiki/ Sermon>. نص الموعظة التي كانت بعنوان "نموذج العمل الخيري المسيحي"

Military Review - CAC-Knowledge - US Army Combined Arms Center - Microsoft Internet Explorer provided by Fort Leavenworth, KS

http://usacac.army.mil/CAC2/MilitaryReview/

File Edit View Favorites Tools Help

About CAC | CAC Blog | CAC Products | CAC Intranet Search

UNITED STATES ARMY COMBINED ARMS CENTER
Fort Leavenworth, Kansas

Schools and Centers | CAC-K Knowledge | CAC-CDID Capabilities Development Integration Division | CAC-LD&E Leadership Development and Education | CAC-T Training | Separate Organizations

CAC Home > Military Review

MilitaryReview

- Senior Leadership
- About
- Archive Information
- Author Information
- Edición Hispanoamericana
- Edição Brasileira
- English Edition
- Military Review Blog
- Reader Information
- Research Information
- الطبعة العربية
- Contact Us

الطبعة العربية
الربع الاول 2008

2 ما وراء قوة االسلاح والحديد: إحياء أدوات غير عسكرية للقوة الأمريكية

34 برنامج الاستسلام

76 محاربة الإرهاب طبقًا لقانون الحرب

Announcements

New Blog Post on Discipline, Punishment and Counterinsurgency Article - Blog about it now!!!

Counterinsurgency Reader II - Special Edition now available at article level, check it out!!!

2008 DePuy Writing Contest Winners

Foreign Language Resource for English-Speaking Military Trainers

Looking for Research Topics to write about??? Check out the CAC CG Priority Research List for 2008-2009

Last Reviewed: September 29, 2008

Combined Arms Center: Visitor Agreement | Privacy and Security Notice | Contact Webmaster | Accessibility Help
External Link Disclaimer | U.S. Army | TRADOC | Ft. Leavenworth | This is an official U.S. Army site.

http://usacac.army.mil/CAC2/MilitaryReview/#

http://usacac.army.mil/CAC2/MilitaryReview/